www.kassioun.org

932

الاثنين 23 ايلول 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«إيهام» في مواجهة الدولار والحلول الحقيقية موجودة! [12]

الافتتاحية

أستانا تقود الحل دولياً!

عبّرت القمة الخامسة لرؤساء ثلاثي أستانا، والتي عقدت في أنقرة يوم الاثنين الماضي، عن مستوى جديد من التوافق البيني؛ مستوى دفع المتشددين، الناطقين في نهاية المطاف باسم المصالح الغربية، إلى توصيف العلاقة الثلاثية بأنها علاقة «تحالف»، وهي باتت كذلك فعلاً...

إنّ حجم المشتركات بين هذه الدول، وعلى رأسها الوقوف في وجه «النوايا الخبيثة» لواشنطن، كما عبّر الرئيس الإيراني خلال المؤتمر الصحفي للقمة، قد وضعت أساساً موضوعياً كافياً لتقارب هذه الدول، وجرى تدعيم هذا الأساس والبناء عليه عبر عمل روسي وصيني مركز، امتد لسنوات عديدة قبل أن تصلنا ثماره التي باتت الآن أكثر نضجاً ووضوحاً.

يمكننا إجمال ما وصلت إليه القمة بالنقاط الأساسية التالية:

تشكيل اللجنة الدستورية من حيث المبدأ، وانتزاع ورقة تعطيل من يد المتشددين في الأطراف المختلفة، ومن يد واشنطن بالدرجة الأولى، والهدف أولاً وأخيراً هو التنفيذ الكامل للقرار 2254، الذي تحولت اللجنة خلال الفترة الماضية، من مفتاحٍ للوصول إليه كما أرادت لها أستانا أن تكون، إلى أسوارٍ صينية في وجهه، وهو الأمر الذي سيجري تجاوزه بهذه الطريقة أو تلك.

الاتفاق الكامل على مسألة إدلب وإنهاء الوجود الإرهابي فيها، وبآليات ملموسة، سرعان ما ستظهر على أرض الواقع.

الموقف الموحد تجاه ملف الشمال الشرقي، والقائم على حماية وحدة سورية واستقلالها عبر الضغط المشترك لإخراج الأمريكي منها، بالتوازي مع إعادة القوى المعولة عليه إلى صوابها.

رغم أهمية هذه الملفات الثلاثة، والتي تبدو من حيث الشكل أنها هي معيقات الوصول إلى حل سياسي شامل، فإنّ ما هو أهم وأكثر جوهرية ضمن اتفاقات أستانا في القمة الأخيرة، التأكيد المشترك على الدور الريادي لعملية أستانا، والذي يعني قبل أي شيء آخر أنّ التوازنات الدولية باتت تتطلب حلاً سريعاً للأزمة السورية، وأكثر من ذلك فإنّ التوازنات نفسها تعني أنّ الحل سيتم وفقاً للقرار 2254 وبرعاية ثلاثي أستانا سواء شاء الغرب الاشتراك الإيجابي في ذلك أم رفض وأراد التعطيل.

بكلام آخر، فإنّ المرحلة الطويلة التي كان من الضروري فيها البحث عن توافق في إطار الصراع مع الغرب، توافق يسمح بإنهاء الأزمة وإطفاء بؤرة اشتعال تهدد المنطقة بأسرها، إنّ هذه المرحلة الطويلة باتت في أشهرها وأسابيعها الأخيرة، فإما أن يكف الغرب عن تعطيله للحل، ليشترك فيه من موقع ثانوي، أو أن يخرج من عملية الحل بأسرها، الحل الذي سيجري بكل الأحوال.

إنّ المتشددين الذين يحاولون العمل ضد الحل السياسي، وضمناً ضد اتفاقات أستانا، وضد تنفيذ القرار 2254، وتحت أية ذريعة كانت، إنما يضعون أنفسهم، وعلى رؤوس الأشهاد، ضدّ المصلحة الوطنية السورية وضد مصلحة الشعب السوري، وفي المعسكر الغربي المعادي لسورية، ولكن قبل ذلك كله، فإنهم يضعون أنفسهم في المعسكر الخاسر!

شؤون عمالية

قانون العمل رقم 17 من يملك حق الفيتو؟!

04

ملف «سورية 2019»

قمة أنقرة: دور أستانا الريادي...

05

شؤون محلية

المدارس الخاصة.. دكاكين تعليم بخدمات فندقية

10

شؤون عربية ودولية

«الكيان»... والأزمة التي تلتف حول عنقه!

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

كلام في كلام

يقول المثل الشعبي «أسمع كلامك أصدقك، وأشوف أفعالك اتعجب» هذا المثل ينطبق على ما تقوله الحكومة في معظم لقاءاتها مع ممثلي العمال كونها لا تلتقي مع العمال لتسمع منهم ما لا يعجبها ويسرُّها حول ما جنته سياساتها وأفعالها عليهم من تردٍ في أوضاعهم المعيشية، ومن ضياعٍ لحقوقهم.

من سمع كلام الحكومة في معرض ردها على ما تم طرحة في اجتماع المجلس العام لنقابات العمال، أنّ العمال يعيشون في ثبات ونبات، لا تنقصهم سوى طلة الحكومة البهية ليمتعوا أنظارهم بها، ويستمدوا القوة والعزيمة في تطوير قدراتهم الإنتاجية وتعظيمها، لم لا؟ والحكومة تُغدق على العمال عطاءاتها ولا تترك شاردة وواردة بما يخص تحسين مستوى معيشتهم إلا وتبحث بها كي ما تعود بالمنفعة عليهم.

لقد صدعت الحكومة رؤوسنا بما تقدمه من دعم في شتى المجالات التي عددها الوزراء الحاضرون في المجلس، وبالتالي فإن الحكومة تقوم بواجبها على أكمل وجه تجاهنا، إذاً لماذا العمال وبعض من يمثلهم «ينقون» ويتحدثون عن ضعف أجورهم وعن مستوى معيشتهم طالما الحكومة كما ذكرت تقدم كل هذا الدعم.

لهذا الوضع احتمالان، إما العمال جاهلون بما يقدم لهم من دعم، ولا نعتقد أحداً جاهلاً بواقعه الذي يعيشه بكل تفاصيله، وإما الحكومة لا تقول الحقيقة للعمال عن سياساتها تجاههم، وأنّ سياساتها مسخرة ومرتبة لخدمة آخرين يعيثون فساداً في ثرواتنا التي ينتجها العمال وكل العاملين بأجر، والأخيرة هي الحقيقة التي قامت الحكومة بالهروب من الإجابة عنها.

إن الاجتماع الأخير للمجلس مع الحكومة يلخص تجربة العلاقة الودية القائمة بين النقابات والحكومة، والتي كان من نتائجها الواقع الذي يعيشه العمال، وخاصةً لجهة أجورهم التي ربطتها الحكومة بتحسن الوضع الإنتاجي، أو في كلام آخر برفع الدعم الذي تقدمه الحكومة، وواقع الاقتصاد بمجمله وخاصة لجهة تشغيل المعامل والمنشآت الإنتاجية التي يمكن تشغيلها، والتي تحدثت وطالبت النقابات بتشغيلها، ولكن المؤشرات والرسائل التي ترد لا تشير أن الحكومة ذاهبة في خياراتها إلى الإنتاج بشقيه الصناعي والزراعي، لأن هذا يحتاج إلى موارد، والموارد ليست عندها تماماً، بل هي في جيوب من أوصل البلاد والعباد إلى ما وصلت إليه، وعلمكم كفايه.

جلسات المجلس كيف كانت؟

على مدار يومين عقد الاتحاد العام لنقابات العمال جلسات مجلسه العام وفقاً لجدول الأعمال الموضوع، وكما هو معتاد، كان اليوم الأول للشق السياسي واليوم الثاني مخصص لطرح القضايا المتعلقة بالجانب المطلبي بحضور الحكومة التي قدمت إجاباتها المعتادة عما طرحه أعضاء المجلس من قضايا مختلفة كرروها سابقاً، وأعادوا طرحها مرةً ثانية، وتلقوا الإجابة المعتادة من قبل الحكومة بمعظم ما تم طرحه.

■ مراسل قاسيون

التطورات الاقتصادية الجارية من حيث ارتفاع سعر الصرف وانعكاساته المُرّة على مستوى معيشة عموم الفقراء، ومنهم بالطبع الطبقة العاملة وواقع الأجور المتدهور باستمرار من حيث قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية، وكذلك سلوك الحكومة وتوجهاتها بما يخص قضايا الاستثمار والشراكات المطروحة على بساط البحث مع عدد من رجال الأعمال، وكذلك واقع المعامل والشركات من حيث إعادة تشغيلها وتأمين المواد الأولية لعملية التشغيل وتأمين اليد العاملة تعويضاً عن النزف الذي حصل باليد العاملة على مدار سنوات الأزمة وحتى الآن لأسباب كثيرة، في طليعتها الأجور الهزيلة التي يحصل عليها العمال وكافة العاملين بأجر، بالإضافة إلى قضايا أخرى عديدة، كل تلك القضايا هي محفزات لأعضاء المجلس لرفع حرارة النقاش والمواجهة مع الحكومة، ولكن هذا لم يحصل، لأن الحركة النقابية محكومة بجملة محددات تمنع من تجاوزها مهما اشتدت الخلافات والتناقضات مع الحكومة، والحكومة تعلم المدى الذي قد تصل إليه الحركة النقابية في نبرة صوتها معها، فكل شيء معلوم بمقدار.

تلخَّصت الطروحات التي تقدم بها أعضاء المجلس التي تحمل أهمية من حيث الطرح، ولكن ماذا بعد؟

رئيس اتحاد عمال حمص أشار إلى ما يدور من مباحثات تجري مع المستثمر «القاطرجي» من أجل استثمار معمل السُكَّر التي أعطت الحكومة قراراً لمنع زراعة الشوندر السكري. وبالتالي، حرمان هذا المعمل من مادته الأولية وسيعتمد في حال جرى تشغيله على المادة الخام من السكر المستورد.

شركة إسمنت الرستن أيضاً يجري التباحث حولها مع المستثمر «بهلول».

طالب رئيس الاتحاد، أن تكون النقابات مشاركة بالقرار بما يخص الشركات المطروحة للاستثمار.

رئيس اتحاد حلب، نوّه إلى أن 60% من أحياء حلب محرومة من الكهرباء وأشار إلى معمل سجاد حلب حيث هو جاهز للعمل، ولكن لا يجري تشغيله.

بلسم ناصر عضوة اتحاد عمال طرطوس، طالبت بأن تكون جلسات مجلس الشعب علنية يشاهدها الناس.

حاتم الجغصي رئيس اتحاد عمال دمشق، طرح مجموعة من التساؤلات منها

الشركات تعاني من التسرب الكبير باليد العاملة، ما هي خطة الحكومة لوقف ذلك، وخطتها في الحفاظ على القوى العاملة؟

ما هي خطة الحكومة في ضبط الأسعار؟.

ما هي خطة الحكومة لحل الاختناقات في المحروقات؟.

رئيس اتحاد عمال إدلب، أشار في مداخلته لواقع عمال التبغ الذين لم يقبضوا أجورهم منذ ستة أشهر، وأضاف ضرورة إيجاد نظام ضريبي عادل.

رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء، نوّه إلى وجود عرض من مجموعة القاطرجي لتأهيل معمل إسمنت المسلمية في حلب. وأضاف أن الواقع الفني والإنتاجي لمعمل بورسلان حماة في حالة تدهور.

غسان السوطري، رئيس الاتحاد المهني لعمال النفط والصناعات الكيماوية، طرح مجموعة من القضايا العمالية والمهنية منها:

لماذا الشكوك الدائمة في إمكانات القطاع العام؟.

لماذا التأخر في تنفيذ المشاريع المتعثرة؟.

انخفاض عدد العاملين في الصناعات الكيماوية من 10 آلاف إلى4800 عامل.

أجور العمال غير مجزية.

كثرة الاستقالات في المعامل.

المنافسة الظالمة مع القطاع الخاص.

نزار العلي اتحاد عمال حمص قال:

الحكومة لم تفرج بعد عن قيمة الوجبة الغذائية التي قيمتها 300 ل س.

المراكز الصحية خالية من المواد الطبية الإسعافية.

حول قضايا الفساد، أشار بضرورة أن يكون هناك مكتب إعلامي للإعلان عن قضايا الفساد والأحكام الصادرة.

رئيس الاتحاد العام نوه للقضايا العالقة مع الحكومة، ومنها:

الواقع المعيشي هو الأمر الصعب الذي يواجه العمال، وهناك حاجة ماسّة إلى تضييق الفجوة بين الدخول والمصاريف ولو بحدودها الدنيا.

في عام 2018 تم تحويل 800 عامل ميأوم إلى عقود سنوية، الباقي 6000 عامل في القطاع الصناعي يحتاجون إلى تسوية من خلال المسابقات.

تثبيت العمال وعددهم 50000 ألف عامل وهم قيد الدراسة.

القانون 50 تم اختيار 15 مادة منه للتعديل، تستجيب لحقوق عمالية واضحه ولكن التوجه هو لإصدار قانون الوظيفة العامة.

التغييرات على سعر الصرف هي نتيجة مضاربات، ولولا التدخل غير المعلن لمّا نزل سعر الدولار.

عقد العمل الجماعي

العمال لهم حقوق واحتياجات، وكذلك أيضاً طموحات، لذا لا بدّ من إيجاد الطرق لتوفير الحماية الكافية لجميع العمال سواء كانوا يعملون في قطاع الدولة أو الخاص، وكان هذا العمل جزئياً أو كامل الدوام، مؤقتاً أو دائماً، يكون أساس الاستخدام فيها حماية العامل، وفي نفس الوقت يجب أن يتمتع جميع العمال بغض النظر عن مراتبهم الوظيفية على قدم المساواة بحماية العمل وضمان ظروف عمل إنسانية للجميع. من خلال تأمين الأجر الذي يكفل ظروف المعيشة المناسبة، وحماية العمال من الأمراض وإصابات العمل الناجمة عن العمل، والحرية النقابية باختيار ممثليه وحق المفاوضة الجماعية من خلال الاتفاقيات الجماعية، وعقود العمل الجماعي، والتي توفر الضمانة الشاملة للعمال، ويمكن اعتبارها نقطة الانطلاق لبناء مؤسسات سوق العمل. ويعتبر وجود العقود الجماعية شكلاً من أشكال التطور الاجتماعي التي تبرمها نقابة العمال مع رب العمل أو مجموعة من أرباب العمل، فهي تلزم كل عامل تابع لمؤسسة رب العمل سواء كان يعمل بها قبل إبرام الاتفاقية أو التحق بها بعد ذلك، حتى لو لم يكن عضواً في النقابة التي أبرمت الاتفاقية، لتشكل الإطار العام الذي يحكم عقودهم الفردية.

■ نبيل عكام

إذا أردنا أن نُعرّف عقد العمل الجماعي، أو اتفاقية العمل الجماعية «هو الاتفاق الذي ينظّم شروط وظروف العمل وأحكام الاستخدام، ويُبرم بين منظمة أو أكثر من المنظمات النقابية العمالية. وبين أصحاب عمل أو مجموعة من أصحاب الأعمال أو منظمة أو أكثر من منظماته».

إن عقد العمل الجماعي يهدف إلى تنظيم وتنسيق شروط العمل في قطاع، أو مرفق أو مؤسسة عامة أو خاصة مُعيّنة، ومن مميزات العقود الجماعية: - تنظيم علاقات العمل بين فريقي الإنتاج، أي بين العمال وأصحاب العمل. - يحدّ بشكل كبير من تدخل السلطات والأجهزة الحكومية غير القضاء في علاقات العمل والخلافات الناتجة بما لا يخالف العقد القوانين. - يُوحد شروط العمل ويزيل الفوارق بين العمال، ويمنع أصحاب العمل من سلب حقوق العمال، ويحد من توسعها. - يحدّ من خلافات العمل الجماعية نتيجة توقف العمال عن العمل والإضراب. - يُعطي حقوقاً مكتسبة للعمال ويسهل المحافظة عليها وحمايتها. - يُساهم في تطوير التشريعات والقوانين وعلاقات العمل ويُساهم في استقرارها. - يُساهم في تسوية المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال.

يقوم عقد العمل الجماعي على عدة أركان أساسية، منها: - أن يكون أحد طرفي العقد نقابة أو اتحاد محافظة، أو يمكن أن يكون الاتحاد العام لنقابات العمال، وأن يكون الطرف الآخر صاحب عمل أو عدة أصحاب عمل أو ممثلين عن غرفة الصناعة. - أن يكون عقد العمل الجماعي صحيحاً وخالياً من الشوائب، كالغلط أو الخداع. - ألا يكون العقد الجماعي مخالفاً للدستور، وأن تكون حقوق العامل الواردة في قانون التأمينات الاجتماعية، أو قانون العمل، غير منقوصة. ومن الواجب ذكره حق النقابة في إعلان الإضراب عن العمل، فهو من الحقوق الأساسية للعمال للدفاع عن مصالحهم. إن الغاية من عقد العمل الجماعي هي تنظيم علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل، ولذلك أحكام هذا العقد يجب أن تتفق مع تقلبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وهو ما يصب في مصلحة طرفي العقد، فما قد يرضى به العمال من حقوق اليوم، يمكن ألّا يرضون بها مستقبلاً. عندما تزداد قوة النقابات العمالية يزداد دورها وتأثيرها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات، وفي تحسين شروط عمل العمال في معامل ومؤسسات قطاع الدولة والقطاع الخاص، وهذا يحدّ بشكل كبير من الاستغلال الناتج عن العقود الفردية بين العامل وصاحب العمل، واختلال التوازن في الشروط التفاوضية بينهما. ويؤدي تدخل النقابات العمالية إلى فرض تشريعات وقوانين وفق معايير دولية تحمي العامل وتُحَسِّن شروط عمله.

الطبقة العاملة

عمال جنرال موتورز

دخل ما يقارب **50** ألفاً من عمال قطاع السيارات في الولايات المتحدة يوم الثلاثاء **9/17** من الشهر الجاري إضراباً عن العمل، بعدما فشلت نقابة العمال وإدارة جنرال موتورز في التوصل إلى اتفاق حول الأجور. وبدأ الإضراب في العشرات من المصانع ومقرات التوزيع في تسع ولايات، وكان قد صوت أعضاء النقابة المتحدة لعمال صناعة السيارات الأمريكية لصالح بدء الإضراب، وطالبوا بحصة من الأرباح إضافة إلى زيادة الأجور، وأكّدوا أنّ العمال ساهموا في تعافي الشركة بعد أزمة **2008**، وأنهم يستحقون تعويضاً أفضل. ومن الجدير ذكره، أن هذا الإضراب هو الأول لعمال جنرال موتورز منذ إضراب جرى تنظيمه عام **2007**.

عمال مطار نواكشوط

بدأ عمال شركة آفريبور التابعة للإمارات التي تولت مؤخراً تسيير مطار نواكشوط الدولي، يوم الاثنين في **9/16** من هذا الشهر- إضراباً مفتوحاً عن العمل، حيث قال العمال، إنهم قرروا أن يتم الإضراب بشكل تدريجي، حيث أعلنوا توقيف الرحلات ساعة كخطوة أولى. وقال ممثلو عمال مطار نواكشوط الدولي، إنهم قد تقدموا بعدة مذكرات للإدارة الشركة في المطار، يطالبونها بمراجعة التعيينات وزيادة ترفيعات العمال ورواتبهم. إلّا أن إدارة الشركة ما زالت تتهرب من لقائهم وتماطلهم، وقالت مصادر عمالية إن إدارة المطار طلبت من ممثلي العمال تعليق الإضراب حتى يوم الثلاثاء.

إضراب عمال مناجم الذهب

قرر عمال شركة كنروس تازيازت التي تعمل في مجال استخراج الذهب في موريتانيا، الدخول في إضراب مفتوح عن العمل، من أجل تلبية مطالبهم. وقالت النقابة إن إدارة الشركة بصدد التراجع عن التزاماتها اتجاه العمال وتحاول سحب حقوق العمال المكتسبة التي حصلوا عليها من خلال المفاوضات الجماعية، الأمر الذي يعد انتهاكاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. وأكّدت الحركة الاحتجاجية لعمال كنروس تازيازت أنها تهدف إلى تحقيق مطالب العمال المشروعة في تحسين ظروف عيشهم وعملهم. وتعمل شركة تازيازت موريتانيا المحدودة، التابعة لشركة كنروس الكندية، في مجال التنقيب واستخراج الذهب في الشمال الموريتاني، منذ عدة سنوات.

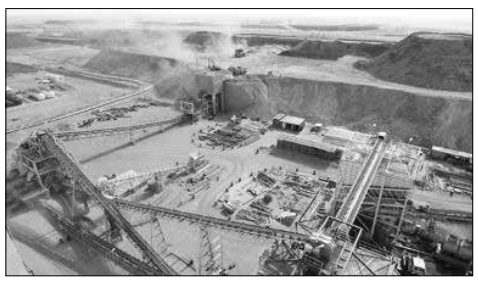

إضراب عمال المواصلات

دخل عمال قطاع المواصلات العامة في العاصمة الفرنسية باريس، الجمعة **9/13** إضراباً عن العمل يعد الأكبر منذ **12** عاماً، احتجاجاً على مشروع قانون إصلاح معاشات التقاعد. حيث ستتوقف غالبية وسائل النقل العام في باريس، وبموجب الإضراب، أيضاً، تتوقف **10** خطوط لمترو الأنفاق عن العمل تماماً، فيما تعمل باقي الخطوط جزئياً. وقد دعت للإضراب عدة نقابات عمالية أبرزها الاتحاد العام للعمل «أكبر النقابات الفرنسية» واتحاد النقابات المستقلة؛ بهدف توجيه تحذير صارم للحكومة من أجل العدول عن مشروعها لإصلاح معاشات التقاعد. وتطالب النقابات في الوقت ذاته الحكومة بالاحتفاظ بالوضع الخاص الذي يحظى به عمال قطاع النقل، والذي يوفّر لهم ضمانة وظيفة مدى الحياة. وتشمل الإضرابات أيضاً خدمة الحافلات والترامواي الموجودة في باريس وضواحيها القريبة.

قانون العمل رقم 17 من يملك حق الفيتو؟!

تناولت «قاسيون» في عدديها السابقين لائحة الجزاءات في القانون رقم /17/ للقطاع الخاص، والتي اعتمدت نظاماً داخلياً لدى الكثير من معامل القطاع الخاص بعد موافقة وزارة العمل، وقد رصدنا بعض اجتهادات أرباب العمل في كيفية فهم المواد الواردة في لائحة الجزاءات وتطبيقاتها الانتقائية على قياس مزاج صاحب العمل، وعلى حساب العمال «الحلقة الأضعف» في قانون العمل رقم /17/ الذي سحب جميع المكاسب العمالية التي تحققت بالنضال المستمر للطبقة العاملة السورية في مراحل سابقة، وسنعرض قسماً آخر من اجتهادات المضحك والمبكي في الآن معاً، التي يتم فرضها وفق مزاج ومصالح صاحب العمل وتتعلق بكيفية تحديد الأجر كيف يحدد الأجر؟!.

■ وائل منذر

القانون /17/ لعام 2010 يمنح أرباب العمل اليد العليا في تحديد أجور العاملين، والمكافآت، بالإضافة إلى قدرة رب العمل على تسريح العمال، فالعقد شريعة المتعاقدين، ومن يملك يحكم ويفرض شروطه.

القانون /17/ يترك لصاحب العمل تحديد أجور العمال، من خلال عقد العمل، الذي يعرّفه القانون بأنهُ العقد الذي يلتزم بموجبه العامل بالعمل لدى صاحب العمل، وتحت سلطته وإشرافه مقابل أجر، الأجر الذي يتفق عليه الطرفان حسب القانون، هذا الاتفاق يعكس إرادة ورغبة صاحب العمل، فغياب نقابات العمال في القطاع الخاص بشكل كبير جعل أصحاب العمل يحددون الرواتب والأجور دون وجود طرف مقابل، يقومون بالتفاوض معه، ويعمل على استعادة حقوق العمل، وفي مقدمتها الأجر القادر على تأمين تكاليف المعيشة، يضاف إلى ذلك مستويات البطالة المرتفعة والتي تراوحت خلال الفترة 2000–2010 بين 10–12% مرتفعة إلى حوالي 50% مع سنوات الأزمة لتصبح سمة أساسية من سمات سوق العمل.

تراجع دور الدولة والتوجه نحو القطاعات الريعية، على حساب قطاعات الإنتاج الحقيقي ساهم في عجز الاقتصاد على خلق فرص عمل في القطاع العام أو الخاص. فإن القانون ينص على أن الأجور لا يجوز أن تقل عن الحد الأدنى العام للأجور الذي يبلغ اليوم حوالي 16800 ألف ل.س.

القانون /17/ يعطي عمال القطاع الخاص «الحق في الحصول على زيادة دورية للأجور مرة كل سنتين بمعدل 9% تتغير وفق معدل التضخم وارتفاع الأسعار على أساس النظام الداخلي أو عقد العمل « دون تحديد نسب الزيادة المناسبة لتغير معدل الأسعار، بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من معامل وورش القطاع الخاص لا تمتلك نظاماً داخلياً، وعقود العمل بأغلبها لا تنص على زيادة الأجور، بما يعني حرمان عمال القطاع الخاص من حقوقهم في الحصول على زيادة دورية للأجور خلال الفترة 2005–2011 ارتفعت الأجور الوسطية في القطاع الخاص بنسبة 54%، بالمقابل ارتفعت أسعار السلع والخدمات خلال الفترة ذاتها بمعدل 149%. وبالتالي، كان هناك تراجع في الأجور الفعلية للعاملين في القطاعين، بالإضافة إلى ذلك ازدادت الفجوة بين أجور القطاع العام والخاص من 14,5% في عام 2005 إلى 51% في عام 2011 كنتائج لسياسة اقتصاد السوق الاجتماعي الليبرالي المطبقة خلال الفترة المذكورة.

قيمة قوة العمل شأنها كشأن أيّة بضاعة أخرى بشكل عام، لكنها تختلف بعرضها في سوق العمل حسب العرض والطلب

التفاوت بالأجور سمة العمل الخاص القانون /17/ ينص على «أن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص لا يقل عن الحد الأدنى العام للأجور» دون تحديد الحد الأقصى للأجر، نسب الزيادة الدورية، ولا يتضمن تقسيم الوظائف والأجور حسب المؤهلات كما في القطاع العام، فالأجر يحددّ من قبل صاحب العمل على أساس عقد العمل، فالقانون يشرعن التفاوت في الأجور بين العاملين في القطاع الخاص من جهة، وبين العاملين والإدارة من جهة أخرى، إنّ تراجع الأجور الوسطية للعمال وانعدام المساواة، وزيادة التفاوت في مستويات الأجور، هو أحد سمات العمل الخاص، حيث إن الفرق بين سقف الأجر للعاملين ضمن الفئة الأولى والفئة الخامسة في قطاع المال، والتأمين يصل إلى حوالي 60 ألف ل.س شهرياً، بينما تصل أجور الإدارات الفرعية لحوالي 500 ألف ل.س وسطياً، ليكون الفرق بأكثر من ثمانية أضعاف.

إن قيمة قوة العمل شأنها كشأن أيّة بضاعة أخرى بشكل عام، لكنها تختلف بعرضها في سوق العمل حسب العرض والطلب، لكن لا يجوز أن تنخفض عن معدّل الحد المتوسط للمعيشة، وهذا الحد عادة متغيّر حسب الظروف المعيشية في كل بلد، وقيمة قوة العمل ليست مقولة عرضية فجذورها موجودة في علاقات الإنتاج، لكنها لا تكون واضحة دائماً، حيث لايزال الحد الفاصل– بين العمل بمقابل، والعمل دون مقابل– مغموراً أو ضائعاً بصيغة العقد المبرم بين العامل ورب العمل، ويحدد بشكل أجر محدد مقابل ساعات عمل محددة، وتظهر كأنها مدفوعة الأجر كاملاً. وبهذا يقوم رأس المال بتحويل قيمة العمل إلى شكل وهمي كأجر، ويتم دفع الأجر بعد إنجاز العمل، كما يعمل على أن تتباين الأجور حسب المردود الفردي، ونلاحظ هذا واضحاً في نظام الأجر بالقطعة وبهذه الصيغة الملتوية يستطيع رب العمل أن يكثف العمل ويراكم رأس المال.

إذاً، المحدد الأساس لقيمة قوة العمل، هو: مستوى متطلبات المعيشة الناتجة عن الظروف الاجتماعية التي يعيشها العمال والتي نشأوا في ظلها. أما العمال في صراعهم مع أرباب العمل لا بد لهم من تنظيم أنفسهم أيضاً، ويكون هذا الصراع من خلال النقابات التي تهدف إلى الحيلولة دون انخفاض سعر قوة العمل «الأجر» إلى مستوى أدنى من قيمتها، فالتنظيم والنضال العمالي والنقابي ضروريان حتى لا يجد العامل نفسه مجبوراً على قبول أجر متدنٍّ، بغض النظر عن العلاقة العامة بين العرض والطلب، وهذا الصراع مرتبط بقدرة التنظيم النقابي «الحركة النقابية» على معرفة هذه العلاقة بين الأجر وقيمة قوة العمل، إضافةً إلى قدرتها على توحيد صفوف العمال، واستخدامها لأدواتها النضالية الفعالة، لتكون قوة حقيقية قادرة على أن تفرض شروطها في تحسين شروط العمل من أجرٍ معادل لمستوى المعيشة، وغيره من الحقوق المسلوبة. وسنأتي على المعوقات التي يضعها أرباب العمل أمام دخول النقابات على أماكن العمل وللحديث صلة ..

قمة أنقرة: دور أستانا الريادي... والحل الفعليّ يبدأ قريباً!

يبدو أنّ المتشددين من الأطراف السورية، وضمن القائمة الطويلة لما يتفقون عليه، يتفقون بشكل خاص على مهاجمة مسار أستانا صراحة أو مواربة، وبشكل أكثر تحديداً فهم يتفقون على محاولة تضخيم الخلافات بين أطراف الثلاثي، بل واختراعها إن لزم الأمر...

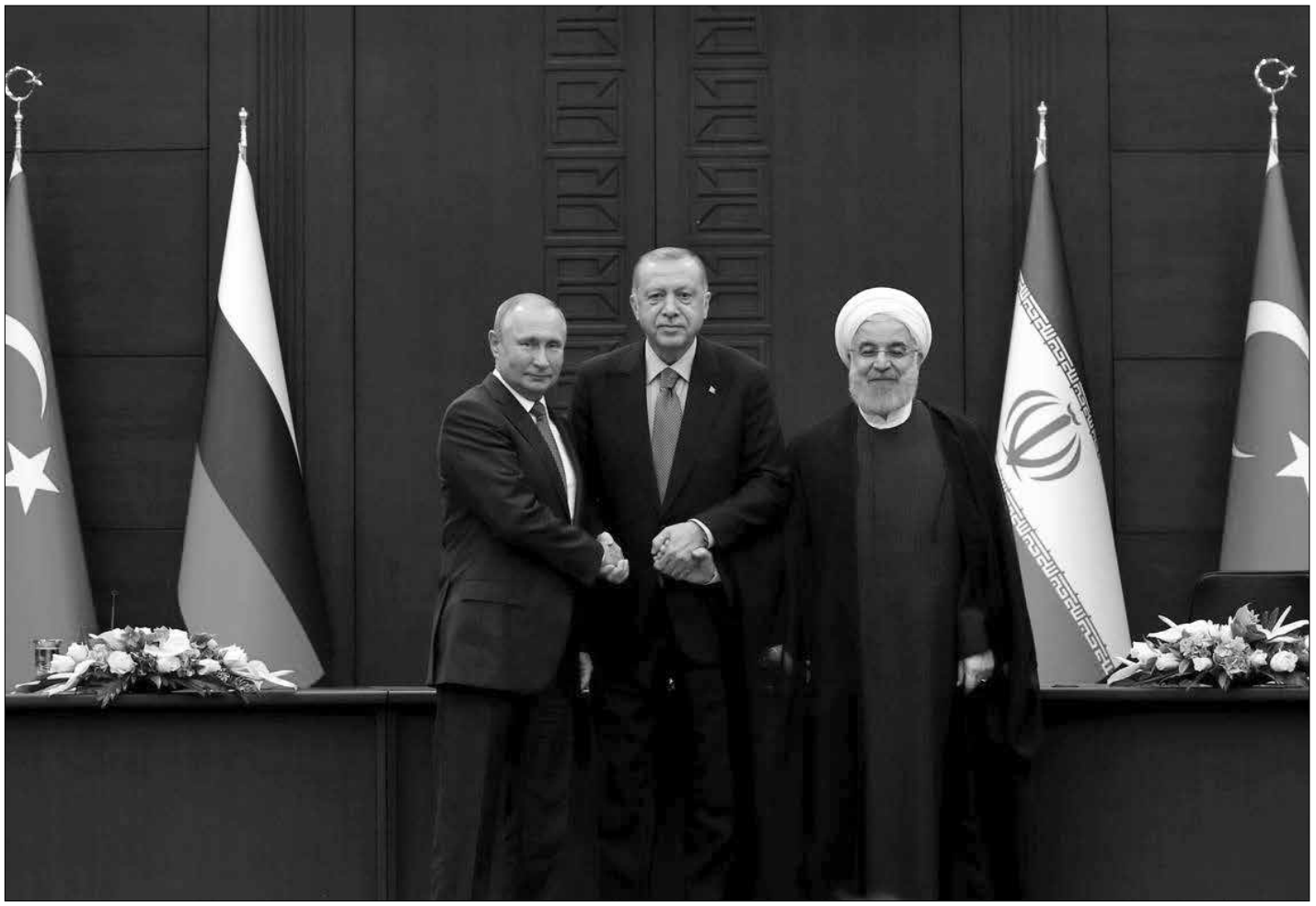

■ سعد صائب

حتى أولئك الذين طالما هاجموا أستانا، باتوا اليوم يسمونها «تحالف الضرورة»، وأملهم في ذلك أن يعكسوا صورة تقول بهشاشة التحالف، واحتمالات انفراط عقده في أية لحظة، بينما حقيقة الأمر أنهم من حيث يدرون أو لا يدرون، إنما يؤكدون على درجة صلابة هذا المسار؛ فهو فعلاً قد وصل درجة التحالف، ولم يعد في حدود التقارب، وكذلك أيضاً فهو فعلاً تحالف الضرورة، الضرورة الموضوعية للعمل الموحد ضد الأمريكي والغربي الذي يريد الخراب لكل هذه البلدان، وبهذا المعنى فليس هنالك من تحالف أقوى من تحالف الضرورة، التحالف القائم على المصالح الأكثر عمقاً وإستراتيجية؛ المصالح الوجودية.

كلمة السرّ في مواقف هؤلاء وأولئك من المتشددين، هو أن كل خطوة إضافية في تعزيز صلابة ثلاثي أستانا، تعني خطوة إضافية في إضعاف الأمريكي خصوصاً والغربي عموماً في الملف السوري، والعم سام هو في نهاية المطاف أبو الفاسدين الكبار والعملاء بأشكالهم وأنماطهم المختلفة، لا في سورية فحسب، بل وفي المنطقة بأسرها، بوصفه مركز النهب ضمن علاقة مركز أطراف القائمة على التبعية الاقتصادية بالحد الأدنى، والسياسية بالحد الأقصى. وإضعاف الأمريكي والغربي، يعني فتح الأفق أمام التغيير الحقيقي، أمام كسر علاقات التبعية، والانتقال ببلدان المنطقة إلى نمط العلاقات الدولية الجديد، القائم على ضرب التبادل غير المتكافئ، والذي لا يمكن أن يستقرّ فعلياً إلا عبر تفعيل إرادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، وبالخاص السوري فإنه لا يمكن أن يتم إلا عبر التطبيق الكامل للقرار 2254.

دور أستانا الريادي

في إطار قراءة ما خلصت إليه قمة أنقرة الثلاثية الأخيرة «يوم الاثنين 16 أيلول الجاري، وهي القمة الخامسة من نوعها خلال عامين»، سنمر على مجموعة أساسية من النقاط التي ظهرت بشكل خاص في المؤتمر الصحفي المشترك للرؤساء الثلاثة.

جرى التأكيد بصيغ مختلفة، من الرؤساء الثلاثة، على الدور الريادي والقيادي لمجموعة أستانا في حل الأزمة السورية، وهذا يحمل ضمنه تعبيرات واضحة عن انتقاد عميق يصل حد الرفض للأدوار التي تلعبها المجموعة المصغرة بقيادة واشنطن. وليس الرفض فحسب، بل والإعلان شبه الصريح عن أنّ الحل يمكن أن يجري بغض النظر عن المجموعة المصغرة في حال أصرّت على مواقفها المعرقلة للحل، وعلى سياساتها التخريبية تجاه المنطقة.

الدور الأمريكي «خبيث»

إذا كانت طبيعة اللغة السياسية التي تستخدمها إيران في مواجهة الولايات المتحدة، معروفة بحدتها وكلماتها المباشرة، فإنّ ما ورد على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال المؤتمر الصحفي، يعكس ما هو أبعد من ذلك؛ فحين يقول روحاني بموقف موحد للدول الثلاث تجاه «النوايا الخبيثة» للولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يعكس موقفاً عميقاً يشمل هذه الدول حقاً، والمعلوم في العمل الدبلوماسي، وخاصة على هذا المستوى، أنّه لا يمكن لطرف أن يصرّح بكلام يعكس موقف طرف آخر دون الاتفاق معه على ذلك؛ بكلام آخر، فإنّ الرسالة شديدة اللهجة تجاه الولايات المتحدة هي رسالة ثلاثية مشتركة، خرجت على لسان الرئيس الإيراني باعتبار الخطاب الإيراني التقليدي لا يبتعد عن هذه اللغة كثيراً.

هذه الرسالة، تزيد وضوح الابتعاد التركي المتسارع عن الولايات المتحدة بوضوح، والذي يظهر في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية. فوق ذلك، فإنها تساعد من يريد التخلّص من أوهام «صفقات تحت الطاولة» بين الروسي والأمريكي، على الخروج بسرعة من مستنقع الأفكار الخاطئة التي لا تقود إلا صوب تقديرات ومواقف وسياسات خاطئة، وربما كارثية.

حول اللجنة الدستورية

أعلن الرؤساء ضمن القمة عن تشكيل اللجنة الدستورية، التي من المفترض أن يعلن عنها «بيدرسون» قريباً، ووضعوا بذلك الأساس، من حيث المبدأ، لإنهاء واحدة من القضايا المعلّقة التي عملت المجموعة الغربية على تحويلها من مفتاح للحل كما أرادتها أستانا، إلى جدار صيني في وجهه، يمنعه ويمنع الانتقال نحو أي ملف آخر من ملفاته المتضمنة في القرار 2254. وبرز ضمن المؤتمر التوافق الواضح بين الثلاثي على ضرورة الوصول إلى إصلاح عميق للدستور، بما في ذلك الوصول إلى دستور جديد.

وحدة الأراضي السورية وخروج كل القوى الأجنبية

جرى التأكيد أيضاً على وحدة سورية وسيادتها وضرورة الوصول إلى خروج كل القوى الأجنبية منها، الأمر الذي يستهدف الوجود الأمريكي والغربي بالدرجة الأولى، ولكنه يتضمن أيضاً الوجود التركي نفسه، والذي لن يطول هو الآخر مع حلحلة مسألة إدلب ومسألة شرق الفرات بالتوازي مع بدء الحل السياسي الفعلي.

إدلب

على غرار المسائل الأخرى، ظهر توافق واضح حول إنهاء الوجود الإرهابي في إدلب، ما يعني اتفاقاً ضمنياً على سيناريو محدد غير معلن حتى الآن، ولكن جوهره هو إنهاء جبهة النصرة وأشباهها، وإنهاء العناصر غير السورية ضمن التشكيلات المختلفة، وصولاً إلى تسوية وضع إدلب في إطار الحل السياسي الشامل، بما يضمن عودتها لسيادة الشعب السوري.

شرق الفرات

إذا كان اجتماع القمة قد سبقه موقف روسي أبدى «تفهماً» لطروحات تركيا حول المنطقة الآمنة، وقلنا في حينه إن المقصود من هذا التفهم هو المزيد من الضغط على الأمريكي باتجاه خروجه النهائي من سورية، وكذلك مزيد من الضغط على بعض القوى التي باتت مواقفها المعلنة مستندة بشكل كامل إلى الأمريكي نفسه، فإنّ المقاربة التي قدمها الرئيس الإيراني للمسألة، ورغم أنها لم تتضمن تعبير «المنطقة الآمنة»، إلا أنها نحت المنحى الروسي نفسه، في إطار تفهم الموقف التركي، وتجميع المواقف وتوحيدها في وجه الأمريكي ومخططاته التقسيمية والتخريبية في سورية من بوابة الشمال الشرقي. هذا التوافق، من شأنه أن يعكس أيضاً، أنّ هنالك توافقاً ملموساً بين الدول الثلاث على سيناريوهات استعادة السيادة السورية على الشمال الشرقي وإخراج الأمريكي منها.

ظهر توافق واضح حول إنهاء الوجود الإرهابي في إدلب ما يعني اتفاقاً ضمنياً على سيناريو محدد غير معلن حتى الآن ولكن جوهره هو إنهاء جبهة النصرة وأشباهها

«ألّف بين قلوبكم»

من المسائل التي جرى تداولها بشكل واسع بعد المؤتمر الصحفي، هي استشهاد بوتين بالقرآن الكريم: «وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا»، واصفاً بالعمق حالة ثلاثي أستانا نفسه، الذين كانوا في محطات مختلفة من التاريخ الحديث، أعداءً أو خصوماً بالحد الأدنى، واستكمل بوتين بعد هذا الاستشهاد بالقول إنّ أولئك الذين يبذرون الخصام والعداوة بين الإخوة تنبغي إزالتهم، والمقصود بشكل واضح من هذا الكلام، هم الأمريكان بالذات ولا أحد آخر...

من جانب آخر، فإنّ مجرد الاستشهاد بالقرآن في مؤتمر من هذا النوع، يعكس رغبة روسية في تظهير عوامل التقارب الشرقي بين شعوب هذه المنطقة، والتي تلعب الثقافة الإسلامية بلا شك جزءاً من أساساتها، والمعلوم أنّ الإسلام هو ثاني أكبر دين في روسيا بنسبة تصل إلى 15% من السكان.

«لدينا إس 300 وإس 400... فليختاروا بأنفسهم»

من الإشارات المهمة التي وردت ضمن المؤتمر الصحفي، هي تلك التي عرض فيها بوتين، في إطار الجواب على سؤال عن هجمات أرامكو، على السعوديين شراء منظومة إس 300 أو إس 400 للدفاع عن مصالحهم.

إنّ مجرد إعلان هذا الأمر، يعني أنّ تحضيراً جدّياً له قد قطع مراحل كبيرة، وهو إنْ جرى سيكون إشارة تحول جدّي في المشهد الإقليمي بأسره، إذ إنه سيعني بداية استدارة سعودية على غرار التركية، والتي وإنْ كان حدوثها لا يزال مسألة احتمالات لا يمكن الركون إليها، إلا أنّ مختلف المؤشرات الواقعية ترفع من حظوظها يوماً بعد آخر، وخاصة في ظل عمليات الابتزاز الضخمة التي تخضع لها السعودية، والتي باتت من الضخامة بحيث تهدد بانفجار وشيك.

بيان رئاسي مشترك من إيران وروسيا و تركيا

اجتمع رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسن روحاني، ورئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس جمهورية تركيا رجب طيب أردوغان، في أنقرة يوم 16 أيلول 2019 لعقد قمةٍ ثلاثية.

1- ناقش الرؤساء الوضع الحالي على الأرض في سورية، واستعرضوا التطورات التالية لاجتماعهم الأخير في سوتشي في 14 شباط 2019، وكرروا تصميمهم على تعزيز التنسيق الثلاثي في ضوء اتفاقاتهم.

2- أكدوا التزامهم القوي بسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، وكذلك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وشددوا على أن هذه المبادئ يجب أن تُحترم عالمياً، وأنه لا ينبغي لأية أفعال أن تقوضها، بغض النظر عن الجهة التي تقوم بها.

3- أكدوا في هذا الصدد على ضرورة احترام القرارات الدولية المعترف بها عالمياً، بما في ذلك أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة برفض احتلال الجولان السوري، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الدولي 497، وبالتالي فإنهم يُدينون قرار الإدارة الأمريكية حول الأراضي السورية في الجولان، والذي يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ويهدد السلام والأمن الإقليميين. ويعتبرون الهجمات العسكرية الإسرائيلية في سورية بمثابة زعزعة للاستقرار وانتهاك للسيادة والسلامة الإقليمية لهذا البلد، وتكثيف للتوتر في المنطقة.

4- ناقشوا الوضع في شمال شرق سورية، وأكدوا أن الأمن والاستقرار في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس احترام سيادة ووحدة أراضي البلاد، واتفقوا على تنسيق جهودهم لتحقيق هذه الغاية.

5- رفضوا في هذا الصدد جميع المحاولات الرامية إلى خلق وقائع جديدة على الأرض تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير الشرعية، وأعربوا عن عزمهم على الوقوف ضد الأجندات الانفصالية التي تستهدف النَّيل من سيادة ووحدة أراضي سورية، فضلاً عن تهديد الأمن القومي للدول المجاورة.

6- استعرضوا بالتفصيل الوضع في منطقة إدلب لخفض التصعيد، وشددوا على ضرورة ضبط النفس على أرض الواقع من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات بشأن إدلب، وعلى رأسها مذكرة 17 أيلول 2018. وأعربوا عن قلقهم إزاء خطر المزيد من تدهور الوضع الإنساني في المنطقة وحولها نتيجة لاستمرار التصعيد، واتفقوا على اتخاذ خطوات ملموسة للحد من الانتهاكات. كما أعربوا عن القلق الشديد من تزايد وجود تنظيم «هيئة تحرير الشام» الإرهابي في المنطقة، وأكدوا العزم على مواصلة التعاون من أجل القضاء النهائي على تنظيمات «داعش» و«جبهة النصرة»، وجميع الأفراد والجماعات والتنظيمات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، أو داعش، وغيرها من الجماعات المصنفة كإرهابية وفقاً لمجلس الأمن الدولي. وفي حين أعربوا عن استنكارهم لسقوط ضحايا من المدنيين ولتشريد الناس، اتفقوا على اتخاذ تدابير ملموسة، استناداً إلى الاتفاقات السابقة، لضمان حماية السكان المدنيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي وكذلك سلامة وأمن الأفراد العسكريين من الدول الضامنة داخل وخارج منطقة إدلب لخفض التصعيد.

7- أكّدوا اقتناعهم مجدداً باستحالة وجود حل عسكري للصراع السوري، وأن الحل غير ممكن إلا من خلال عملية سياسية يقودها ويملكها السوريون، وتيسرها الأمم المتحدة، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2254.

8- أعربوا عن ارتياحهم لجهة الانتهاء بنجاح من العمل على تشكيل اللجنة الدستورية، وأكدوا دعمهم لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، «غير بيدرسن»، للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف السورية حول القواعد الإجرائية، مؤكدين استعدادهم لتسهيل إطلاق اللجنة الدستورية في جنيف وفقاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.

9- شددوا على ضرورة زيادة المساعدة الإنسانية للسوريين جميعهم، وفي أنحاء البلاد كلها، دون شروط مسبقة، من أجل التخفيف من معاناة السوريين ودعم التقدم في عملية التسوية السياسية. ودعوا أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية للقيام بمسؤولية أكبر في تقاسم الأعباء وتكثيف مساعداتهم إلى سورية، من خلال تطوير مشاريع التعافي المبكر، بما في ذلك إعادة إعمار البنى التحتية الرئيسة – مرافق المياه وإمدادات الطاقة، والمدارس والمستشفيات، وكذلك الإجراءات الإنسانية المتعلقة بنزع الألغام.

10- ركزوا على الحاجة إلى تسهيل العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية، وضمان حقهم في العودة وحقهم في الحصول على الدعم. وفي هذا الصدد، دعوا المجتمع الدولي إلى تقديم المساهمات المناسبة لإعادة الاستقرار والحياة الطبيعية لهؤلاء، وأكدوا استعدادها لمواصلة التفاعل مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR» وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة. واتفقوا على تنسيق مبادراتهم لتنظيم المؤتمرات الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية لسورية وعودة اللاجئين السوريين.

11- رحبّوا بمشاركة العراق ولبنان بصفة مراقبين جدد في صيغة أستانا.

12- بالإضافة إلى المسألة السورية، ناقشوا التطورات الإقليمية والدولية الأخيرة، فضلاً عن التعاون في مختلف المجالات، وأكّدوا عزمهم تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك.

13- قرروا عقد القمة الثلاثية القادمة في جمهورية إيران الإسلامية بناءً على دعوة من فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسن روحاني.

14- أعرب رئيسا جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي عن خالص امتنانهما لرئيس جمهورية تركيا، رجب طيب أردوغان، لاستضافته القمة الثلاثية في أنقرة.

16 أيلول 2019
أنقرة

نص رسالة منصة موسكو إلى رؤساء ثلاثي أستانا

أرسلت قيادة منصة موسكو يوم 13 أيلول 2019 رسالة إلى رؤساء الدول الضامنة لأستانا قبيل قمتهم التي عقدت يوم أمس.

في ما يلي ننشر نص الرسالة لكل من الرؤساء الثلاثة: الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان والإيراني حسن روحاني.

أحيِّيكم باسم قيادة منصة موسكو للمعارضة السورية، والمعترَف بها في قرار مجلس الأمن الدوليّ ذي الرقم 2254 الخاص بحلّ الأزمة السورية.

إننا في منصة موسكو، وإذ نقدِّر عالياً الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الضامنة لمسار أستانا في إطار العمل على حل الأزمة السورية، وهو المسار الذي خلق مساحةً للأمل في خروج سورية من أزمتها موحَّدة وسيدة ومستقلة، فإننا نحيطكم علماً بأنّ تأخُر انطلاق الحل السياسي في سورية يُضيّق من مساحة الأمل هذه.

إنّ الأزمات الاقتصادية والمعيشية العميقة لا تكفُّ عن التفاقم والتضخّم، وتعمّق بذلك معاناة ومأساة السوريين، سواء الذين في الداخل أو المهجَّرين واللاجئين، وخاصة مع اقتراب فصل شتاء جديد ببرده وقسوته وأمطاره.

السيد الرئيس

إنّ قناعتنا العميقة هي أنّ المدخل الوحيد لحل كل هذه الأزمات، ولإيقاف المعاناة الإنسانية للسوريين، وللحفاظ على وحدة سورية وسيادتها، ولاستكمال محاربة الإرهاب بشكل لا رجعة فيه، هو الحل السياسي الشامل عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254، والذي شكل مسار أستانا بارقة أمل كبيرة بالاقتراب من تنفيذه بما أنجزه هذا المسار على الأرض، وكذلك بالمقررات الناتجة عن مؤتمر سوتشي «كانون الثاني 2018»، الذي رعته دول أستانا. وخاصة، مع وضوح غياب إرادة غربية حقيقية في إنهاء الكارثة السورية، وهو ما يلقي مسؤولية إنسانية إضافية على عاتق ثلاثي أستانا.

إنّ من طبيعة الأمور أن تظهر اختلافات في وجهات النظر بين الدول الضامنة لاتفاق أستانا، ولكن حجم معاناة السوريين، وحجم الأخطار التي تتهدّد سورية وكلَّ محيطها، كنتيجةٍ لتأخير حل الأزمة، وكنتيجةٍ لرغبة قوى متعددة معادية لدول أستانا ولشعوب المنطقة ككل، في تفجير المنطقة بأسرها، كل ذلك يؤكد على أنّ المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الدول الضامنة، هي مسؤولية كبيرة لاستكمال جهودهم الإيجابية تجاه سورية والسوريين عبر رفع درجة التوافق الثلاثي إلى أقصى حد ممكن.

نتوجه إليكم برسالتنا القصيرة هذه بمناسبة القمة الثلاثية القادمة في أنقرة، وكلنا أمل وثقة أنها يمكن أن تحمل أخباراً مفرحة للسوريين، وتغلق الباب أمام الاحتمالات الخطرة التي تهددهم، وأن تطلق بشكل عملي الحل السياسي في سورية على أساس القرار 2254.

لكم منا كل الاحترام وأطيب الأمنيات.

عن قيادة منصة موسكو للمعارضة السورية
رئيس المنصة
قدري جميل
الجمعة، 13 أيلول 2019

نواقيس الإنذار أعلى من أي تصفيق؟!

لم نعد نستغرب حديث المساومة المكرر والممجوج، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، الموجه لنا نحن المفقرين والمتعبين والمهمشين حول زيادة الأجور ربطاً مع إلغاء الدعم، وكأننا لا نعلم أن مسارب الدعم الموجودة تستفيد منها شبكات حيتان المال والفساد أكثر مما تستفيد منها شرائح المفقرين وأصحاب الحقوق، فهذا النوع من المساومات لم يعد يجدي حتى على مستوى التخدير الموضعي.

■ عادل ابراهيم

أما الشاذ في هذا النوع من المساومات، أنّه بطرفي معادلته يتناول الحقوق، فالأجور حقّ ومن الطبيعي أن تكون متناسبة مع تكاليف المعيشة، والدعم حقّ، ومن الطبيعي أن يتم توفيره في بعض القطاعات، وأن يمنح على بعض السلع والخدمات، ولا يمكن أن يقال حيالها إما هذا أو ذاك، تكريساً للإجحاف والظلم المعمم، وكأنه من الممكن أن يعيش الإنسان بالشهيق دون الزفير أو العكس.

تناغم وتوافق

كثيرة هي الأحاديث التي تناولت المساومة على الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالأجور والدعم، خلال السنوات الماضية، سواء على لسان الوزراء وممثلي الحكومة الرسميين، أو عبر بعض الجهات غير الرسمية، أو على ألسنة بعض الأفراد بصفاتهم الاعتبارية المحسوبة على بعض الشرائح الاجتماعية.

فالحديث الأخير لرئيس الحكومة أمام مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال ورغم الاعتراف الرسمي بأن «الرواتب قليلة ولا تقاس مع تكاليف المعيشة» وبأن «الواقع المعيشي صعب جداً»، لم يخرج عن حدود المساومة أعلاه حول «الدعم»، مع الإشارة إلى أن رفع الدعم يمكن أن يزيد الأجور بمقدار 200 ألف ليرة شهرياً، مع التأكيد على استمراره.

كذلك ما نُقل عن أحد «رجال الأعمال» مؤخراً عبر بعض وسائل الإشارة، بقوله: «أنا مع وقف الدعم الحكومي للمواطن بكل أشكاله لأنه عبارة عن كُتل هدر مال عام.. وتحويل مليارات الدعم لتكون زيادة في رواتب الموظفين والمتقاعدين.. مع وقف الدعم يجب فتح الأسواق وفرص إجازات الاستيراد للمواد الواجب استيرادها من الخارج عوضاً عن تهريبها وعدم تمويلها..».

تناغم المساومة أعلاه على موضوع الأجور والدعم لا يعني التوافق على الغايات والأهداف بطبيعة الحال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النتيجة واحدة، وهي ألّا زيادة على الأجور، ولا تحسين للمستوى المعيشي.

العجز وحصة أصحاب الأرباح

بالعودة إلى حديث رئيس الحكومة، ربما تجدر الإشارة إلى أن الملفت فيه، بحسب ما رشح عبر وسائل الإشارة، هو الإقرار بأن «هناك القليل من الفساد» فقط، مع إشارته بأن «الأسعار ما زالت في سورية هي الأرخص في كل المنطقة»، مع الإقرار بأن «أسعار السلع زادت 14 مرة عما كانت عليه قبل الحرب»، ولم يغب عنه إعادة سرد مبالغ الدعم «بالمفرق وبالجملة»، مع تأكيده أن «الحكومة على قناعة تامة أن الدخل الحالي لا يكفي المواطن»، مؤكداً أيضاً أن «الحكومة لا تريد التصفيق المؤقت لها من الشعب، من خلال إيقاف المشروعات وزيادة الرواتب مقابلها وهمياً، مضيفاً: ولن نفعل ذلك».

وربما لا داعيَ لشرح ما هو مشروح ومعاد الشرح مراراً وتكراراً حول مثل هذه الأحاديث والتوجهات بمضامينها المتناقضة.

لكن بمقابل حديث المساومة على الحقوق أعلاه، بما في ذلك الحديث عن التمويل بالعجز أو عبر سندات الخزينة، من أجل زيادة الأجور، لا بد من الإشارة إلى التغييب الكلي للحديث عن حصص كبار أصحاب الأرباح والفاسدين، والاستثناءات الكبيرة التي يحظون بها قانوناً، أو من خلال مراكز القوة وفرض الوجود والتحكم التي يتمتعون بها، كبوابة متاحة ممكن الاستفادة منها على هذا الصعيد بحال توفر النية والإرادة والقرار، بعيداً عن المساس بالدعم «الشماعة» الذي يعاد الحديث عنه في كل مرة يتم التطرق بها للواقع المعيشي والأجور المتدنية والمجمدة رسمياً، مع استمرار «المنية» فيه، أو عبر استنزاف الخزينة والتهويل بالعجز، علماً أنْ لا عجز أكبر من العجز الذي أنهك أصحاب الأجور والمفقرين في البلد، بل إن عجز هؤلاء مع عجز الخزينة واستنزافها يذهب تباعاً كأرباح في جيوب الشرائح الأكثر ثراءً من الحيتان والفاسدين.

مع الأخذ بعين الاعتبار، ومع كل الشكوك المشروعة، بأنه ربما لو لم يكن هذا الدعم بوابة استفادة وفساد كبيرة لكنا قد شهدنا وأده منذ فترة طويلة، وما استمراره المقزّم والمشوّه إلا لذر الرماد في العيون، ومن أجل الحفاظ على حصص الفساد الكبيرة بعمقه وعلى هامشه، استنزافاً للمواطن وللدولة وللوطن.

ذريعة الحرب وتزايد حدة الفوارق الطبقية

لم تعد ذريعة الحرب والأزمة مقنعة وكافية، برغم استمرار مفاعيلها الكارثية طبعاً، خاصة في ظل استمرار تداعياتها السلبية على الغالبية الساحقة من المفقرين والمهمشين فقط، في الوقت التي تُجيَّر بها هذه الذريعة من أجل جني المزيد من الأرباح في جيوب حيتان المال والفساد، ومن أجل فرض المزيد من الضغوط على المفقرين دون سواهم، حيث تتزايد حدّة الصراع الطبقي وتتعمق الفوارق الطبقيَة وتتسع، في كل يوم ومع كل قرار جائر بحق الأغلبية الساحقة من المفقرين، ومع كل ممارسة من ممارسات اللامبالاة والاستهتار بحقوق هؤلاء، بمقابل تعزيز دور وحجم وفاعلية الطبقة المستغلة المتحكمة بسبل الحياة وصولاً إلى تحكمَها بتفاصيلها بما يحقق مصالحها ويحافظ على حصتها من الأرباح، بل والمزيد منها، ومن أية بوابة كانت، سواء كانت مشروعة ومقوننة أو غير مشروعة وخارج القوانين، كالتجارات السوداء ومساربها داخلاً وخارجاً وما أكثرها.

الشاذ في هذا النوع من المساومات أنّه بطرفي معادلته يتناول الحقوق فالأجور حقّ والدعم حقّ ولا يمكن أن يقال حيالها إما هذا أو ذاك

الغريب فعلاً هو محاولة إقناعنا بعد كل ذلك أنّ أية زيادة في الأجور المجمدة رسمياً لن تكون إلا زيادة وهمية، ولا ندري من المسؤول عن هذه «الوهمية» إن لم تكن السلطة والحكومة نفسها، من خلال استمرارها بنفس السياسات المفقرة للغالبية الساحقة من الشعب، والمحافظة على مصالح شريحة كبار أصحاب الأرباح.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان: عن أي تصفيق مؤقت أو دائم يمكن الحديث ههنا، وممن ولمن، في الوقت الذي ما زالت تصفر فيه وتقرع نواقيس الإنذار؟!.

لا دروس ولا عبر!

لسنا وحدنا من يقول أنه لا دروس ولا عبر تمت الاستفادة منها أو استقاؤها من مرارة الظلم والإجحاف الذي طال الغالبية الساحقة من السوريين طيلة عقود بسبب السياسات الليبرالية المتبعة، التي وصلت حدّ التوحش، ومن تفجر الأزمة ونتائجها الكارثية التي ما زلنا نحصدها.

فتزايد شدة الاحتقان لدى الشرائح الواسعة من المفقرين والمهمشين ما زال خارج حسابات السلطة والحكومة، حيث ما زالت مستمرة بالسير على حدود حافة الانفجار باعتمادها على نفس السياسات الظالمة، بمعزل عن النتائج الوخيمة التي لا تُحمد عقباها بحال الوصول إلى درجة الانفجار مجدداً.

الأدلة على الكلام أعلاه كثيرة جداً، وربما لسنا بحاجة لعدها وتعدادها، سواء على مستوى الواقع المعيشي وترديه لدرجة العوز والجوع، أو على مستوى الواقع الخدمي وترهله، وما بينهما من مستويات كثيرة أخرى تعززها الكثير من القرارات والقوانين والتوجهات والتعليمات الرسمية، والكثير الكثير من الممارسات الاستغلالية لدرجة الفجاجة بالحياة اليومية، اعتباراً من ممارسات الوساطة والمحسوبية، مروراً بواقع الانفلات والتفلت، وليس انتهاءً بممارسات البلطجة العلنية والوقحة، مع الكثير من المظاهر والظواهر السلبية التي تزايد تفشيها وتعمقها بالحياة الاجتماعية، مع كل آثارها ونتائجها الوخيمة والمدمرة، المضافة إلى كل نتائج وتداعيات الحرب والأزمة، باتساعها وعمقها وشمولها.

الدواء.. صناعة منافسة و«شحتفة» محلية

ليس غريباً أن نشهد فقدان بعض أصناف الأدوية أو ارتفاع أسعار بعضها الآخر على هامش تذبذب سعر صرف الدولار، ومعارك كسر العظم الجارية مع الليرة، والتي ترخي بظلالها على معيشة المواطنين أولاً وأخيراً بالنتيجة، فقانون السوق المحكوم بآليات العرض والطلب المتحكم بها من قبل كبار الحيتان كان وما زال بوابة مشرذعة للربح والاستغلال.

■ عاصي اسماعيل

بالمقابل، لا بد من القول إن الواقع الدوائي تحسن بشكل ملحوظ مؤخراً، وذلك بسبب عودة الكثير من المعامل المحلية للإنتاج مجدداً، والإعلان عن دخول منشآت جديدة على خط الصناعة الدوائية، وهي قيد عمليات بدء الإنتاج لبعض الأصناف الدوائية، بما فيها بعض الأصناف النوعية، وذلك بحسب التصريحات الرسمية.

تعميم لم يرَ النور

لا شك أن التذبذب الأخير على سعر صرف الدولار كان فرصة مؤاتية للبعض من أجل جني المزيد من الأرباح على حساب حاجات المواطنين، عبر رفع أسعار بعض السلع والخدمات، بما في ذلك الأدوية، فالذريعة الممجوجة عن سعر الصرف التي لا يمكن إغفالها كونها حقيقة واقعة، جاهزة على ألسنة الجميع «صيادلة- منتجين- مستوردين- مستودعات.. وحتى المهربين»، طبعاً هذه الذريعة تتكرر وتفرض وجودها عند ارتفاع الأسعار المقترن بارتفاع سعر الصرف، لكنها تغيب عند انخفاض سعر الصرف والمطالبة بعودة الأسعار إلى ما كانت عليه، أو بما يتوافق معه، فنادراً ما تنخفض الأسعار بعد رفعها، مع كل الأريحية بتعميم ذلك.

وقد ترافق تذبذب السعر الأخير، والمستمر، وتداعياته، مع صدور تعميم وزارة الصحة المتضمن الطلب من المستودعات التأكد من طباعة الأسعار النظامية على الأدوية عند استلامها من المعمل، والطلب من المعامل الدوائية الالتزام بطباعة الأسعار النظامية التي يتم تسليمها للمستودعات، علماً أن هذا التعميم أتى نتيجة الكثير من المطالبات به من قبل المواطنين بسبب الشكاوى من تباين الأسعار واختلافها بين صيدلية وأخرى، وبين الحين والآخر، وكان وقعه إيجابياً على المواطنين عسى يتم الحد من بعض الجشع والاستغلال الجاري بحقهم، والنتيجة، أن تنفيذ هذا التعميم أصبح «بخبر كان» حالياً، أو سيتم تأجيل تنفيذه بالحد الأدنى، في ظل هذا التذبذب، وبذريعته، الأمر الذي كان فرصة لاستمرار الاستغلال والتكسُّب على حساب المواطنين وصحتهم، ولا ندري متى سيوضع هذا التعميم، الذي لم تشرق عليه الشمس، في التنفيذ وكيف سيتم الإلزام به؟.

الدواء ضرورة وليس سلعة

المشكلة المتعلقة بالأدوية أنها حاجة لا يمكن الاستغناء عنها، أو التخفيف من معدل استهلاكها كغيرها من الحاجات والسلع التي انخفضت معدلات استهلاكها بشكل كبير خلال السنوات الماضية، بسبب الأوضاع المعيشية القاسية والمتردية.

فالوصفة الطبية المرتبطة بعلاج مرض ما تعتبر ضرورة لا يمكن مقارنتها مع أيّة سلعة أخرى، وهي على ذلك تعتبر فرصة استغلال مضمونة، سواء على مستوى السعر، أو على مستوى البدائل «نوعاً ومصدراً»، فالدواء كضرورة بالنسبة للمريض، ليس إلا سلعة كغيرها من السلع في السوق، محكومة بآليات العرض والطلب المتحكم بها من قبل كبار الحيتان، بغض النظر عن تسميتهم ومواقعهم. فالمريض محكوم بخيارات مفروضة عليه ناحية العلاج والدواء «مكره أخاك لا بطل»، لتأتي ذريعة ارتفاع سعر الصرف وبالأ إضافياً عليه، ليس على مستوى فرض الأسعار المرتفعة فقط، بل على مستوى فقدان بعض الأدوية أو تقنين توزيعها، سواء كانت من إنتاج محلي، أو مستوردة أو مهربة، والاضطرار إلى دفع مبالغ إضافية من أجل تأمينها، أو تأمين بديلها، «بالسراج والفتيلة» و«الشحتفة» من صيدلية لأخرى، وهو ما جرى حالياً بالنسبة لبعض الأصناف، وخاصة النوعية منها، أو أدوية مضادات الالتهاب، بل وبعض المسكنات والمتممات الغذائية والفيتامينات.

الأدوية حاجة لا يمكن الاستغناء عنها أو التخفيف من معدل استهلاكها كغيرها من السلع التي انخفضت معدلات استهلاكها بسبب الأوضاع المعيشية القاسية

شاهد من أهله

على أرضية استعادة الإنتاج الدوائي المحلّي «العام والخاص» لبعض عافيته مؤخراً، لا بدَّ من الإشارة إلى أن ذلك ربما لم يَرُق للبعض ممن استفادوا خلال سني الحرب والأزمة من مشكلة الأدوية وتوفرها، ومن الاستغلال المجحف بحق المرضى لدرجة «عصر مرارتهم» وليس جيوبهم فقط، فهؤلاء لا مصلحة لهم بانتظام واستقرار الواقع الدوائي، لا على مستوى الإنتاج، ولا على مستوى الأسعار، والأهم على مستوى المتابعة والرقابة، وهذه الشريحة من المستفيدين والمستغلين تشمل بعض المعامل الدوائية، وبعض المستودعات، وبعض المستوردين، وبعض الصيادلة، بل وحتى بعض الأطباء ربما، طبعاً مع عدم إغفال مصلحة المهربين، وارتباطاً بذلك بعض القوى الخارجية التي لا يقتصر دورها عند حدود المنافسة فقط، فكل هؤلاء ساهموا وما زالوا بزعزعة هذا الانتظام والاستقرار، ولعل ذريعة سعر الصرف مع تداعياتها تعتبر إحدى أدوات هذه الزعزعة من دون شك.

تأكيداً على ذلك، لقد صرح الأمين العام للمجلس العلمي للصناعات الدوائية في سورية عبر إحدى الصحف الرسمية منذ شهرين تقريباً، بقوله: «إن صناعة الدواء السورية أثبتت منذ بدايتها وجودها على خارطة العلاج في سورية، وبدأت بالتصدير للخارج، وأصبحت صناعة منافسة بقوة للكثير من الصناعات الدوائية العربية التي سبقتها بسنوات عديدة، والإعلام المضاد لها يحاول كل جهده الإساءة إلى فعالية منتجاتها ومحاربتها اقتصادياً، وتمثّل ذلك بمحاربة الشركات الأجنبية ووكلائها للمنتجات المحلية، لأن المنتج المحليّ سيعني إيقاف استيراد الأدوية من الخارج، ومنافسة المنتجات السورية لها في الأسواق الخارجية، والحالة تنطبق على مستوردي الأدوية بصورة عامة».. مع إشارته إلى: «الأسباب السياسية المتعلقة بمحاربة أية نهضة صناعية وطنية كجزء من الحرب الاقتصادية، وكذلك أسباب تتعلق بالأمن الدوائي، لأن توفر منتج دوائي محلي يعني تحييد أية ضغوط سياسية تستخدم توريد الدواء كسلاح لهذه الضغوط، وبالتالي محاولة إضعاف الموقف الوطني السوري»..

بعهدة الصحة ونقابة الصيادلة

بهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك 96 معملاً دوائياً في سورية، تغطي نسبة 95% من حاجات السوق، وذلك بحسب تصريح نقيب صيادلة سورية «وفاء كيشي» مؤخراً، مبينة: «توفر جميع أصناف الدواء للأمراض المزمنة، باستثناء بعض الأصناف السرطانية وبعض اللقاحات».

أي إنه لا مبرر لفقدان بعض أصناف الأدوية من السوق بذريعة سعر الصرف، أو بغيرها، طالما نسبة التغطية من الإنتاج المحلي هي 95% من الحاجة، ما يعني أن بعض المعامل والمستودعات والصيدليات تساهم بهذه المشكلة، وكذلك لا مبرر لتذبذب الأسعار وارتفاعها دون معاودة نزولها طالما غالبية الأصناف منتجة محلياً، يدخل في تصنيعها بعض المواد الأولية التي تسعر بالدولار فقط، وهي مستوردة نظامياً وباشراف ومتابعة وزارة الصحة افتراضاً، وكافة الأصناف المنتجة محلياً مسعرة رسمياً من قبل الوزارة أيضاً، ولعل الاستثناءات تشمل ما يتم استيراده من قبل بعض المستودعات لبعض الأصناف المحدودة فقط، علماً أن هذه المستوردات تخضع أيضاً للرقابة والمتابعة من قبل وزارة الصحة، من حيث المواصفة والجودة.

بمعنى آخر وأكثر وضوحاً، إن مشكلة الدواء وتوفره وتباين وتذبذب أسعاره واختلافها بين صيدلية وأخرى لم تعد عصية على الحل كما كانت سابقاً طيلة سني الحرب والأزمة وبذريعتها، ومسؤولية حلها تقع على عاتق وزارة الصحة أولاً، وعلى نقابة الصيادلة ثانياً، مع التأكيد على ضرورة الإلزام بتنفيذ مضمون التعميم الأخير حول طباعة الأسعار، مع تشديد الرقابة على توزيع الأدوية على الصيدليات بعدالة ودون تقنين، مع المحاسبة الجدية على كل مخالفة تتعلق بذلك.

«خيرنا لغيرنا»

يبقى أن نشير أخيراً إلى أن المنتج الدوائي المحلي بالإضافة إلى الجزء الذي يتم تصديره رسمياً منه باعتباره منافساً من حيث الجودة والمواصفة والسعر، وهو أمر إيجابي لا شك من حيث استعادة أهمية هذه الصناعة المحلية لتأخذ حيزها ودورها الاقتصادي الهام، سواء ناحية فتح أسواق جديدة أو ناحية ما تؤمنه من قطع لقاء عمليات التصدير، بالإضافة إلى دورها التشغيلي المحلّي، فإن بعض الأصناف الدوائية المنتجة محلياً تجد مساربها إلى الخارج تهريباً أيضاً، بالتعاون والتنسيق بين المهربين وبعض الفاسدين، ونسبة هذه المهّربات تعتبر من حصة الاستهلاك المحلي، بغض النظر عن كمياتها، أي إن التهريب يساهم بشكل مباشر بنقص الكميات وفقاً للحاجة، وبالتالي تعتبر سبباً في رفع سعر المتبقي منها للحاجة «الضرورة» داخلاً، استغلالاً وتحكّماً. ومع الأسف، غالباً ما نسمع عن ضبط بعض هذه المهّربات من الأدوية من قبل الجهات المعنية في الدول المجاورة وعلى حدودها، وخاصة لبنان، وليس من قبل السلطات الجمركية المختصة لدينا وعلى حدودنا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التهريب الدوائي لا يقتصر على الأدوية البشرية فقط، بل وعلى الأدوية البيطرية أيضاً، وغيرها من المنتجات المحلية الأخرى، والنتيجة يمكن اختصارها بعبارة «خيرنا لغيرنا» بسبب التقاعس والترهل والفساد وغيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى، التي تقف خلفها وتستفيد منها وتتقاسمها شبكات الربح والفساد فيما بينها.

300 ليرة ثمن الوجبة رسمياً.. التعميم مطلوب

300 ليرة للعامل يومياً لقاء «الوجبة الغذائية»، هو المبلغ الذي تم إيراده على لسان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال جلسة مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال الأسبوع الماضي، مع عدم تحديد موعد لإقرار وتنفيذ هذه «الزيادة» على ثمن الوجبة اليومية.

■ سمير علي

لن نتناول المبلغ أعلاه، بغض النظر عن مقداره وأثره، والملاحظات عليه ومتى موعد تنفيذه، من بوابة حقوق العاملين الطبيعية، بل من بوابة أخرى أوسع تتعلق بداية بالاعتراف بضرورة زيادة ثمن هذه الوجبة، وثانياً بمقارنة مستويات المعيشة مع معدلات الأجور التي من المفترض أن تؤمن ثمن ثلاث وجبات لأسر العاملين بأجر، مع بقية الضرورات والمستلزمات الأسرية الأخرى.

مطالب مُحِقّة ومقارنة مشروعة

لا شك أن الوصول إلى هدف زيادة ثمن الوجبة الغذائية اليومية للعاملين لم يأتِ إلا نتيجة الكثير من المطالبات المحقةَ والمشروعة من قبل العاملين ونقاباتهم وممثليهم طيلة السنوات الماضية، وبرغم اعتباره حبراً على ورق حتى الآن، والمطلوب المزيد من الضغط من أجل إقراره ووضعه بالتنفيذ، فإن ما يعنينا هو أن الحكومة أخيراً أقرت، وعلى مضض ربما، بأن الوجبة اليومية للفرد يقدر ثمنها بحدود 300 ليرة.

على ذلك، ومن باب المقارنة العادلة والمشروعة أيضاً، يسعنا أن نطالب بالاعتماد على هذا المبلغ بزيادة على الأجور تتناسب معه، باعتباره أصبح رقماً حكومياً سيدخل بالحسابات والموازنات السنوية بعد إقراره ووضعه بالتنفيذ.

135 ألف ليرة للغذاء فقط

فمبلغ 300 ليرة ثمن الوجبة الواحدة، بالحسابات الحكومية بعد «العصر والتجفيف» بكل تأكيد، يعني بعد الاستفادة منه والتعميم بناء عليه، أن ثمن ثلاث وجبات للفرد يومياً هو 900 ليرة، وفي الشهر للفرد الواحد مبلغ 27000 ليرة، ولأسرة مكونة من 5 أفراد مبلغ 135000 ليرة، وهو المبلغ الذي يؤمن الحد الأدنى الضروري من الغذاء فقط في الشهر لأسرة مكونة من خمسة أشخاص، وفقاً للمقاربة مع الحسابات الحكومية بناء على المعطى الرقمي الأولي أعلاه.

المفارقة أن الرقم الإجمالي أعلاه يعتبر أعلى من حسابات «قاسيون» الخاصة عن تكاليف المعيشة حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، حيث بلغت تقديرات قاسيون في حينه مبلغ 114500 ليرة للغذاء والمشروبات فقط، ومع بقية المكونات والضرورات تصل تكاليف المعيشة إلى قرابة 332 ألف ليرة سورية شهرياً لأسرة من 5 أشخاص.

من فمك أدينك

فهل من الممكن أن تتم الاستفادة من هذا الرقم الأولي وتعميمه، بحيث يؤخذ به من أجل تعديل الحد الأدنى للأجور بما يعادله، مع إضافة تكاليف بقية الضرورات والمستلزمات الشهرية للأسرة، باعتباره رقماً رسمياً؟

المؤكد، أن ذلك ليس إلا ضرباً من الخيال، فسياسات تجميد الأجور ما زالت هي السائدة، كما غيرها من السياسات المعمول بها، مع عدم وجود أية نية لتغييرها، حيث تم التأكيد على ذلك أيضاً وبشكل رسمي ومباشر من قبل رئيس الحكومة خلال جلسة المجلس أعلاه، ولكن هذا المعطى الرقمي الأخير ربما يكون تأكيداً جديداً على عدم عدالة هذه الأجور والجور فيها من بوابة «من فمك أدينك» ليس إلا!.

فيسبوكيات

نبدأ فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست مؤلم، متداول ومعمم، تهكماً على كل ما يجري على الأرض وبحق الحياة، يقول البوست:

● «تُصرف المليارات لاكتشاف وجود حياة على الكواكب الأخرى.. وتريليونات لقتل الحياة على هذا الكوكب!».

من صفحة الحكومة وحول ما نقل على لسان وزير الثقافة على هامش معرض الكتاب، بأن الحكومة أبدت اهتماماً نوعياً خلال السنوات الثلاث الماضية لإنعاش الثقافة.. علق بعض المواطنين بما يلي:

● «عندما توضع الأحذية في جام زجاجي وعلى رفوف زجاجية .. بينما تباع الكتب في الشوارع وعلى الأرصفة... تأكد أن الثقافة في عداد الموتى».

● «عندما يجوع الإنسان.. لا تهمه الثقافة».

ومن صفحة الحكومة أيضاً حول موافقة المجلس الأعلى للسياحة على منح وزارة السياحة موقعي شاطىء الكرنك «بمساحة 24 دونماً»، وشريحتي « A Cg»، عوضاً عن مجلس مدينة طرطوس، من أجل إدارته بالكامل وتخصيصه للسياحة الشعبية، علق البعض بما يلي:

● «ليكونوا مخربطين... معقول مشروع ببلدنا وللفقراء.. من علامات الساعة... قرربت».

● «إذا هيك كتير ممتاز بس ما تصير أسعارو سياحية متل غيرو».

حول الخبر المتداول عن محروقات بأنه ● «لا يوجد توجيه لرفع أسعار المشتقات النفطية محلياً رغم ارتفاعها عالمياً»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «هاد التصريح هو تمهيد لرفع الأسعار».

● «وليش مابيحكو هالحكي لما بتنزل الأسعار العالمية؟؟».

● «إذا عنا أغلى من كل بلدان العالم وحتى بعد ارتفاعه عالمياً فكيف عم يضربونا بمنية يعني».

حول إعلان غرفة تجارة دمشق عن خطة عمل لتحسين سعر صرف الليرة السورية، علق البعض بما يلي:

● «شو منشان الأسعار اللي حلقت.. مين بيرجعها إذا نزل الدولار».

● «لطالما هناك حيتان يمتلكون المال ولا يمتلكون الحس الوطني وينطلقون من خلال مصالحهم فقط ستبقى سورية تعاني اقتصادياً».

حول خبر منح مهلة جديدة للمكتتبين المتأخرين عن تسديد أقساطهم الشهرية، يمنحها مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان لغاية 3/31/ 2020 علق بعض المواطنين بالتالي:

● «المؤسسة هي التي تأخرت في تسليم السكن لمستحقيه، ودون أن تدفع لهم غرامات التأخير كما تفعل هي».

● «وأمتى التسليم؟».

حول الخبر الذي يقول: «أصدر وزير الأشغال العامة والإسكان قرارات حلّ بموجبها 24 جمعية سكنية في العام الحالي، إضافة إلى قرارات قادمة تتضمن حل وتصفية 7 جمعيات أخرى في الوقت القريب»، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «صدعدتوا رووسنا بالجمعيات السكنية ولسه حكي بالهوا فقط بدنا فعل وإنجاز ما تم الاكتتاب عليه».

● «التجارة والربح وتحقيق الأهداف الشخصية تفرغ نتائج العمل المرجوة من مضمونها».

أخيراً، نختم ببوست، يمكن تبويبه كبوست «متشائل»، من إحدى الصفحات الخاصة يقول:

● «منشان الله قديش باقي من فسحة الأمل تبعنا»؟.

وناقل الكفر ليس بكافر.

المدارس الخاصة.. دكاكين تعليم بخدمات فندقية

ارتفع عدد المدارس الخاصة في سورية خلال العقود الماضية، وخصوصاً في سنوات الحرب، وقد توزعت الحصة الأكبر لهذه المدارس في دمشق وريفها ومدينة حلب، ومن ينابع رسوم التسجيل في هذه المدارس يلزمه «حبة تحت اللسان»، لأن الأصفار قد وصلت إلى الستة في المدارس النموذجية أو ما تسمى بـ «الإنترناشونال»، ناهيك عن الرسوم المتفرقة بعد منعهم «نظرياً» من زيادة الأقساط هذا العام.

■ دارين السكري

فبحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، بلغ عدد مدارس التعليم الأساسي «الحلقة الأولى والثانية» الخاصة في عام 2013 /257/ مدرسة، ليرتفع وصولاً إلى /323/ مدرسة في عام 2017، بزيادة مقدارها /66/ مدرسة، كما كان عدد المدارس الثانوية الخاصة في عام 2013 /95/ مدرسة، ليصل إلى /136/ مدرسة في عام 2017، بزيادة مقدارها /41/ مدرسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأرقام تعبر عن المدارس الخاصة المرخصة، حيث يمكن أن يضاف إليها بعض المعاهد التي تقوم بمهام التدريس «المجزأ» لبعض المواد على شكل دورات.

خدمات الـ«VIP» تزيد عدد الأصفار

لاشك أن التعليم الخاص في سورية أضحى تجارة رابحة تحت أيدي المستغلين وأصحاب الأموال، فهي تدر عليهم الملايين الوفيرة دون رقيب أو حسيب، خصوصاً في ظل خدمات الـ«VIP» المقدمة التي تتحجج بها المدارس الخاصة لرفع الرسوم والأقساط عاماً بعد عام، كالمواد الإثرائية واللباس الموحد الخاص بكل مدرسة، واللباس الرياضي المنقوش بشعار المدرسة، إضافةً إلى القرطاسية والكتب المدرسية التي يزيد سعرها ضعفاً عن التسعيرة خارجاً، والتدفئة والتكييف، ناهيك عن أجور المواصلات التي باتت استغلالاً واضحاً، والتي وصلت في بعض المدارس اليوم إلى 400 ألف ليرة للعام الدراسي.

فبالرغم من طمأنة مدير التعليم الخاص في وزارة التربية للأهالي هذا العام بصدور قرار جديد من الوزارة، والذي يتضمن «منع رفع الأقساط المدارس الخاصة، والإبقاء عليها كما كانت خلال العام الفائت»، وتأكيده أيضاً «أن أية مخالفة أو شكاوى صادرة سيتم التدقيق والتحقيق فيها في المدرسة، واتخاذ الإجراءات اللازمة، والعقوبة المالية، وتعويض مقابل الضرر، وإعادة الأقساط لمستحقيها». إلا أن عدداً كبيراً من الأهالي أكدوا أن أغلب المدارس والروضات في محافظة دمشق وريفها عمدت إلى رفع الأقساط لهذا العام دون أية مبررات، أو حتى دون أية ضوابط محددة للأجور.

أين الرقابة؟

أوضحت إحدى الأمهات التي قامت بتسجيل ابنها في روضة في منطقة المهاجرين، أنه عند سؤالها للمديرة عن سبب رفع القسط، أجابتها أن الرفع مقابل الخدمات المقدمة منطقي!. وعند إعلامها عن قرار الوزارة بعدم الرفع، ردت المديرة: «مو عاجبك روحي اشتكي».

فاليوم، وصلت أقساط التسجيل بالروضات، حسب ما تم تداوله عبر صفحات الفيسبوك من قبل الأهالي- وهم يشتكون من الارتفاع الجنوني لها- لأرقام خيالية، فقد تراوحت الأقساط بين 80 ألف ليرة و 400 ألف ليرة حسب «مستوى» الروضة والكادر التدريسي فيها «فأين الرقابة؟؟».

الأقساط «حدث ولا حرج»

قامت قاسيون برصد الأقساط لبعض المدارس الخاصة في محافظة دمشق وريفها، من قبل ذوي بعض الطلاب، فكانت الأقساط تتراوح على الشكل الآتي:

صفوف الروضات، «Kindergarten» «Kg 1،2،3»: من الـ 100 ألف وصولاً لـ 400 ألف حسب مستوى الروضة والمنطقة المتواجدة فيها، الأقساط شاملة اللباس الموحد، الكتب المدرسية، النقل للطلاب على مدار العام الدراسي، لكن دون أن يشمل هذا القسط وجبة إفطار أو غداء للطفل!.

المرحلة الابتدائية: تتراوح الأقساط بين 200 ألف ليرة لـ 500 ألف ليرة.

المرحلة الإعدادية: تتراوح الأقساط بين 500 ألف ليرة لـ 700 ألف ليرة.

المرحلة الثانوية وكما وصف بعض الأهالي أقساطها بـ «حدث ولا حرج»: حيث تصل أقساطها لحدود المليون ليرة سورية.

وفي حال تسجيل الطلاب في المدارس النموذجية أو ما تسمى بـ «الإنترناشونال» فإن أقساطها كما قال بعض الأهالي «ما بتنبلع لا بميزان ولا بقبان»، حيث أجور باص النقل للطالب الواحد فقط قد تصل إلى 400 ألف ليرة، عدا الأنشطة الترفيهية التي تُطلب من الطالب كل أسبوع تقريباً!.

المدارس الخاصة «تنافس وموضة»

مثلها مثل أي نشاط استثماري ربحي وتنافسي، فإن تزايد أعداد المدارس الخاصة سببه الرئيس هو البحث عن الأرباح الاستثمارية، وقد كان ذلك متاحاً بسلاسة، بسبب:

تراجع المدارس الحكومية في جميع مستوياتها، بسبب تخفيض الإنفاق على القطاع التعليمي عموماً، بدءاً من تدني مستوى رواتب المدرسين وتعويضاتهم، والذي أدى بدوره إلى تراجع سويّة وأداء بعضهم واعتمادهم على الدروس الخصوصية، مروراً بعدم توفر مستلزمات التعليم، مثل «الوسائل التعليمية الشاملة لجميع المواد، الطباشير... إلخ»، وصولاً لواقع المدارس والشعب الصفية والازدحام، وغيرها من الجوانب الأخرى.

مثل أي نشاط استثماري ربحي وتنافسي فإن تزايد أعداد المدارس الخاصة سببه الرئيس هو البحث عن الأرباح الاستثمارية

ظهور شريحة أثرياء تجار الحرب والأزمة الجدد، والذين انضموا بدورهم إلى طبقة «الأثرياء»، وبالمقابل أصبح من «العَيب» ترك أطفالهم في المدارس الحكومية، من باب «الموضة».

مع عدم تغييب دور الدعايات والترويج والبهرجة التي تستقطب وتستهوي شريحة الأثرياء، وربما تورط البعض من بقية الشرائح، وخاصة بالنسبة للروضات الخاصة بسبب انعدام البدائل، وضرورات الالتزام بالعمل التي تفرض نفسها على الأمهات العاملات.

أما الأكثر تضرراً من الرسوم والتكاليف المرتفعة فهم المضطرون إلى التسجيل في المدارس الخاصة من المفقرين الذين حالت ظروفهم للانقطاع عن التعليم في المدارس الحكومية، وأصبحت عودتهم إليها صعبة إن لم تكن مستحيلة، فهؤلاء لا تعنيهم البهرجة وخدمات الـ«VIP» بقدر حاجتهم الحقيقية لاستكمال تعليمهم، وهؤلاء يتركزون غالباً في صفوف شهادات «التعليم الأساسي والثانوي»، ولعل سنوات الحرب والأزمة وظروفها كانت سبباً في زيادة أعداد هؤلاء. وبالتالي، زيادة الاستقطاب من قبل المدارس الخاصة لهم.

«فوق النصب شوفة حال»

تعلن بعض المدارس الخاصة التزامها بموعد محدد لنهاية التسجيل بسبب تزايد الإقبال عليها، وحسب ما قالته إحدى الموظفات المسؤولة عن التسجيل في إحدى المدارس: «سبب الإقبال هو وجود باصات لنقل الطلاب، وساعات دوام المدرسة الخاصة أطول من دوام المدارس الحكومية غالباً، وهاد بيناسب الأم الموظفة، خصوصاً إنو الولد بيرجع ع بيتو خالص دراسة، وهاد الحكي بينطبق ع طلاب المرحلة الإبتدائية».

طبعاً هذا لا ينفي أن غالبية المدارس الخاصة تعج بالمخالفات، اعتباراً من الشروط الفنية والصحية لأبنيتها وشعبها الصفية، مروراً بكفاءة وإمكانات الكادر الإداري والتدريسي، وليس انتهاءً بباصات النقل التي تكدس الطلاب «كالمكدوس» داخلها، ناهيك عما يمكن أن توصف به أقساطها ورسومها الخيالية.

كما أن التسجيل في المدارس الخاصة لا يعني الخلاص من الدروس الخصوصية لبعض المواد، وهي على ذلك حالها كحال المدارس الحكومية.

ولا عجب بعد كل ذلك أن يكون تزايد الإقبال على المدارس الخاصة أصبح فعلاً نوع من «البريستيج» و«الموضة»، أكثر منه حاجة وضرورة.

فغالبية المدارس الخاصة تحولت إلى دكاكين خدمات فندقية، تقدم للطلاب مع عوامل الترفيه والكلام الطيب المعسول، بعيداً عن عصا المدير وصوت الموجهة المرتفع، لتطغى هذه النوعية من الخدمات على سوية التعليم المفترض من خلالها، مع عدم التعميم من دون شك.

الأفضلية للحكومي ولكن!

حسب ما تم نقله على لسان أحد المعلمين المُخضرمين في إحدى المدارس الحكومية من خلال إحدى صفحات «فيسبوك»: «إن المدارس الحكومية ممتازة، وإذا في خلل بشي مادة يمكن للأهل الإستعانة بدروس خصوصية للتقوية، وبالنهاية الطالب هو الأساس إذا كان مُهتماً.. يُبدع، ولا علاقة للإبداع بالخدمات الفندقية التي تقدمها المدارس الخاصة، والكفاءات الموجودة في المدارس الحكومية أفضل من الخاصة بالرغم من تسرب بعض الكفاءات، نتيجة تدني مستوى الراتب وتركيز وزارة التربية على الطلاب وإهمال المدرس، وبالرغم من ذلك جميع المتفوقين يدرسون في مدارس حكومية، ومنهم في مناطق شبه نائية».

فبالرغم من المنافسة غير العادلة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، والدعم المباشر وغير المباشر للمدارس الخاصة، إلا أنه لا يمكن لهذه المدارس أن تقوم مقام الدولة لا على المستوى التعليمي، ولا على مستوى الانتشار، ولا على مستوى الإعداد، ولكن يلزمها المزيد والمزيد من الاهتمام، وخاصة على مستوى تحسين رواتب وتعويضات المعلمين المخجلة، مع التأكيد طبعاً على حق التعليم المجاني المُصان افتراضاً، دستوراً وقانوناً.

قرض الأكل العجيب والمعيب

لك عم نتشحتف ونستدين صرلنا سنين مشان نعيش وندبر حالنا.. وعم نتقطع ونتوصل مليون مرة بالشهر ونشتغل شغلين بدل الواحد.. ورغم هيك حالتنا حالة ومن سيئ لأسوأ.. وهاد وضع غالبيتنا نحنا المشحرين بالبلد.. وكلو من ورا السياسات الطبقية المجحفة والظالمة بحقنا.. وخاصة سياسات الرواتب وتجميد الأجور لدرجة الإفقار والجوع.. بالوقت اللي بتدافع فيه هي السياسات عن مصالح كل أصحاب الأرباح والفاسدين بالبلد.. تجار ومستوردين ومصدرين وتجار الحرب والأزمة وصحاب الملاين والمليارات والاستثمارات..ع حسابنا وع حساب البلد كمان..

■ نوار الدمشقي

بس وحياة الذين شي مخزي اللي وصلنالو.. مو من العازة والجوع بس.. لأ.. من الاستهتار معنا لدرجة هدر الكرامة بشكل مباشر وغير مباشر.. وآخر طب الكيل أنو الحكومة نفسها صارت بدها تعطينا قرض مشان ناكل يا جماعة.. لك شو ممكن نسمي متل هيك توجه رسمي؟!

يعني مو بس اعتراف رسمي أنو الرواتب مو مكفيتنا لنشبع اللقمة.. لأ.. وكمان سفق منية ع أنها مكرمة حكومية منقطعة النظير ع شكل قرض للأكل.. لك في مسخرة أكتر من هيك..؟

أما اللي بيضحك فهو أنو القرض تبع الأكل ح يعيشنا 6 شهور افتراضاً.. ويموتنا 4 سنين بعدها ونحنا عم نسدد القرض العجيب..

أما كيف حاسبينها ولحساب مين؟ فهاد اللي لازم ينحكى فيه..

بالتفصيل.. آل الحكومة واللجنة الاقتصادية.. وبعد ما تحندلت وتمندلت كل السنين الماضية بالحديث عن تحسين الوضع المعيشي.. وافقت أخيراً على مكرمة مخصصة بالموظفين والعاملين بالدولة على شكل قرض للمواد الغذائية الأساسية لمدة 4 سنين بمبلغ 300 ألف ليرة بدون فوائد.. الله يكتر خيرهم..

هلأ بالحسابات بيطلع أنو اللي ح ياخد القرض ح يسدد بحدود 6200 ليرة بالشهر لمدة 4 سنين.. يمكن المبلغ قليل ومو حرزان ينحكى فيه أكيد بالمقارنة مع الأسعار والمصاريف الكبيرة اللي ألها أول وما لها تالي.. بس بالمقابل ما فينا ننسى أنو هال6200 ليرة هدول بيطلعو ربع الراتب الحكومي تقريباً..

بس كمان رغم هيك، النكتة مو هون.. آل المبلغ تبع القرض ح يتوزع ع 6 دفعات وكل 6 شهور دفعة.. وكل دفعة بقيمة 50 ألف ليرة مشان الواحد يشتري فيهم مواد غذائية من صالات السورية للتجارة.. يعني ع أساس ال50 ألف ممكن تكفي حق غذائيات لعيلة بالشهر..!!

لك وين عايشين هدول العالم.. هاد مو انفصال عن الواقع أو قفز عليه.. لك هاد فيه نوع من الاستغباء بحقنا لدرجة مو معقولة.. لك هدول ال50 ألف يا دوب يكفو حق وجبة فطور لعيلة بالشهر مو أكتر من هيك.. طيب وشو مشان بقية وجبات اليوم والشهر ياحكومة.. وشو مشان بقية الضرورات الحياتية والمعيشية التانية.. طالما صار فيه اعتراف أنو الراتب ما عم يكفي حق أكل.. لدرجة منح قرض إطعام.. لك هاد أكتر من العيب بحق الحكومة وأكبر من الكارثة بحقنا.. هاد بحال أخدنا بعين الاعتبار معايير الحياء والمسؤولية..

لك والأنكى أنو حتى هاد القرض العجيب مو لسواد عيونا الله وكيلكم.. وطبعاً ح تسألوا ليش؟

لأن كلنا منعرف أنو المواد والسلع اللي بالسورية للتجارة هية تبع التجار أصلاً.. إن كان برسم الأمانة أو عن طريق الشراء القطعي منهم.. يعني بحجتك يا بنتي باكل أنا وإنت..

لأن اللي بدو يصير أنو التاجر ح يستفاد وح يبيع مواده مع هامش الربح تبعو أصلاً.. والسورية للتجارة كمان ح تاخد هوامش مرابحها من راس الكوم ع كل سلعة بتتباع عن طريق صالاتها.. والمصارف بالمقابل ح تشغل رؤوس أموالها المجمدة كمان..

يعني قصة بدون فوائد مو كتير ظابطة طالما الكل استفاد وحقق هوامش ربحه الخاصة ع حساب المقترضين بالنتيجة..

وخود ع لم عملة وأرباح وبيع.. بالوقت اللي أصلاً السورية للتجارة مهزوزة الثقة فيها وبموادها وأسعارها لأنها أصلاً تبع التجار والقطاع الخاص.. وبحجة التقسيط ح تشتغل وتلم مصاري إلها وللتجار من جيوب الموظفين المعترين والمفقرين أصلاً..

بس شوف كلو كرمالك وباسمك يا موظف.. اللي ح تحمل القرض 4 سنين.. وبنفس الوقت ح يكون استفادوا كل البقية عداك.. وع حسابك..

أما النكتة السمجة فهي أنو هاد الموظف المشحر ح ياخد غذائيات بمبلغ 50 ألف ليرة ع 4 دفعات وبعدين الله أعلم شو ح يكون مصيرو لمدة 4 سنين فترة تسديد القرض.. يعني بكل بساطة عم يقولوا قوت لتموت بالتقسيط وعلى دفعات..

هيك بكل بساطة يمكن يكون شرح المفردات تبع الإعلان عن فتح باب التقسيط للمواد الغذائية من السورية للتجارة عن طريق الاقتراض من المصارف الحكومية..

اللي كنا نحكيه من باب المألسة أنو واحدنا بدو قرض حتى يأمن وجبة لعيلتو صار حقيقة.. ع إيدين الحكومة.. وبسبب سياساتها.. ولحساب أصحاب الأرباح

يعني اللي كنا نحكيه من باب المألسة أنو واحدنا بدو قرض حتى يأمن وجبة وحدة لعيلتو صار حقيقة.. لك وع إيدين الحكومة نفسها.. وبسبب سياساتها.. ولحساب التجار وأصحاب الأرباح طبعاً..

ويمكن مو غريب بعد شعار قسط وجبة فطور عيلتك ع 4 سنين يا عامل.. تصير مطالبة بقرض الغدا والعشا والشهيق والزفير.. كمكرمات إضافية من الحكومة الرشيدة صاحبة السياسات الطبقية والتمييزية اللي عايشينها.. طالما مصلحة أصحاب الأرباح مصانة ومحمية ومدعومة بمعية هي السياسات والحكومة بذات نفسها..

مني وعليي مالي مستغرب أبداً.. ويمكن كتار متلي كمان.. لأني سلفاً عندي يأس أنو يطلع شي منيح وإيجابي من السياسات الطبقية تبع الحكومة ع كل المستويات مو بس ع مستوى سياسة الأجور.. لأن رغم كل اللي صار فينا وبالبلد لسا مصرين عليها وع الاستمرار فيها.. مو من باب المكابرة بس.. لأ.. من باب أنو اللي مستفيدين من هي السياسات من الحيتان الكبيرة ما عاد شبعوا ولا عاد في شي يعبي بطونهم الكبيرة.. وطبعاً ع مبدأ يا فرعون من فرعنك.. بالوقت اللي بقية الناس كل مالها عم تجوع وتعرى.. لك العمى ولووووو شو ممكن الواحد يحكي ليحكي ع اللي صار وعم يصير وبدو يصير من ورا هالحيتان وهالسياسات..

الخلاصة، مو القرض هو العجيب والمعيب.. لك اللي عايشينو الناس وعم يتحملوا هو العجيب والمعيب.. وهي الناس معها معها ح تقلب المنقلة عاليها واطيها.. وح ترد على كل الفراعنة والمستكبرين عليها وع حقوقها.. وطبعاً معذورين..

كثير من «الإيهام» في مواجهة الدولار
والحلول الحقيقية موجودة!

تستمر تفاعلات موجة ارتفاع سعر صرف الدولار الجنونية وانخفاضه النسبي إلى مستوى ليس بعيداً عن سعر 650 ليرة مقابلِ الدولار الذي تسعّر به البضاعة المستوردة اليوم، حيث تكثر «تصريحات» الإيهام بالحركة، فوفق وجهة نظر إدارة الأزمة: «السعر وهمي» ومواجهته وهمية كذلك، لدرجة أن أحدهم يردد أننا انتصرنا على «صفحة فيسبوك» المسببة!

■ عشتار محمود

السعر «وهم» ونتائجه حقيقة

إن أي سعر يمكن أن يكون وهمياً، فالأسعار كثيراً ما تنزاح عن القيم الحقيقية، وهذا منطق الأسواق وقانون العرض والطلب، وخصوصاً إذا ما كان يعمل في ظروف احتكار استثنائية وقوى مال كبرى تعتمد المضاربة شرياناً أساسياً كما هي الحال في سورية، فالدولار متمركز لدى قوى السوق الكبرى التي تتحكم بالكتلة الفعلية الأكبر منه، وتحرك العرض صعوداً ونزولاً، ومعه السعر.

ولكن «وهمية السعر» لا تلغي نتائج هذا التسعير، فعملياً السعر المفروض احتكارياً، يتحول إلى انتقال قوة مالية وربح من شاري الموبايل مثلاً إلى التاجر، إلى المورد الكبير، من شاري اللحمة إلى بائعها، ومنه إلى موردي الجملة، وصولاً إلى الكبار... وهنا لا مكان للوهم، نحن ندفع مبالغ أكثر تنتقل من تحت إلى فوق.

الحقيقة الفعلية، أن الدولار محتكر لدى «كبار القوم» يرفعون سعره متى يحلو لهم ويخفضونه كذلك، ولا يمكن أن تكون صفحة فيسبوك كجزء من «المؤامرة الخارجية» هي السبب، وإن ارتبطت بالموضوع فلأنها ترتبط بقوى المال الداخلية الكبرى التي تحدد السعر.

الليرة ضعيفة لأسباب حقيقية

لو أن الليرة تملك عوامل قوة لما أثّر ارتفاع سعر الصرف على الأسعار العامة، ولكن الليرة لا تقوى وتزداد ضعفاً وهذا الأساس... أما أسباب ضعفها واضحة:

أولاً والأهم بسبب الركود الإنتاجي، حيث كتلة هامشية من الليرة تنفق على توسيع الإنتاج سواء من قبل الحكومة أو في السوق، وتوسيع الإنتاج هو العامل الحاسم في زيادة قوة الليرة ورفع قيمتها.

وأبرز مثال على ذلك أن المخصصات الاستثمارية للصناعة العامة، والتي تعتبر قليلة جداً، لا تتعدى 2,2% من الموازنة... لم ينفق منها في 2019 إلا نسبة 4 بالألف! أي إن الحكومة لا تنفق من المال العام لتوسع النشاط الاستثماري للصناعة العامة. أما في السوق فإن المستثمرين الصناعيين لن يوسعوا إنتاجهم، بينما يرون أن قوى المال والنفوذ الكبرى مضطربة وتسعى «لهبشات» ولن تسمح باستقرار سعر الليرة، وبالتالي استقرار الإنتاج.

وثانياً ما يضعف الليرة، هي كتلة ليرة كبيرة تعوم في السوق بلا تشغيل فعليّ «يقدرها البعض بين 5–6 آلاف مليار ليرة سورية، المودع منها في المصارف 2,9 ألف مليار». وهذه الكتلة تعمل بالدرجة الأولى في التجارة فمثلاً 63% من تسهيلات المصارف لزبائنها غايتها تجارية، والتجارة سواء كانت خارجية أو داخلية ترتبط بسعر الدولار، بسبب عدم وجود إنتاج محلي جدي يغطي الاستهلاك، واعتماد الإنتاج على مستلزمات مستوردة.

فعندما نستورد بمقدار يقارب 7 مليارات دولار في 2018، فإن هذا يعني نسبة 35– 45% من الناتج وفق تقديراته المتبانية. ويعني كتلة ليرة قاربت 3500 مليار ليرة تعمل في التجارة، والأهم طلب على الدولار يفوق 7 مليارات دولار سنوياً، هذا عدا عن استيراد المشتقات النفطية.

في نهاية المطاف، ضعف الليرة، وقوة الدولار يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي: أولاً إنتاج فعلي محلي قليل وحتى هذا القليل يرتبط بالدولار... بسبب كثرة استيراد المستلزمات الإنتاجية وعدم توفر بدائل محلية لها. وثانياً نشاط التجارة النظامي والمهرب وما يخلقه من طلب كبير على الدولار.

إن مواجهة التحكم بسعر الدولار وضعف الليرة أولاً تتطلب زيادة الإنتاج وتشغيل الليرة. وثانياً تتطلب تقليص كتلة الطلب على الدولار للحدود الدنيا

حلول للتمويل الإنتاجي

إن مواجهة التحكم بسعر الدولار، وضعف الليرة، أولاً تتطلب زيادة الإنتاج وتشغيل الليرة. وثانياً تتطلب تقليص كتلة الطلب على الدولار للحدود الدنيا وتحديداً المطلوبة للتجارة. ولهذا العديد من الحلول:

– أن تنفق الحكومة من موازناتها المرصودة على الاستثماري الإنتاجي، فلا يُعقل أن تُخصص أقل 84 مليار ليرة ونسبة 2,2%: من الموازنة على كل الإنفاق الاستثماري الإنتاجي «صناعة– زراعة– إنشاء– اقتصاد تجارة خارجية»، وثمّ لا يتم تنفيذ أية نسب هامة منها، وتعتبر الحكومة إسعافها للصناعة العامة بمليار ليرة إنجازاً، كما تم التصريح مؤخراً!

– أن يتم تشغيل الليرة المودعة في المصارف، تشغيلاً إنتاجياً، وإن كان هذا صعباً في المصارف الخاصة التي تخشى التعثر، وتعمل كبيوت مالية لكبار مودعيها، فلماذا هو صعب في المصارف العامة؟! التي يجب أن تمّول توسيع الصناعة العامة والنقل العام ومؤسسات الزراعة العامة: تمويلها لتتوسع بالاستثمار وبالإنفاق على الكوادر والعمالة، وهذه الجهات لا يمكن أن تتعثر فهي عملياً تعيد كل ما تحققه من دخل إلى المال العام. وهي بمستويات التعطيل الحالية من شحّ الإنفاق ونزف الكوادر قادرة على تحقيق مبيعات بـ 118 مليار ليرة في نصف سنة، بينما لم ينفق عليها مليار ليرة استثمارياً!

– درءاً للتضخم الناجم عن تحريك التمويل، وحرصاً على تحول كتلة الليرة المقرضة إلى إنتاج، لماذا لا يتم التركيز على الإقراض السلعي؟ فتُقرض آلات ومستلزمات إنتاج مدعومة بسعر فائدة مخفض، كما في تجربة الإقراض الزراعي السلعي بإقراض مشاريع التحول للري الحديث، وإقراض بالأسمدة والبذار والمعدات وغيرها، وهنا تزداد ضمانة تحول الأموال مباشرة إلى طاقة إنتاجية.

– لا يمكن لما سبق أن ينجح طالما أن جهاز الدولة لا يعمل بالتجارة الخارجية، فعملياً لن نستفيد شيئاً طالما بقي الاعتماد على كبار الوسطاء المتنفذين ليستوردوا مستلزمات استثمارية لصالح الدولة، تمول بها صناعتها العامة أو تقرض بها المنتجين. لأن هؤلاء يستوردون بأسعار مضخّمة تنهب المال العام وبكلف مخاطرة عالية، متذرعين بالعقوبات ومستفيدين منها. لذلك فإن إيجاد طرق مالية– تجارية لتجاوز العقوبات دون وسطاء هو ضرورة لا يمكن تجاهلها، ولهذا أيضاً حلول...

حلول لتجارة دون دولار

– يمكن فتح حسابات رسمية بعملات غير الـدولار، حيث يستطيع البنك المركزي السوري أن يفتح حساباً باليوان في البنوك الصينية «كما تفعل أكثر من 60 دولة عبر العالم حيث تفتح منذ عام 2015 حسابات احتياطية بعملة تبادل دولية هي اليوان»، وتتيح الصين وضع عملة محلية مقابلها، أي وضع ليرة مقابل اليوان... إن هذه العملية ستعني تقليص الطلب على الدولار مباشرة بما يقارب 1،3 مليار دولار وهو حجم الاستيراد السوري من الصين في 2018. وحتى إن لم يكن للطرف الصيني مصلحة حالية في فتح حساب بالليرة، يمكن فتح حساب بالدولار أو اليورو، من بقايا الاحتياطي السوري، ومن الحوالات الخارجية التي تصل المركزي سنوياً، ومن الدولار المودع في المصارف، أو من مساهمة قطاع الأعمال والاستيراد بالتمويل مقابل مستورداتهم وأعمالهم في الصين. ويمكن أن تصل بهذه الحالة إلى تحويل النسبة العظمى من الاستيراد السوري إلى اليوان، مقابل الليرة أو مقابل كتلة دولار ثابتة مخصصة للاستيراد ومودعة في الصين، لا يتم تداولها في الداخل السوري للمضاربة كما هو الحال في عملية تمويل المستوردات اليوم.

– النفط والقمح جزء أساس من كتلة الطلب على الـدولار حالياً، وهـذه لا نجدها في الصين، بل نستطيع أن نجد أرخص أسعار القمح عالمياً في روسيا، وما يكفي من النفط الخام لدى أكبر المنتجين عالمياً! لذلك فإن فتح حسابات أيضاً بالروبل لاستيراد هاتين المادتين على الأقل من روسيا، هو مبادرة ضرورية، عبر إيجاد فروع مصرفية تعمل فقط بين البلدين وتختص باستيراد هاتين المادتين ولا نشاط آخر لها، بالتالي لا جدوى أو فعالية لمعاقبتها بهذه الحالة. وتحديداً إذا ما تم شراء سفن شحن بعشرات ملايين الدولارات فقط ترفع العلم الروسي، ولن يتم إيقافها في البحر الأسود أو حتى في المياه الإقليمية التركية... «مع العلم أن مبادرة روسية بهذا الاتجاه جرت منذ عام 2013 ولم يتم التجاوب معها».

– إذا لم يدخل جهاز الدولة إلى مجالي التجارة الخارجية والتمويل الإنتاجي بشكل جدي، لا يمكن الحديث عن قوة الليرة وضعف الدولار. وهذا بدوره يتطلب أن تدخل المنظومة المصرفية العامة في سياسة تحدي العقوبات، والمبادرة للتعامل بغير الدولار، وفتح حسابات خارجية بعملات أخرى لتأمين الضرورات. وهنا يمكن تطبيق التشاركية بشكل فعّال، حيث تشارك جهات الأعمال التي تريد أن تنشط في المجال الإنتاجي، وحتى التجاري، في تمويل هذه الحسابات الخارجية... وفي إنشاء فروع مصرفية خدمية للتأمين والتحويل، تقلل عليها كلف المناورة لتجاوز العقوبات. كل الأطراف التي تريد العمل في النشاط الاقتصادي الفعلي، وليس المضاربي لها مصلحة في ذلك. ولكن قوى هامة أخرى تعتبر إجراءات من هذا النوع معادية لمصالحها، وهي التي تعتمد على المضاربة وعلى الاحتكار عموماً واحتكار استيراد مستلزمات الدولة بأسعار مضاعفة خصوصاً. وهذه القوى صاحبة نفوذ وهي التي تحدد سياسة إدارة الأزمة، إدارة لا تريد التخلي عن الدولار والانعطاف إلى موضع آخر ممكن، وتدفع نحو تعميق أثر العقوبات وتفعيل الإرهاب الاقتصادي والفوضى المرجوة منه.

والأسوأ، أنها بالمقابل «تنفخنا بالتصريحات»، وبإجراءات من نوع «حملة دعم الليرة»! وكأن المسألة أخلاقية، وعلاجها أخلاقي، أو كأن شيئاً يجري في السوق لدوافع شخصية! السوق تتطبع بطابع القوى الكبرى المتحكمة بها، فنشاط هؤلاء الاقتصادي والطريقة التي يجنون بها الأرباح الكبرى تصبح النموذج والعنوان، ويضطر الجميع للحاق بهذه النخبة، وإلا ستبتلعهم. لذلك ما ينبغي تغييره فعلياً هو «أخلاق ومنطق عمل» النخبة المتحكمة بالاقتصاد السوري، وهؤلاء لا سبيل لعلاجهم إلا بالاجتثاث، واستعادة المسروقات التاريخية.

20% من الأسر تعاني من نقص الغذاء كماً ونوعاً

أكثر من 20% من الأسر السورية تعاني من نقص استهلاك الغذاء عموماً، أو تتغذى على الحدود الدنيا... هذا ما خلص إليه استطلاع تقرير الفاو ومنظمة الغذاء العالمي لسورية في 2019.

■ قاسيون

يعتمد الغذاء السوري وفق الاستطلاع على الكثير من الزيوت والسكر، وإلى حد كبير الخبز والبطاطا والخضروات الموسمية وقليل من البقول، والقليل أيضاً من اللحوم. وينجم عن هذا سوء تغذية، وفقدان لعناصر غذائية أساسية. مثل نقص البروتينات الحيوانية، وفيتامين «أ»، وكلاهما يسجل لدى السوريين حتى قبل الأزمة.

وفق الاستطلاع الذي عرضه التقرير، يتضح أن سوء التغذية الحادة والمزمن يصيب الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6–59 شهراً على امتداد البلاد. كما أن هناك سوء تغذية حاد بين النساء الحوامل والمرضعات، وهذا قد ازداد مرتين في عام 2018.

96% من الأسر لا تحصل على الحد الكافي من حديد اللحوم، الضروري لتعويض النمو لدى الأطفال، ويرتبط بحالات التقزم، وفقر الدم، و36% لا تحصل على الغذاء الغني بالبروتين عموماً، بينما 24% من الأسر سجلت نقصاً في الغذاء المزود بفيتامين A، الذي من الضروري تناوله بحدّ كاف قبل سن الخامسة، لأنه يقلل الوفيات وخطر الإصابة بالأمراض المعدية.

تعتمد الأسر على آليات تعويض بالدرجة الأولى بتبديل الأنواع والذهاب إلى الكم الأكبر من الغذاء والتكلفة الأقل، أو بتقليل عدد الوجبات، أو بتقليل استهلاك البالغين لصالح استهلاك الأطفال. ووفق الاستطلاع فإن 50% من الأسر تعتمد على تخفيض نوع الغذاء لتستهلك قليل التكلفة منه، و46% تقلل من عدد الوجبات، و38% من الحالات تعتمد على تقييد استهلاك البالغين، وتحديداً من الأغذية البروتينية، مثل البيض والأجبان والألبان لصالح الأطفال.

تضع المنظمة مؤشراً لقياس آليات إدارة نقص الغذاء التي تعتمدها الأسر، ووفق هذا المؤشر فإن الحاجة «لتبديل نوع وكم وتوزيع الغذاء» قد ازدادت في الكثير من المحافظات في عام 2019 بالقياس إلى العام الماضي، مما يشير إلى تراجع الوضع الغذائي للأسر.

أعلى المحافظات على هذا المؤشر، هي الرقة، تليها دير الزور، فالحسكة ثم درعا فحماة، فالسويداء... وأقلها في حلب، حيث أسعار الغذاء أقل من غيرها.

بينما ارتفعت الحاجة إلى تعويض الغذاء في حمص بنسبة 27%، واللاذقية بنسبة 23%، وحماة بنسبة 22%، والسويداء بنسبة 20%، وطرطوس ودمشق بنسبة 17%.

الصين- روسيا في مواجهة العقوبات على إيران

يقول ترامب بأن عقوباته الأخيرة على إيران: «هي أعلى مستوى من العقوبات طُبِق على بلد سابقاً» وهذا بعد أن أعلن عن إقراره لعقوبات جديدة على ثلاثة بنوك إيرانية رسمية، ولكن إيران تجيد التعامل مع العقوبات في ظرف دولي يسمح بتجاوزها، محوراه: الصين وروسيا.

■ ليلى نصر

لقد سبق هذا التصعيد الجديد في العقوبات تصعيد إيجابي في العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الروسية، والإيرانية- الصينية. تمثلت في اتفاقات رسمية بين الدول، في المجالات المالية والاستثمارية.

الاتحاد الأوراسي وبدائل SWIFT

في زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى موسكو مطلع الشهر الحالي، صرّح بأن العلاقات الروسية الإيرانية هي في أعلى مستوى لها منذ عقود. حيث خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مستوى 1،33 مليار دولار، والأهم أنه ارتفع عن مستوى العام الماضي بمقدار يقارب الربع: 24،6%. فبينما انخفضت الصادرات البضاعية الإيرانية إلى روسيا، ارتفعت البضائع الروسية الواردة إلى إيران بمقدار 40% خلال هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من 2018.

وقبل إعلان ترامب لعقوباته الجديدة على البنوك الإيرانية بيوم واحد، كان محافظ البنك المركزي الإيراني قد أعلن بأن روسيا وإيران ستستعيضان في مدفوعاتهما المتبادلة بأنظمة دفع محلية عوضاً عن نظام سويفت الدولي SWIFT «وهو أحد أهم الأدوات الأمريكية في مراقبة حركة الأموال وفرض العقوبات، وقد منع مجموعة بنوك إيرانية في العام الماضي من استخدام منظومته إثر العقوبات»، والأنظمة البديلة المحلية هي: SPEAM الإيراني- SPFS الروسي. كما أعلن محافظ البنك المركزي بأن طهران ستقرّ رسمياً في الشهر القادم الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا، ويضم بيلاروسيا كازاخستان أرمينيا وقرغيزستان، ويشتمل على حرية حركة البضائع ورؤوس الأموال والقوى العاملة بين هذه الدول، ويسعى للعمل بنظام المدفوعات البديل.

الاستثمار الصيني وشراكات 25 عاماً

أمّا على الجانب الصيني، فقد أعقب زيارة ظريف الأخيرة إلى بكين اتفاق الدولتين على إعادة العمل بالاتفاقية ذات الـ 25 عاماً، والموقعة في 2016، والتي توقفت بعد العقوبات الأمريكية والتي تتضمن استثمارات بمقدار 400 مليار دولار في الاقتصاد الإيراني.

إن هذه الحقنة الاستثمارية التي تركز على قطاعي النفط والغاز الإيراني، ستتوزع أيضاً على استثمارات البنى التحتية في النقل والصناعة الإيرانية، وبالمقابل ستحصل الشركات الصينية على الأولوية في الشراكة في كل مشاريع الصناعة البتروكيمياوية الإيرانية، بما فيها توفير التكنولوجيا ومستلزمات العملية الاستثمارية والكوادر اللازمة لاستكمال هذه المشاريع.

حيث ستكون النقطة المحورية في هذه الاتفاقيات هي استثمار ما يقارب 280 مليار دولار على تطوير قطاع النفط والغاز والبتروكيمياويات الإيرانية. و120 مليار دولار أخرى لتطوير بنى النقل والصناعة التحتية، وهذه الأموال يمكن إعادة ضخها عند استعادتها خلال خمس السنوات الأولى، وإضافتها في الفترات اللاحقة بموافقة الطرفين.

الاقتصاد الإيراني رفع نموه أكثر من 12% عندما طبق الاتفاق النووي ورفعت العقوبات، ولكن العقوبات الجديدة لم توقف نموّه، ولكنها أوقفت التسارع لينمو بنسبة 3،7%. حيث تراجع إنتاج النفط من 4 ملايين برميل يومياً في 2018 إلى قرابة مليوني ونصف برميل يومياً في شهر 3 من العام الحالي.

الصين هي الشريك التجاري الأول لإيران، وخلال عام 2018 توسّع تصدير النفط الإيراني إلى الصين، لتصبح صادرات إيران إلى الصين أعلى من وارداتها منها. وعلى الرغم من أن سفن الشحن الصينية كانت السفن الأولى التي شحنت النفط من إيران بعد العقوبات المطبقة في شهر أيّار، إلّا أنه بالمجمل تراجعت صادرات إيران إلى الصين بنسبة 53% وأكثر من 1،1 مليار دولار بالقيم الشهرية، بين شهري نيسان وتموز 2019، وكان مجمل التراجع ناتجاً عن تراجع واردات النفط بمقدار 1،2 مليار دولار. بينما بالمقابل، توسعت صادرات إيران غير النفطية إلى الصين بنسبة 90% منذ مطلع العام الحالي بين شهري 1-7، لتصل إلى 580 مليون دولار شهرياً، حيث تشكل الصادرات غير النفطية ربع مجمل الصادرات الإيرانية إلى الصين وسطياً.

+25%

ارتفع حجم التبادل التجاري الروسي الإيراني بمقدار الربع خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، بالمقارنة مع الفترة ذاتها في العام الماضي بزيادة كبيرة في الواردات الروسية إلى إيران.

400 مليار$

حدثت الصين التزاماتها باستثمار مبالغ تقارب 400 مليار دولار في إيران ونسبة 88% من الدخل السنوي الإيراني تقريباً، خلال 25 عاماً تتركز في النفط وصناعاته والبنى التحتية.

40% من الاستثمارات المباشرة العالمية وهمية

أكثر من ثلث أصول الاستثمار الأجنبي العالمي وهمية، وهي أرباح منقولة إلى مواضع الضرائب المنخفضة عالمياً بغرض التهرّب الضريبي، نسبة تقارب 40% من التدفقات تستخدم لهذا الغرض، ولا تستخدم في أي نشاط اقتصادي، هذا ما أعلنته دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي في أيلول الحالي.

أكثر من 40% وما قيمته: 15 تريليون دولار «تعبر في الحسابات الوهمية للشركات» بصفتها استثمارات مباشرة عالمية، دون أن تكون متجهة إلى نشاط اقتصادي فعلي. ووفق دراسة الصندوق "التي تترافق مع تحوّل موضوع التهرب الضريبي للشركات الكبرى إلى واحد من العناوين الأساسية لمجموعة السبعة الكبار، ومن ضمنها الخطوة الأخيرة الفرنسية لفرض ضريبة على شركات التكنولوجيا الكبرى وأعمالها في فرنسا، الأمر الذي زاد الضغط على الدول الأخرى لفتح هذا الملف، والوصول إلى اتفاقات.

الاستثمار الأجنبي الوهمي كان ولا يزال يشكل نسبة هامة من الاستثمار الأجنبي العالمي، وقد ارتفع من مستوى 32% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2009 إلى 38% في 2017.

نصف التدفق الوهمي في مناطق الجنات الضريبية في لوكسمبورغ وهولندا، هونغ كونغ، مالطا، إيرلندا، سويسرا، وبعض مناطق أخرى في بريطانيا بالإضافة إلى جزر عالمية أخرى.

يرتبط جزء كبير من هذا المال الوهمي بالتهرب الضريبي لشركات التكنولوجيا الكبرى الأمريكية، فشركة آبل مثلاً لا تنتج هواتف الآيفون في إيرلندا، أو تصممها أو تطورها هناك، ولكن بالمقابل، فإن واحداً من أهم الاستثمارات الأجنبية الأمريكية المباشرة المتدفقة إلى إيرلندا هي من شركة آبل، حيث ثلثا التدفقات الاستثمارية إلى إيرلندا وهمية، ونسبة الاستثمار الوهمي من مجمل التدفقات الاستثمارية ارتفعت في بريطانيا من 3% عام 2009 إلى 18% في 2017.

الأنانية والمنافسة واللاانتماء ومصير البشرية

في المقالين السابقين تحدثنا عن المعنى وتغيّره، وكيف يصب في الهدف العام من الحياة. وبالتالي، مع تغير المعنى سيتغير الهدف، والهدف يكون هدفاً عاماً يصبّ في أهداف البشرية ككل وهدف «أهداف» خاص«ة» يكون منطلقاً لتحصيل الهدف العام. وهذه الأهداف تنشأ من المصالح المادية والمعنوية الحقيقية، والأهم من فهمنا للحياة والعلاقات الاجتماعية فيها، أي من فهمنا «أو تشوه فهمنا» لهذه الحاجات الضرورية. فالمنطلق الأول لأي هدف نريد، هو من أي موقع ننظر إلى الحياة، أو بالتحديد من أي منطلق إيديولوجي «وطبقي بالضرورة». وهذا المنطلق الإيديولوجي يأتي من التربية وطبيعة القيم الاجتماعية الموجودة في المجتمع والوعي الاجتماعي ككل. وهذا يتضمن مفهوم الانتماء للمكان أو القضية أو الحدث المستقل.

■ مروى صعب

الملكية الخاصة في نفيها للانتماء

هناك مفهومان يحكمان منطق الفكر الليبرالي، التنافس والأنانية. والاثنان ينبعان من منطق الملكية الخاصة المحددة، بحسب النظام الليبرالي، لقيمة الفرد في المجتمع. ففي المجتمع الليبرالي، الملكية الخاصة «في شتى أنواعها» هي المحددة لقيمة ومستوى الفرد ووجوده في المجتمع وإمكاناته وفرصه. لذا رسا مفهوم الثراء على أنه من ضرورات العيش الكريم أو السعادة. وتكوين هذا الثراء أو الوصول إلى هذه السعادة يكون عبر ما نملك، الذي غالباً ما يتمثل بالماديات «أو المفهوم الخارجي للجمال المحدد من خلال النموذج المعمم للجمال». ولكن للوصول إلى هذا الثراء وهذه السعادة يجب المنافسة مع باقي الأفراد، لكون النظام الليبرالي قائماً على معاداة الإنسان في مواجهة الإنسان، وعلى معادلة أن الوضع الذاتي للأفراد هو الذي إمّا يسمح لهم أو يمنعهم من الثراء أو السعادة. وفي هذا العديد من النظريات إمّا الفلسفية أو الاجتماعية أو النفسية السائدة، التي تضع الثقل الأكبر في التغيير على الذّات البشرية، وليس على الظرف الموضوعي والنظرة إلى وحدة الرؤية والتعامل مع الأحداث أو الأزمات. وبالإضافة إلى منطق السوق الذي يعتمد على المنافسة في التسويق والإنتاج، وهذا ما يلتقي مع قانون النظام الرأسمالي نفسه نحو تعميق الاحتكار، فهذا نفسه في كافة المجالات، والعلاقات الإنسانية لا يخرج عنه كقانون. ويعززه في ذلك مجال التربية والتعليم الذي يؤسس للمفاهيم الأخرى في الحياة. ومن هذه القيمة تأتي القيمة الأخرى وهي الأنانية، فهي مرافقة لمفهوم التنافس، لكونه لا يمكن لأي فرد أن يتنافس بشكل مستمر مع غيره، أو أن ينظر إلى كل عمل أو فعل على أنه منافسة إذا لم يكن أنانياً في هذا الفعل أو هذه النظرة. وهذه المفاهيم لم تبعد البشر عن بعضهم البعض في مفهوم العمل أو الوصول إلى هدف الحياة فقط، بل أيضاً أبعدتهم عن بعضهم في المفاهيم العامة، مثل كيفية تحقيق مصلحة الأكثرية في أي حدث أو أزمة.

مفهوم الأنانية والمنافسة إذاً كأسس السلوك والتفكير الليبرالي يضخم من العمل الفردي مع ضرب مفهوم العمل الجماعي التغييري.

الاحتباس الحراري وإمكانية الوصول للحل

أحدى الأمثلة الملحة اليوم هي أزمة الاحتباس الحراري، وتفاقم الأزمة إلى على ما يبدو إلى نقطة اللاعودة. فحتى لو كان بمقدور الجميع أن يروا أنّ العالم اليوم في أزمة وجودية قد تكون بداية نهايته ككوكب وعمر للبشرية، إلّا أنّ الموضوع لا يأخذ حقه في النقاش اليومي أو في المحاولة الفردية أو الجماعية في المشاركة في الحل. فهذا هو نتيجة عدة مصالح «النظام الإمبريالي نفسه» والمعتقدات التي تدعمها، وهذا ينسحب على الوعي بأن الفرد لا يعتبر نفسه معنياً بالموضوع، ويعبّر عن أنّه غير متأثر بشكل مباشر بمصدر رزقه، فهو يتصرف بأنانية تجاه الطبيعة أيضاً، أو أنه يعتبر أن الإجراءات للحدّ من تفاقم الاحتباس الحراري قد تضر بمصلحته الخاصة ونمط حياته اليومي. أو أن الفرد يعتبر أنه لا يمكنه تغيير أي شيء كفرد منعزل عن حركة أكبر أو أقوى منه، ويخضع لاتجاه تحكيم الأمل وتعظيم العدمية والسوداوية التي يبتغيها الفكر السائد. مفهوم الأنانية والمنافسة إذاً كأسس السلوك والتفكير الليبرالي يضخم من العمل الفردي مع ضرب مفهوم العمل الجماعي التغييري. وهذا ما ينتج بالتالي أن هذا الفرد منفرداً لا يشعر بأنه قادر على لعب دور ما، ولا يعلم كيف يعمل من ضمن مصلحة المجموعة، لأن الجماعة في الفكر الليبرالي هي جمع سلبي للأفراد، وليس على مشروع وبرنامج. مما يؤدي إلى ابتعادهم عن التفكير الفعلي بالأزمة في العالم اليوم، المتمثلة عملياً بارتفاع درجات الحرارة والكوارث الطبيعية التي تحدث، فللإيمان بعدم القدرة على التحكم بالمصير دور في تكوين هذا المفهوم عن السلبية تجاه القضايا. كما هناك دور لابتعاد العلم عن الحياة اليومية، وعن الأفراد، مما يضرب العلاقة العلمية بين الأفراد والطبيعة وبينهم وبين الحياة بعامة.

ويمكن لنا عكس التعاطي مع أزمة الاحتباس الحراري على الأزمات الأخرى، في الهروب من الحدث أو الأزمة و«النفاذ» الفردي من تبعاتها المباشرة، بغير اكتراث لما قد يحدث للمجتمع ككل أو للغير. وهذا التعاطي الذاتي مع المسائل يخلق دوّامة من التناقض لا تنتهي، من العمل على الوصول إلى الهدف الذاتي وعدم القدرة إلى الوصول إليه، لأن طريق الحل الفعلية ليست بفردية أبداً. ولهذا فإن غياب انتماء الأفراد لبعضهم البعض وإلى واقعهم أو اغترابهم عنه هو الصورة الأخرى لعدم اكتراثهم له. فإذا أردنا حقاً تحسين الوضع الحالي والوصول أقله إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى السماح للأجيال القادمة بالعيش، يجب علينا تحويل حسّنا الذاتي إلى حسّ جماعي في المعالجة والطرح، وهذا يعني تغيير علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، الذي يكون بالسعي إلى مجتمع اشتراكي بمفهومه الجماعي.

دروس من الانتخابات

تعامل كثيرون مع وصول ترامب إلى سدة الرئاسة الأمريكية عام 2017 بوصفه «حالة شاذة». كذلك الأمر مع وصول بوريس جونسون مؤخراً إلى رئاسة الحكومة البريطانية. والآن نقف مع محطة جديدة من «الحالات الشاذة» هي المحطة التونسية...

■ عماد طحان

إذا كان التشابه في الطروحات السياسية، وحتى في شكل الظهور الشخصي، كبيراً بين ترامب وجونسون، فإنّ من المستهجن ربما، حشر قيس سعيد– الحائز على أعلى نسبة أصوات في الدورة الأولى من الانتخابات التونسية– معهما. والحقيقة أننا لا نحاول هنا مطابقة هذا بذاك، ولكن رغم ذلك فإنّ تشابهاً محدداً بين الحالات الثلاث، بل ومعها حالات أخرى عديدة في أوروبا وحول العالم، هو تشابه لا يمكن القفز فوقه دون استنتاجات؛ فالظاهرة التي تتكرر أكثر من مرة، يختفي تحتها بالضرورة قانون ينبغي اكتشافه...

من خارج المنظومة

كلمة السر المشتركة بين الحالات المذكورة، ورغم الاختلافات الكبرى بين توجهاتها السياسية، هي أنها جميعها من خارج المنظومة التقليدية، من خارج الفضاء السياسي القديم بشكله المعروف؛ وهذا يشمل الفضاء بتياراته المختلفة، اليمينية منها واليسارية، وتدرجات اليمين منها، وكذلك تدرجات اليسار.

وهذا لا يعني إطلاقاً أن ترامب أو جونسون ينتمون إلى «فضاء سياسي جديد»، فهم توليفة محددة قامت النخبة الحاكمة في البلدين بتقديمها كشكل من أشكال الاحتيال على القانون الموضوعي؛ فهذه النخبة تعلم جيداً أنّ الفضاء السياسي القديم بطروحاته وأفكاره وشكله بات مرفوضاً من الناس، ولذا لا بدّ من الاحتيال على الناس بتقديم شكل جديد يوحي بعملية التغيير.

وهنا أيضاً، لا يجوز استباق الأمور بالقول إن قيس سعيد هو الآخر تعبير عن احتيال من النمط نفسه، مع أنّ احتمالاً كهذا لا يمكن نفيه إلا بالتجربة الملموسة، لكن ما هو أكيد أنّ الرجل من حيث الشكل والخطاب والحملة الانتخابية والبرنامج، لا ينتمي إلى الفضاء القديم.

بكلام آخر، فإنّ ما هو مشترك بين هذه «الحالات»، هو أنّ الشعوب في العالم بأسره، تعيش بالضبط حالة «قرَف عميق» من كامل الفضاء السياسي القديم، وحالة انعدام مطلق للثقة تجاه كل تيارات ذلك الفضاء، وتجاه طريقة خطابه وشكل دعايته السياسية، بل وحتى مظاهر وطقوس شخصياته بما في ذلك خطابها وحتى طريقتها في الحديث.

إنّ الأساس الواضح لهذا «القرف» المشترك، هو دخول العالم بأسره مرحلة جديدة مفتوحة الآفاق، مرحلة أساسها الحركة الشعبية المتصاعدة في كل مكان من العالم، والتي ولدتها– قبل أي شيء آخر– الأزمة الرأسمالية العميقة على المستوى العالمي، بما أنتجته من تفاوت هائل في الثروة ومن فقر مطلق وبطالة وتهميش وصولاً إلى انعدام التنمية والنمو معاً.

كانت الوثائق الأولى للّجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، التي غدت لاحقاً حزب الإرادة الشعبية، قد ركزت مراراً على مقولة «موت الفضاء السياسي القديم وبداية ولادة فضاء سياسي جديد»، ليس على المستوى السوري فحسب، بل وعلى المستوى العالمي أيضاً، وهذا بالضبط ما نراه بشكل ملموس في أيامنا هذه، وبأكثر الأشكال غرابة، وربما طرافة في بعض المواضع.

دون حملة انتخابية ودون برنامج!

أكثر من ذلك، فإنّ المرشح الحائز على نسبة الأصوات الأعلى في الدور الأول من الانتخابات التونسية «18,4%»، لم يكتف بعدم الإفصاح عن برنامج سياسي متكامل، بل وعبّر وضوحاً أنّه لا يمتلك برنامجاً!

المتابع للمناظرات الرئاسية الإعلامية التي جرت قبل الانتخابات، وكذلك من تابع بشكل خاص تصريحات سعيد ضمن المناظرات وخارجها، لا يمكنه الركون إلى أنّ الرجل لا يمتلك برنامجاً فعلاً؛ فقد عبر عن آراء تتفاوت في درجة عمقها تجاه مختلف الملفات المطروحة، ولكن الأكيد هنا هو أمران، الأول هو أنّ «البرنامج المفترض» والمتضمّن في تصريحات وآراء سعيد، ليس برنامجاً تفصيلياً ولا متكاملاً، والثاني «وربما الأهم»، أنّ التصريح بعدم امتلاك برنامج «وللمفارقة» ربما كان نقطة الجذب الأقوى ضمن حملته الانتخابية؛ وهو ما يعزز الدرس الأول الذي تكلّمنا عنه سابقاً، فحتى الشكل الكلاسيكي للحملات الانتخابية القائم على برنامج يتضمن مجموعة بنود محددة، بات ينتمي من وجهة نظر أقسام عريضة من الناس إلى مخازن الأكاذيب والخداع التي يمثلها الفضاء السياسي القديم، ونقول أقسام عريضة من الناس ليس استناداً إلى نسبة أولئك الذين صوتوا لسعيد فقط، بل وأهم من ذلك أولئك الذين لم يشاركوا في عملية الانتخاب من الأساس، وتزيد نسبتهم عن 55% ممن يحق لهم التصويت داخل تونس!

إنّ صوت الأغلبية المطلقة التي لم تصوِّت هو صوت موحد ضد كل العملية الانتخابية وضد كل المرشحين

إنّ صوت هذه الأغلبية المطلقة، التي لم تصوّت، هو صوت موحد ضد كل العملية الانتخابية، وضد كل المرشحين؛ أي إنّه التعبير الأكثر وضوحاً عمّا أشرنا إليه من انعدام كامل للثقة بأي كان من الفضاء القديم، وعدم تبلور الجديد الذي يمكنه أن يحرّك هؤلاء ويستقطبهم.

الميزة الإضافية لسعيد، هي ندرة ظهوره الإعلامي قبل ابتداء السباق الرئاسي، وحتى خلاله! أي إنّ الناس يعبرون هنا أيضاً عن مللهم وسأمهم من الأشكال التقليدية للحملات الانتخابية.

استكمال الثورة

النقطتان الأكثر بروزاً ووضوحاً في «برنامج» سعيد، ابتداء من شعار حملته «وهو: الشعب يريد» هما الجانب الاقتصادي الاجتماعي، والجانب السياسي المتمثل باستكمال الثورة.

في الجانب السياسي، عبّر سعيد بوضوح عما تتفق عليه الأغلبية الساحقة من التونسيين، وهو أنّ الثورة جرت سرقتها، وأنّ تبديل رئيس ورئيسين لم يغير النظام، وإنما غيّر فقط الطرابيش والوجوه، في حين بقيت الأوضاع من حيث جوهرها على الحال نفسه. هذه الحقيقة، ورغم وضوحها، فإنّ أحزاب وتيارات الفضاء السياسي القديم، لم تعلنها صراحة، بل دخلت خلال السنوات التسع الماضية معمعان العمل التحالفي المتقلب من جهة إلى أخرى، وفي إطار «التكتيك» بحثاً عن تغييرات إصلاحية تدريجية متواضعة لم يتحقق منها شيء يذكر على أرض الواقع؛ حتى الأحزاب المحسوبة على اليسار لم تكن مواقفها جذرية حتى النهاية تجاه السلطات «الجديدة» التي تولت الحكم بعد زين العابدين، بل ودخلت في أخذ وشد حول مواضيع ثانوية، مثال ذلك التأييد الجزئي، وأحياناً التأييد الكامل، لأحزاب محسوبة يسارية، للباجي قائد السبسي من موقع «التقارب العلماني» معه أو من موقع حقوق المرأة، وما شابه ذلك من مسائل، والتي بات الناس يعلمون بتجربتهم العملية، أن هذه المواضيع على أهميتها إن لم تكن مقرونة مع الفعل التغييري الجذري في الجوانب الوطنية والديمقراطية والاقتصادية الاجتماعية خاصة، فإنها ليست أكثر من مكياج تتلطى وراءه البرامج المعادية للناس، وبالدرجة الأولى للنساء والأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع.

هو درس قاس للقوى اليسارية، ولكنه ضروري. وهذه القوى تلقت صفعة مدوية خلال هذه الانتخابات، نتيجة لانقسامها قبيل الانتخابات ودخولها في سجال داخلي تنظيمي، لا سياسي أو فكري، فيما بينها، حتى أنّ مجموع الأصوات المحسوبة على مرشحَي الجبهة الشعبية «التحالف اليساري الأكبر»، حمّة الهمامي ومُنجي الرحوي، لم تتجاوز 3% من مجموع الأصوات، مقارنة مع

الرئاسية التونسية

7,8% في الانتخابات الماضية لمرشحها حمّة الهمامي.

الاقتصادي الاجتماعي

النقطة الثانية البارزة في «برنامج» سعيد، واستكمالاً للأولى، القائلة بأن النظام لم يتغير، ويجب أن تستكمل الثورة لتغييره، هي طروحاته الاقتصادية الاجتماعية التي ركزت على إعادة توزيع الثروة، وتوجهت نحو الشباب بشكل خاص «وصلت نسبة الذين صوتوا لسعيد من الشباب بين 18–25 سنة إلى 37%».

ورغم أن طروحاته الاقتصادية الاجتماعية، على غرار طروحاته في كل الملفات الأخرى، لا يمكن القول عنها إنها طروحات برنامجية واضحة أو جذرية، لكن ما يُوحي «صدقاً أو كذباً» بجذريتها، هو استنادها إلى الهجوم على القديم بأشكاله وتياراته المختلفة. ورغم أنّ ذلك لا يعني بالضرورة أنّ سعيد سيكون تغييراً جذرياً، إن وصل إلى سدة الرئاسة، ولكنه يعني بالتأكيد أن قطع الناس الصلة مع الفضاء القديم «عبر اختيار سعيد أو الامتناع عن التصويت» هو خطوة مهمة باتجاه التغيير الجذري.

خلاصة أولية

من المبكر بعد استخلاص كامل الدروس من الانتخابات الرئاسية التونسية، ولكن يمكن بشكل أولي تلخيصها بالنقاط التالية:

الممتنعون عن التصويت هم الوزن السياسي الأكبر في تونس، وبفارق كبير مع نسبة التصويت لأعلى المرشحين، فإذا أعدنا حساب النسب التي حصل عليها المرشحون من إجمالي من يحق لهم التصويت، وليس ممن صوتوا فعلاً، فإنّ المرشح الحائز على النسبة الأعلى من الأصوات، ستنخفض نسبته من 18,4% إلى 8,3% ممن يحق لهم التصويت. أي إنّ حالة الرفض العام وانعدام الثقة بكامل المنظومة السياسية القائمة هي السمة الأساسية.

بين الذين صوتوا، حاز مرشح بلا برنامج وبلا حملة إعلامية وبلا ماض سياسي، ولا ينتمي لأي حزب، على النسبة الأعلى من الأصوات، وبخاصة من أصوات الشاب من الفئات العمرية الأصغر. ما يعني أنّ الثقة معدومة تقريباً بكل الأحزاب والتجمعات التقليدية، وبالفضاء السياسي القديم على العموم بكل أشكاله، والناس لم يعد لديها أمل بحدوث أي تغيير على يد هذا الفضاء، وباتت تتنسم رياح التغيير، وربما تتوسلها، في أي شكل جديد لا ينتمي للمنظومة، سواء أكان عدم انتمائه لها حقيقة أم وهماً.

البرنامج السياسي الذي تطلبه الناس في هذه المرحلة، وفي إطار تحولها التدريجي باتجاه درجات أعلى فأعلى من النضج السياسي، هو برنامج يركز على نسف القديم، ويضع الحقائق حوله على الطاولة، وعلى رأسها الحقيقة القائلة أن كل ما جرى حتى اللحظة لم يغير الأنظمة، بل غير أقنعتها ومظهرها الخارجي فحسب.

المعيار الاقتصادي الاجتماعي، معيار إعادة توزيع الثروة، مسألة حاسمة في كيفية تعاطي الناس مع القوى والشخصيات السياسية المختلفة، القديم منها والجديد، ولكنه يصبح بلا قيمة حين تنطق به قوى سياسية لدى الناس شكوك حول اشتراكها بألعاب السلطة والنظام، وشكوك في درجة جذريتها وصدقها في السعي نحو التغيير.

الصفعة الموجعة التي تلقتها قوى اليسار التونسي، تُعيد الاعتبار إلى ضرورة وضوح البرنامج الاقتصادي الاجتماعي وجذريته بالدرجة الأولى، وتُوضح حجم الأضرار الكبرى التي يمكن أن تلحق بهذه القوى جرّاء انسياقها إلى تمييع القضية الاقتصادية الاجتماعية الأساسية المتعلقة بالشغيلة، وبإعادة توزيع الثروة، وتمييع الطرح الجذري تجاه السلطات القائمة، لمصلحة تحالفات على أسس شكلية على غرار العلمانية والنسوية وحقوق الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة وإلخ، والتي تتحول بيد القوى المعادية للتغيير الجذري، بالضبط إلى أدوات في مزيد من قمع المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة وعموم الفئات الضعيفة في المجتمع، في إطار القمع الشامل لأصحاب الأجور والمنهوبين.

إنّ موت الفضاء السياسي القديم وولادة الفضاء السياسي الجديد على المستويات المحلية والإقليمية والدولية هو مصير حتمي ولا فرار منه، ويمكنه أن يمر بأشكال أولية تحضيرية وانتقالية عبر بدائل وهمية وشكلية تقترب منها الناس في المراحل الأولى فقط، لأنها مختلفة بالشكل والمظهر عن الفضاء السياسي القديم، ولكن سرعان ما تدرك الناس وهمية هذا الجديد لتدخل في عملية بحث واعٍ عن الجديد الحقيقي؛ «حسب لينين فإنّ الجديد المزيف هو القديم المنسي»، والجديد الحقيقي لذلك، ووفقاً لأدبيات الإرادة الشعبية مع مطالع هذا القرن، هو دائماً طبعة أولى في التاريخ.

على القوى الثورية الحقيقية أن تمثل الجديد الحقيقي شكلاً ومضموناً، ظاهراً وجوهراً، ببرامجها وخطابها وطرائق عملها، وعليها دائماً وأبداً أن تقبض على جمر القضية الاقتصادية الاجتماعية بوصفها القضية الحاسمة في النضال الاجتماعي نحو التغيير الجذري، وعليها ضمناً ألا تنساق وراء الأشكال «اليساروية» التذريرية التي تقسم القضية الاقتصادية الاجتماعية إلى عدد لا يحصى من القضايا الجزئية، جاعلة من النضال الطبقي ومن الطبقات المنهوبة مجرد فئة بين عشرات الفئات الأخرى «المستضعفة»، على الطريقة التي عمل بها ما يسمى «اليسار الأوروبي»، والذي يبدو أن يسار تونس متأثر به بمقدار لا بأس به!

إنّ موت الفضاء السياسي القديم وولادة الفضاء السياسي الجديد على المستويات المحلية والإقليمية والدولية هو مصير حتمي ولا فرار منه

الاسم	نسبة الأصوات
قيس سعيد	18,4
نبيل القروي	15,58
عبد الفتاح مورو	12,88
عبد الكريم الزبيدي	10,73
يوسف الشاهد	7,38
أحمد الصافي سعيد	7,11
لطفي المرايحي	6,56
سيف الدين مخلوف	4,37
عبير موسي	4,02
محمد عبو	3,63
المنصف المرزوقي	2,97
مهدي جمعة	1,82
المنجي الرحوي	0,81

الاسم	نسبة الأصوات
محمد الهاشمي الحامدي	0,75
حمة الهمامي	0,69
إلياس الفخفاخ	0,34
سعيد العايدي	0,3
عمر منصور	0,3
محسن مرزوق	0,22
حمادي الجبالي	0,22
ناجي جلول	0,21
عبيد البريكي	0,17
سلمى اللومي الرقيق	0,15
محمد الصغير النوري	0,14
سليم الرياحي	0,13
حاتم بولبيار	0,11

العمر	قيس سعيد	صافي سعيد	نبيل القروي
25–18	%37	%11	%8,7
45–26	%20,3	%8,3	%13,3
60–46	10,3	–	%19,9

العمر	عبد الفتاح مورو	يوسف الشاهد	عبد الكريم الزبيدي
25–18	%6,1	%5,4	–
45–26	%10	–	7,5
60–46	%15,4	%8,1	%13,3

بين 400 و460 مليار: نموذجان من العلاقات

تدور دول العالم اليوم بين فلكين من العلاقات السياسية، الأول يبني، ويؤسس، ويأخذ بيد الدول إلى رفع قدراتها في استغلال مواردها وبناها التحتية، بينما يتخذ الثاني طريق البلطجة واللصوصية سبيلاً له للإبقاء على هيمنته، وللحفاظ على حدٍّ معين من الطاعة والتبعية للمركز الذي يقوده.

■ سعد خطار

وافقت الصين على زيادة واردات النفط الإيراني في تحدٍّ معلن لقرار الولايات المتحدة بعدم تمديد استثناء الصين من العقوبات في شهر أيار

لدينا في هذه الحالة مثالان نموذجيّان عن الفرق بين المنطقين، الأول هو «الصفقة» التي أبرمها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، مع السعودية في عام 2017، والتي وصلت قيمتها الإجمالية إلى 460 مليار دولار أمريكي، والثاني هو «خريطة الطريق للشراكة الإستراتيجية الشاملة» التي تم الاتفاق عليها بين الصين وإيران مؤخراً، وبطبيعة الحال، سنركز في هذه المادة على المثال الثاني، كونه يساعد في فهم الآفاق الواعدة التي تنتظر تلك الدول التي تحسم خياراتها الإستراتيجية في اتجاه القطب الصاعد عالمياً والمناوئ لمنطق النهب الأمريكي.

الدول التابعة «بقرة حلوب»

في أيار العام 2017، وقّع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز والرئيس الأميركي دونالد ترامب، عدداً من «اتفاقيات التعاون» في العاصمة السعودية الرياض بقيمة 460 مليار دولار أمريكي، منها 110 مليارات دولار قيمة صفقات عسكرية سابقة، بالإضافة إلى صفقات «تعاون دفاعي» بقيمة 350 مليار دولار «على مدى عشر سنوات». وأثارت الصفقة في حينه ردود فعل واسعة على اعتبار أنها أقرب إلى أن تكون بلطجة وسلباً من أن تكون اتفاقاً بين دولتين، ولم يجد ترامب ذاته ضيراً في التنكيل الإعلامي بالسعودية، مؤكداً في تصريحات له أن «السعودية دولة ثرية جداً ندافع عنها، وليس لديها سوى النقود، وهي تشتري الكثير منّا. لدينا أشخاص يريدون مقاطعة السعودية! هم اشتَروا منا بقيمة 460 مليار دولار، وأنا لا أريد خسارتهم وخسارة أموالهم...»، وكان هذا التصريح متوافقاً تماماً مع تصريحات سابقة لترامب خلال حملته الانتخابية، واصفاً السعودية بأنها «بقرة حلوب تدرُّ ذهباً ودولارات».

تتضح فلكية حجم هذه الصفقة ليس من ضخامة رقمها فحسب، بل وإلى جانب الرقم، ثلاثة أسئلة كبيرة: 1- إلى أي حد تحتاج السعودية كل هذا السلاح لو كانت سياستها الخارجية بعيدة عن اندفاعها باتجاه الحرائق في كل المنطقة، بدعم وتحريض أمريكي دائمين؟. 2- ما مدى فاعلية هذا السلاح مقارنة بالسلاح الروسي، بعد فشل الاختبار الفعلي الأول في هجوم أرامكو؟ 3- لماذا السلاح الأمريكي؟ علماً أنّ أسعاره تصل في بعض الأنواع إلى عشرة أضعاف سعر أسلحة أخرى من الجيل والنوع نفسه، ناهيك عن مقارنة الفاعلية التي لا تلعب في مصلحة الأمريكي في أمثلة عديدة؟

لدى العالم نموذج آخر

قام وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بزيارة لنظيره الصيني وانغ لي في نهاية آب الماضي لتقديم «خريطة طريق» للشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران والموقعة في عام 2016، وتلا الزيارة في منتصف هذا الشهر الإعلان عن الاتفاق الكامل على بنود الخارطة، والتي وصلت قيمتها إلى 400 مليار دولار «أي ما يقارب الناتج المحلي الإجمالي لإيران والبالغ 454 مليار دولار في عام 2017»، ووضعها الكثير من المحللين بمثابة تحول في التوازن العالمي لقطاع النفط والغاز.

بموجب الخارطة الجديدة، سوف تستثمر الصين 280 مليار دولار لتطوير قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية، وهذا المبلغ سيكون «الدفعة الأولى» خلال خمس سنوات، ولكن الاتفاق يتضمن توفير تمويلات إضافية كل خمس سنوات لاحقة، وذلك وفقاً لاتفاق الطرفين. إلى جانب ذلك، ستكون هنالك استثمارات أخرى بقيمة 120 مليار دولار لتطوير البنى التحتية للنقل والتصنيع في إيران، والتي يمكن مضاعفتها مرة أخرى في السنوات الخمس الأولى، أو في فترة لاحقة إذا اتفق الطرفان على ذلك.

ستكون المنتجات الإيرانية قادرة على دخول الأسواق الغربية عبر طرقٍ تم بناؤها أو إصلاحها من خلال زيادة مشاركة الصين في البنية التحتية للنقل في إيران

استبعاد للدولار وتعزيز للربط

وفقاً للاتفاقية، ستكون الصين قادرة على الدفع بعملات ميسرة استحقتها من أعمالها التجارية في إفريقيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الرنمينبي إذا دعت الحاجة، بمعنى أنه سيتم استبعاد الدولار أمريكي من مدفوعات المعاملات من الصين إلى إيران. وثمة عامل إيجابي آخر بالنسبة للصين، وهو أن مشاركتها الوثيقة في إنشاء البنية التحتية للتصنيع في إيران، ستكون متوافقة تماماً مع مبادرة «الحزام والطريق».

ستكون المنتجات الإيرانية قادرة على دخول الأسواق الغربية عبر طرقٍ تم بناؤها أو إصلاحها من خلال زيادة مشاركة الصين في البنية التحتية للنقل في إيران، حيث تم الاتفاق على عقد لتنفيذ مشروع لتوسيع خط السكك الحديدية الرئيس، البالغ طوله 900 كم، والذي يربط طهران بمدينة مشهد الشمالية الشرقية.

وسوف تكون مدينة تبريز، التي تعتبر موطناً لعدد من المواقع الرئيسة للنفط والغاز ونقطة انطلاق لخط أنابيب تبريز- أنقرة للغاز، نقطة محورية أيضاً في أحد تفرعات طريق الحرير الجديد الذي يبلغ طوله 2300 كم، والذي يربط أورومتشي «عاصمة مقاطعة شينجيانغ غرب الصين» بطهران، واصلاً بين كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان على طول الطريق، ثم عبر تركيا إلى أوروبا. كما تتضمن الاتفاقية فقرة تسمح لشركة روسية واحدة على الأقل بأن يكون لها خيار المشاركة، بشروطٍ جيدة أيضاً، إلى جانب مشغل صيني.

فتح إمكانات إيران

ستسمح الصفقة لإيران بتسريع الزيادات في إنتاج النفط والغاز من ثلاثة حقول رئيسة. إذ وافقت الصين على تسريع وتيرة تطويرها لأحد مشاريع حقل الغاز الإيراني الرئيسة، وهو المرحلة الحادية عشرة من حقل غاز جنوب بارس العملاق، ووافقت الصين أيضاً على زيادة الإنتاج من حقول نفط غرب كارون الإيرانية بمقدار 500 ألف برميل إضافي بحلول نهاية عام 2020. وبذلك تستطيع إيران رفع الكفاءة المتوقعة من حقول غرب كارون، من 5% من الاحتياطيات الحالية إلى 25% على الأقل بحلول نهاية عام 2021.

كما وافقت الصين على زيادة واردات النفط الإيراني، في تحدٍ معلن لقرار الولايات المتحدة بعدم تمديد استثناء الصين من العقوبات في شهر أيار. وتظهر أرقام الإدارة العامة للجمارك الصينية الصادرة في أواخر شهر آب الماضي، أن الصين استوردت أكثر من 925000 برميل يومياً من إيران في حزيران الماضي، بزيادة قدرها 4,7% شهرياً.

«الكيان»... والأزمة التي تلتف حول عنقه!

Faiz Abu Rm

انتهت الانتخابات الـ 22 لـ «كنيست»، والتي جرت في 17 من شهر أيلول الجاري، في محاولة لتجاوز الأزمة الناتجة عن تلك التي سبقتها في 11 نيسان الماضي، والتي لم تسيطر فيها «أغلبية»، ولم ينجح توافق بين الكتل يسمح بتشكيل حكومة جديدة.

■ علاء أبو فرّاج

مع التعقيد الشديد الذي تشهده الساحة السياسية في الكيان الصهيوني، وازدياد تناقضاته الداخلية، ما هي الخيارات؟ وهل هناك خيارات لحلٍ حقيقي لهذه الأزمة المستعصية؟

معركة حامية تنتهي بخسارة الجميع

لم تكن نتائج الانتخابات التي جرت في نيسان الماضي قادرة على حل أزمة الحكم الحالية داخل «إسرائيل»، وكان الأمل أن يجري تجاوز الأزمة من خلال إعادة الانتخابات والوصول إلى النتائج «الحاسمة»؛ فالمهمة كانت بالنسبة لرئيس الوزراء منتهي الصلاحية، بنيامين نتنياهو، هي الحصول على أغلبية تخوّله تشكيل الحكومة، هذا يعني أن يحصل مع تحالفه الواسع على 61 مقعداً من أصل مقاعد الكنيست الـ 120، لكن حزب الليكود بقيادة نتنياهو لم يحصل سوى على 31 مقعداً، وأما تحالفه الذي شمل مجموعة من أحزاب اليمين فقد حصل على 55 مقعداً، بمقابل التحالف المقابل «الوسط – اليسار» والذي يشكل حزب «أزرق أبيض»، بقيادة بيني غانتس، بمقاعده الـ 33 القوة الأبرز ضمنه، ويصل في مجموع مقاعده مع القوى الأخرى «حسب آخر الأنباء الواردة» إلى 57 ويضاف إليهم 8 مقاعد لحزب «إسرائيل بيتنا» بقيادة أفيغدور ليبرمان.

الحكومة والطريق الوعرة

بدا واضحاً مع صدور النتائج الأولية لهذه الانتخابات، أن الخلافات حادة بين نتنياهو وغانتس؛ فنتنياهو يسعى للحفاظ على موقعه كرئيس للوزراء ويحاول المناورة، لكن إمكانياته محدودة جداً فلن يكون قادراً على ضم مقاعد ليبرمان بسبب رفض الأخير «التحالف مع الأحزاب الدينية المتطرفة» التي يتحالف معها نتنياهو، ومن جهة أخرى يرفض غانتس الدخول في حكومة مع الليكود، إلا إذا كانت برئاسة غانتس نفسه. فشل نتنياهو الثاني خلال عام واحد يضعه في موقع شديد الصعوبة وخياره الوحيد هو عرقلة تشكيل الحكومة علّه يذهب إلى انتخابات ثالثة تحمل في صناديقها نتائج مختلفة وهذا أمر مستبعد. أما الخيار الثاني هو أن يجرب غانتس «حظّه» في تشكيل الحكومة، وأن يقوم بمهمة تبدو مستحيلة، إلى الآن، ويفرض إرادته على القوى الأخرى التي تقاربه في الوزن.

صفقة القرن تنتظر!

على الرغم من أن نتنياهو كان يستخدم دعم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب له في الانتخابات على أساس دعم الأخير له، إلا أن فشله في تحقيق هدفه من هذه الانتخابات قلب الأوراق، فبعد انتخابات الكنيست صرح ترامب أنه لم يُجرِ اتصالات مع نتنياهو، وأكد أن «علاقاتنا مع إسرائيل وسنتابع ما سيأتي» في إشارة واضحة إلى أن علاقات الولايات المتحدة مع «إسرائيل» ليست مرتبطة بنتنياهو. وكانت الإدارة الأمريكية أعلنت في وقت سابق تعليق نشر «صفقة القرن» إلى ما بعد الانتخابات التشريعية في الكيان، ولكن يتّضح أن نتائج الانتخابات لا تشكل أرضية كافية لهذا الإعلان الذي «طال انتظاره»، هذا ما أكدته تصريحات مبعوث الإدارة الأمريكية لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، الذي قال إن إدارة ترامب تتردد بشأن إمكانية نشر خطتها للسلام في الوقت الحالي، نظراً للغموض الذي يلف مساعي تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

هل من مخرج؟!

إذا كانت انتخابات نيسان الماضي قد فشلت في تحقيق ما تحاول انتخابات أيلول الحالي تحقيقه، هذا يعني أن فرص الأخيرة ستكون محدودةً أيضاً. وإذا ما افترضنا أنه تم الإعلان عن حكومة جديدة سواء كانت برئاسة نتنياهو أو رئاسة غانتس، فلن تكون حكومة قادرة على حلّ الأزمات التي باتت تلتف على عنق الكيان، فالثابت في الصورة أن الولايات المتحدة الأمريكية، حليفة «إسرائيل» الأبرز لم تعد قادرةً على حمايتها كما السابق، بل لن يردعها شيء من استخدام الكيان كقنبلة دخانية بوجه «ثلاثي استانا» الذي بات يمسك بخيوط المنطقة بثقة أكبر، فرصة الكيان الصهيوني الوحيدة للنجاة هي حل تلك الأزمات التي تحيط به ابتداءً من إرساء صفقة القرن التي تؤجل دائماً بدل أن يعلن عنها، وتصفية المقاومة الفلسطينية، هذه المهمة التي كانت على جدول أعمال «إسرائيل» منذ تأسيسها، وإلغاء حق العودة، ومنع المجتمع الدولي من تنفيذ قرارت مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية والجولان السوري المحتل، وغيرها من الضرورات في قائمة تطول ولا تنتهي. فأزمة الكيان الصهيوني اليوم باتت عميقة لا شيء ينهيها إلا إنهاء الاحتلال نفسه، وهذا ما ليس موجوداً لا في برنامج «الليكود» ولا «أزرق أبيض».

الصورة عالمياً

• أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن بلاده أوقفت إنتاج 12 نموذجاً من الأسلحة الروسية بعد تجربتها خلال العملية العسكرية في سورية، فيما تم تحديث 300 نموذج آخر.

• جددت الحكومة الأردنية دعوتها لنقابة المعلّمين إلى فكّ الإضراب المفتوح، فيما أكدت النقابة على مواصلتها الإضراب في كافة مدارس المملكة للأسبوع الثالث على التوالي، لغاية تحقيق مطالبها.

• أوقفت الشرطة الفرنسية أكثر من 150 شخصاً، وأطلقت الغاز المسيّل للدموع خلال الاحتجاجات التي دعت إليها «الستارات الصفراء»، والتي تزامنت مع مسيرة من أجل المناخ والاحتفالات بيوم التراث الأوروبي.

• أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن منظومات الدفاع الجوي الصاروخية «إس-400»، الموجودة في تركيا، تستطيع إزالة «هالة القدسية» عن مقاتلات الجبل الخامس الأمريكية من طراز F-35 Lightning II.

• أشاد نائب رئيس الوزراء الروسي بمستوى العلاقات بين روسيا وكوبا، وقال إن التبادل التجاري بين البلدين ارتفع في 2018 بنسبة 34%، متوقّعاً أن تصل التجارة الثنائية إلى نصف مليار دولار مع نهاية 2019.

• بتخلٍّ آخر عن الولايات المتحدة الأمريكية، صرح رئيس وزراء أستراليا، سكوت موريسون، إن بلاده لا تشارك الولايات المتحدة فيما تستهدفه بشأن العلاقات مع إيران أكثر من الالتزام بحرية الملاحة بالمنطقة.

المثقفون بين تغيير العالم

وراء مظهرهم اللا مبالي، وثيابهم غير الرسمية، وشعرهم المرتب بطريقة تنمّ عن اللامبالاة وإنسانيتهم المفرطة مع الحيوانات، هناك قيم وأساسيات فوقية تتشاركها فئتهم «كمثقفين نخبويين» منفصلين عن الطبقات الأكثر حرماناً في المجتمع. وقد تشكّلت هذه القيم بعناية، بحيث لا تشكل خطراً على الطبقة التي يعتاشون منها: النخب الرأسمالية. يمكن للمرء رؤية المنتمين إلى هذه الطبقة بشكل واضح في الرأسماليات الطرفية حيث يَشْغَل المنضوون فيها عادة المناصب الإدارية الكبرى في المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي تمنح أجوراً مرتفعة جداً بالمقارنة بوسطيّ الأجور الطبيعي في هذه البلدان، وكذلك في المناصب القيادية في المؤسسات الإعلامية والفنيّة والترفيهية الكبرى. وهؤلاء هم المسؤولون «تبعاً للدور المنوط بهم» عن إنتاج الآداب والفنون التي يجب على طبقات المجتمع ككل، وخاصة الطبقات الأدنى، أن تعتمد بشكل تام على استهلاكها من أجل تلبية احتياجاتها الثقافية.

■ بقلم: عروة درويش

إنّ هؤلاء بمرونتهم في التعبير عن القضايا المختلفة باسم النخب الرأسمالية مهمون جداً كفئة، وغير مهمين كثيراً كأفراد. فالفرد المنتمي لهذه الطبقة مهما علا شأنه، لن يتمكن في نهاية الأمر في حال حمله لطروحات ثورية- تقدمية أن يصل إلى مرتبة رفيعة فيها. وفي حال أراد هذا الفرد أن ينتج منتجات ثقافية مختلفة نوعياً عن المنتجات السائدة، فلن يتمكن من ذلك من خلال استمراره في التواجد ضمن هذه الشريحة. ذلك أنّ وسائل الإنتاج الثقافي من تلفزيون ودور نشر ومعارض وشركات إنتاج... إلخ، مملوكة ومهيمن عليها بشكل محكم من قبل نخب الطبقة الرأسمالية.

تقسيمات لازمة

ربّما علينا البدء، مستفيدين من الأدبيات الماركسية الكثيرة في هذا الشأن، ببعض التقسيمات اللازمة كي نبقى على ذات المسار تالياً. ومن البدهي أن نستعين بالأفكار العامة لغرامشي كأبرز من تطرق لموضوع المثقفين، دون أن نقف عنده. يُقسم المثقفون في المجتمع إلى ثلاثة أقسام تبعاً لدورهم الوظيفي فيه:

المثقفون التقليديون: وهم الفئة التي تعمل في المجتمع ذي نمط الإنتاج الرأسمالي، ولكنّها تبقى معزولة إلى حدّ ما عن احتياجات الطبقة الرأسمالية، رغم كونهم محكومين في نهاية المطاف باستيعاب هذا المجتمع الرأسمالي لهم كي يبقوا أحياء كفئة. وهذه الفئة صغيرة عموماً وتزداد تقلصاً مع مرور الوقت. ويمكننا أخذ مثال على هؤلاء مجموعة الفنانين والمسرحيين المستقلين، الذين لم يتلاءموا مع الظروف المحيطة للعب دور وظيفي أكبر في المجتمع الرأسمالي.

التكنوقراط «أصحاب الخبرات الفنية»: قد تكون هذه الفئة هي الأكبر من حيث عدد أفرادها في المجتمع الرأسمالي المعاصر، وهي كذلك الأكثر نشاطاً في الآفاق الاجتماعية ذات الارتباطات المباشرة بالإنتاج الاقتصادي. وتبدو جدلية هذه الفئة واضحة في محاولات النخب الرأسمالية تسويقها على أنّها مستقلة. فالمهندسون والأطباء والمدراء والعلماء تبعاً للتسويق الرأسمالي هم مجرّد أفراد مستقلين ناجحين في التشكيلة الاقتصادية القائمة. لكنّ هذه الفئة، ورغم انفصالها عن «المثقفين النخبويين» الذين يؤدون دوراً ترويجياً للنظام الاجتماعي- الاقتصادي، فهي ليست منفصلة بأيّة حال عن النظام التي تعمل ضمن إطاره. فهم مقيدون بشكل محكم بالقوى الاقتصادية السائدة لدرجة التبعية في بعض الأحيان. ولا يمكنهم في حال عدم وعيهم بالصراع الطبقي إلّا أن يكونوا أدوات لاستمرار النظام الاجتماعي- السياسي القائم. بينما سيكونون عند وعيهم بالصراع الطبقي وتوظيفهم بخدمة الجانب التقدمي منه قوّة هائلة لازمة.

المثقفون النخبويون هم المثقفون الذين ينحصر دورهم الوظيفي على اتساعه في إنتاج الموافقة على النظام القائم

المثقفون «العضويون»: ويعرّف هؤلاء تبعاً للبوصلة السياسية التي يحملونها ووفقاً للتغيير الذي يرغبون بحدوثه أو يقفون موقفاً سلبياً من حدوثه. وربّما الأفضل أن نطلق عليهم في هذا السياق تسميتين مختلفتين بحسب انتمائهم هادفين لعدم الخلط بينهم:

المثقفون النخبويون: وهم المثقفون الذين ينحصر دورهم الوظيفي على اتساعه في إنتاج الموافقة على النظام القائم عبر التأثير المباشر أو غير المباشر على إنتاج الثقافة والقيم والأجندات السياسية. وهذه الفئة محكومٌ وجودها بوجود الطبقة المهيمنة، فهم مرتبطون عضوياً باحتياجات الطبقة المهيمنة الاقتصادية والسياسية. وبشكل كلاسيكي، يمكننا رؤية أفراد هذه الفئة على رأس المؤسسات الثقافية الرأسمالية كمعلقين ومفكرين وأدباء ومذيعين. يمكننا تمييز أحد مشاهيرهم ميلتون فريدمان منظر النيوليبرالية مع زميله هايك وبقية أعضاء نادي مونت بيليرين.

المثقفون الثوريون: يمكن تعريف هؤلاء بأنّهم النقيض لفئة المثقفين النخبويين. فهم التقدميون الذين يضعون موضع الشك جميع المسلمات والافتراضات السائدة الرأسمالية. هؤلاء مرتبطون عضوياً بالصراع الطبقي، ومهمتهم زعزعة استقرار النظام القائم المهيمن لصالح نظام أكثر عدلاً وأقلّ تفضيلاً للطبقة المهيمنة. ومن السمات العامة لهذه الفئة وعيها الطبقي وتصرفها المبني على هذا الوعي تبعاً للعوامل والظروف المحيطة بها.

المزج بين الانتماءات

ومن الجدير بالملاحظة، أنّ المزج والجمع بين هذه التقسيمات جائز، ويمكن التعامل معه تبعاً لكلّ حالة. فعلى سبيل المثال، هناك بعض التكنوقراط الذين تحولوا من كونهم مجرّد فنيين ناجحين إلى كونهم مثقفين عضويين نخبويين أو عضويين ثوريين. فالتكنوقراط يقتصر دورهم الوظيفي عادة على تسيير العمل ولا دور لهم في تقرير كيفية سير هذا العمل. فإن نظرنا إلى ستيف جوبز، مؤسس شركة آبل الشهيرة، لأدركنا كيفية تحوّل التكنوقراط إلى عضوي، وفي هذا المثال إلى مثقف نخبة. قام إدوارد سعيد بصياغة الأمر على نحو يمكن الاستعانة به: «إنّ الخيار الرئيس الذي يواجه المثقف هو إمّا التحالف مع الاستقرار الخاص بالمنتصرين والحاكمين أو، وهو الطريق الأصعب، الانتباه لكون هذا الاستقرار يشكل تهديداً على الأشخاص الأقل حظاً».

ويجدر بنا كذلك ملاحظة أنّ الطبقات الوراثية للمنتمين إلى جميع تقسيمات المثقفين ليست بالأهمية الكبيرة في هذا السياق. فالوعي الطبقي والتصرف بناء عليه هو العدسة المكبرة التي تمكننا من التفريق بين المثقفين وانتماءاتهم. فبكل وضوح، انتماء المثقف وراثياً لطبقة دنيا أو وسطى لن يكون هو المحدد الوحيد لوعيه الطبقي. وكي لا ننجرف كثيراً، يجب علينا أن نقرّ بأنّ للطبقة الوراثية أهمية كبرى في تشكيل وعي المنتمين إليها، ويبدو لنا ذلك واضحاً في أنّ معظم التكنوقراط والنخبويين يخرجون من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا.

وليس ذلك لأنّ أبناء هذه الفئة لديهم ذكاء متأصل موروث تفتقده الطبقات الأدنى، بل لأنها قادرة على تحمل تكاليف انخراط أبنائها في المؤسسات الرأسمالية الثقافية التي تضمن الاعتراف بأنّهم يملكون المعارف

والخضوع لجلاديه

والقيم المطلوبة والسائدة، سواء من قبل أبناء طبقتهم أو من الطبقات الأعلى. يمكننا من هنا أن نفهم أنّ هذه المؤسسات ضرورية لاستمرارية هيمنة الطبقات الحاكمة لكونها تؤهل وتفلتر هذه الكوادر لتكون قادرة على لعب دورها المميز في استمرار إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية– الاقتصادية الرأسمالية. يمكننا توضيح الفكرة الأخيرة بمثال: لا يمانع الأثرياء في الواقع الحديث عن اللامساواة وعن انتشار الفقر، فهذا الأمر سيستحيل إخفاؤه في عالم اليوم. لكن عندما يتم مواجهة هؤلاء الأثرياء بخطط ووسائل للحدّ من هذا الفقر وللتقليل من هذه اللامساواة، يأتي دور المثقفين النخبويين المسلحين بالترسانة الكاملة لرأس المال لمهاجمة هذه الحلول، وإظهارها كما لو كانت انحرافاً عن الحس السليم والطبيعة. وفي هذا السياق لا يكون للتكنوقراط سوى دور المستهلكين للحجج والذرائع التي يسوقها هؤلاء المثقفون النخبويون الذين يعملون على تشتيت قضايا الصراع الطبقي بقضايا غير مكتملة لوحدها.

فليس من قبيل المصادفة امتلاء وسائل الإعلام السائد في العقد الأخير بالترويج لقضايا مجردة مشتتة كالنسوية والمثلية والمتحولين جنسياً والمدافعين عن حقوق السلاحف... إلخ، بينما يتم ضرب الأساس الطبقي لجميع هذه القضايا وكأنّها خلقت من العدم. فالمثقفون النخبويون على سبيل المثال يروجون دوماً للحاجة للمزيد من التنوع العرقي أو الطائفي أو الجنسي في الوظائف في الشركات، لكنّهم لا يسمحون بشكل متعمد بالتطرق لأساس التمييز العنصري في هذه الوظائف، أو لبنية الشركات غير الديمقراطية التي سمحت بمثل هذا التمييز. قس ذات الشيء على تحرر المرأة وعلى حقوق الحيوانات وغيرها.

وسائل الكفاح العملية

إذاً، قد أصبح لدى المثقف وعي طبقي، وبات يرى العالم من خلاله ويسعى لتغييره. هذا حديث جميل، ولكن كيف؟ إنّ عدم امتثال المثقف لقواعد هيمنة النخب الحاكمة ورفضه أن يعيش وفقاً لمبادئهم يجعله عرضة للتهميش والعزلة، بما يهدد بشكل جدي بتحويله إلى مثقف تقليدي لا ترتقي أفكاره وأعماله لأكثر من مجرّد مثاليات معزولة لا تأثير لها.

يحتاج منّا الوصول إلى وسائل عملية للكفاح أن نلقي نظرة تاريخية مقتضبة. اعتمد المثقفون الثوريون في الماضي على منظمات ومؤسسات تقدمية، مثل النقابات والأحزاب الاشتراكية والمدارس والمؤسسات العامة، سواء أكان ذلك في الغرب أم في الدول المتحررة حديثاً من الاستعمار، وذلك كي تزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير أنفسهم كمفكرين مناهضين للهيمنة ولنشر أفكارهم بعدها. لكنّ الرأسمالية النيوليبرالية التي سادت في العقود الأربعة الماضية دمرت أو حيّدت هذه المنظمات من خلال هدمها لدول الرفاه وللخدمات العامة الفاعلة داخلها. نتج عن هذا بشكل متوقع تقلص في الفضاء العام وانحسار في قدرة المثقفين على الوصول إلى الوسائل الجوهرية كي يتم سماع صوتهم، ليحلّ الفضاء الخاص المهيمَن عليه أساساً من قبل النخب الرأسمالية محله.

تراجعت الأفكار التقدمية اليسارية أمام النظريات المدعومة المهووسة بالاختلاف، ممّا زاد من تفتت وتآكل المجتمعات العمالية التي كانت متضامنة فيما سبق ذلك. ويمكن للمهتمين بفهم أسباب انتشار التطرف اليميني في كلّ مكان، سواء بشكله القومي أو العرقي أو الديني، أن يبدؤوا من هنا. مع تراجع الشعوب أمام هجمات النخب النيوليبرالية على الضرائب على الأثرياء؟ وعلى الخدمات العامة وعلى مفاهيم دولة الرفاه، بدا واضحاً بأنّ الأرضية اللازمة لاستمرار الدفاع الفكري عن الديمقراطية والتعدد لم تعد موجودة. فبدأنا نرى الدعوات اليمينية الرجعية تحتلّ الفراغات التي خلفها التراجع الثقافي التقدمي، وبدأت الصلات التضامنية القويّة التي أنشأتها الطبقات العمالية مع الفئات والطبقات الأخرى تذوي لتزداد الهوّة بين الجميع.

المثقفون الثوريون موجودون على الدوام وليس هناك حاجة لخلقهم بالمعنى الوجودي

إذاً، يمكننا أن نرى بوضوح بأننا بحاجة لاستعادة المؤسسات والمنظمات العامة «الجامعات ودور النشر والصحف والمسارح...إلخ» لتكون تحت حكم ديمقراطي يتيح للشعوب، وليس لمحققي الأرباح الهائلة، أن يعرضوا قضاياهم فيها، وأن يطوروا الحلول لمشاكلهم من خلالها. ويبدو لنا واضحاً أنّ تحقيق هذا الأمر دون اللجوء للسياسة بمعناها الواسع «الانتخاب والشارع» ليس إلّا ضرباً من الأماني الميتة.

هؤلاء المثقفون الثوريون موجودون على الدوام وليس هناك حاجة لخلقهم بالمعنى الوجودي، ولكنّهم يحتاجون كي يتطوروا ويكونوا مؤثرين إلى هذه الوسائل. ولهذا على هؤلاء المثقفين الذين يريدون تغيير العالم أن يسعوا للحصول على هذه الوسائل عبر التضامن السياسي مع المجموعات المنهوبة. إنّ المثقف الذي يعمل وحده لن يصل لرتبة تزيد عن متصوّف زاهد، أو لمثقف تقليدي بأحسن الأحوال، العمل المنظم مع بقية الفئات المعنيّة هو الوحيد القادر على استعادة المؤسسات العامة اللازمة لبناء ثقافة ثوريّة يمكنها تغيير العالم ليصبح مكاناً أفضل للجميع.

جدليّة العالم الرقمي

إنّ المجتمع الثقافي المقسوم بين خندقي مثقفي النخب والمثقفين الثوريين، مجتمعٌ مشبعٌ بالوسائط الرقمية، ولهذا بات للإعلام الرقمي بجميع أشكاله «إعلام مباشر أو وسائل تواصل اجتماعي أو محتوى رقمي ترفيهي... إلخ» أهمية خاصة في صياغة تجاربنا الحياتية وتقييمها ومنحها المعنى.

هناك من يقول بأنّ للإعلام الرقمي اليوم القدرة على تزويد المثقفين بالوسائل اللازمة لمناهضة الهيمنة. ويُجملون حجاجهم عادة في خروج وسائل الإنتاج الثقافي البديل من مدونات وتعليقات ونشرات يوتيوب ونشرات ساخرة وصفحات فيسبوك عن القواعد التقليدية لوسائل الإنتاج الثقافي، التي تحتاج لتمويل الشركات سواء من ناحية الوقت أو المواد اللازمة لإخراجها إلى النور. ويعطي البعض أمثلة عن وجود وسائل فاعلة حول العالم تستخدم المنصات الرقمية الشهيرة، مثل برنامج راسل براند وديستوبيا بالعربي وفي– سوس... إلخ.

وفي المقابل، هناك من يقول بأنّ هذه الوسائل لا تمنح أكثر من وهم كونها بديلة أو مستقلة. ففي نهاية المطاف يمكن للشركات الكبرى التي تملك هذه المنصات أن تتلاعب بها كما تشاء وأن تمنع ظهور بعضها مقابل دعم ظهور أخرى دون أن يدرك المتابعون حصول ذلك، وتزودنا فضائح فيسبوك الأخيرة بأدلة ملموسة على ذلك. ويقول هؤلاء إنّ هذه البرامج الإعلامية المناهضة للهيمنة إمّا مجرّد مثقفي نخب يتم الترويج لهم لمنح وهم التعددية والديمقراطية، أو برامج مرتبطة بشكل واضح بالنخب وتحصل على الدعم الكامل لها ممّا يجعلها أكثر شهرة وقدرة على المنافسة، مثل الدحيح في العالم العربي أو جيمي كيمل أو كونان.

أظنّ بأنّ علينا أن نأخذ خطّاً وسطاً هنا. فمن جهة، لا يمكن إنكار الأهمية المتزايدة والجوهرية لوسائل الإعلام الرقمي اليوم. ومن جهة أخرى، لا يمكن لعاقل أن ينكر سيطرة بنى الهيمنة الثقافية على هذه الوسائل. ويبدو أنّ الحلّ الأفضل هنا هو إنشاء منصات تدار بشكل ديمقراطي أكبر، وتكون بمعزل عن هيمنة شركات التكنولوجيا العملاقة، بحيث يتمكن المثقفون الثوريون من التفاعل من خلالها واستخدامها في نشاطهم المناهض للهيمنة.

إنّ مثل هذه المنصات الرقمية لا يمكن أن توجد لوحدها. لدينا تجارب حول العالم، وتحديداً في الدول الصاعدة التي تعاني من الهيمنة الاقتصادية–السياسية الغربية وتحاول الوقوف في وجهها، يمكن محاكاتها أو الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال في الصين، ليس فيسبوك ولا تويتر ولا واتساب هي المنصات الأكثر شعبية بين الصينيين، بل هناك منصات رقمية محلية تحلّ محلّها، من أشهرها رينرن وكيو.كيو ووي.تشات وويبو. حتّى أنّ بعض مقاطعات الصين تحظر استخدام تويتر وفيسبوك. وكذلك الأمر في روسيا حيث المنصات الأكثر شهرة هي منصات محلية روسية من أشهرها: في.كي وأو.كي وموي.مير.

رغم الهامش الذي يتسع ويضيق بحسب الحال، لا يمكن توقّع اعتماد المثقفين الثوريين بشكل كلّي على المنصات الرقمية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات، أثناء مناهضة هذه الشركات نفسها. يجب على الطبقات المنهوبة، بالتعاون مع القوى الصاعدة التي تعاني من الهيمنة الثقافية الغربية كخيار أساس، أن تبني منصاتها الرقمية الخاصة بها. أن تكون مثقفاً ثورياً يعني ببساطة أن تسعى لهدم البنية الطبقية للنظام القائم باستخدام الوعي الطبقي كنجم مرشد، لتحلّ محلها بنية أكثر عدلاً وإنسانية... وإلّا، فكيف يمكن تغيير العالم؟

هجوم «أرامكو» ... ومفتاح كشف الفاعل!

ضمن حلقة جديدة من مسلسل التوتر الذي تشهده منطقة الخليج في هذه الفترة، قامت مجموعة من الطائرات المسيّرة يوم السبت الواقع في 14 أيلول الجاري، إضافة إلى صواريخ، باستهداف منشآت بقيق وهجرة خُريص للنفط التابعة لشركة «أرامكو» السعودية. أثار الهجوم مجموعة كبيرة من التساؤلات والمخاوف؛ تساؤلات حول منفّذه، ومخاوف من تبعاته على سوق النفط العالمية. فما الذي يختفي وراء هذا الهجوم؟ ما هي تبعاته؟ ومن منفّذه؟ سنحاول في هذا المقال الإجابة عن هذه الأسئلة، ولكن سنبدأ بعرض سريع عن شركة «أرامكو».

■ رشا النجار

أهمية هذه الشركة

تأسست «أرامكو» سنة 1933 كشركة أمريكية ولكنها لم تعرف باسم «أرامكو» إلا عام 1944، وهذا الاسم اختصار لشركة النفط العربية الأمريكية ««Arabian-American Oil Company»، وأصبحت الشركة تحت يد السعودية بشكل كامل في عام 1980. تعدّ «أرامكو» من أهم شركات النفط في العالم؛ فهي تتولى إدارة احتياطي نفطي يبلغ 265 مليار برميل «15% من الاحتياطي العالمي»، واحتياطي من الغاز يبلغ 288 تريليون قدم مكعب.

كما أن الشركة تقوم ببيع حوالي عشرة ملايين برميل من النفط يومياً، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف إنتاج أكبر شركة نفطية مدرجة في البورصة في العالم وهي «اكسون موبيل».

خسائر كبيرة

تسبّب الهجوم الذي تعرّضت له منشآت «أرامكو» بإخراج 5,7 ملايين برميل من الإنتاج اليومي للنفط السعودي، أي ما يعادل نصف ما تنتجه السعودية يومياً، وحوالي 5% من حجم إنتاج النفط الخام في العالم، حيث تنتج المملكة 10% من إجمالي إنتاج النفط العالمي، وهو ما أحدث ارتفاعاً كبيراً بأسعار النفط على المستوى العالمي. كما أثّر الهجوم على موعد طرح الشركة قسماً من أسهمها للاكتتاب العام، والذي كان مقرراً في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، ممّا سيؤدي إلى حدوث خسارة كبيرة في الأسواق المالية السعودية.

من هو منفّذ الهجوم؟

تباينت الآراء وكثرت التصريحات حول الفاعل، فقد تبنّى الحوثيون الهجوم، ليظهر لاحقاً تصريحات بأن العملية حدثت من الشمال وليس من الجنوب.

الولايات المتحدة الأمريكية– وبشكل غير مستغرب أبداً– سارعت بتوجيه أصابع الاتّهام إلى إيران، ساندتها بذلك السعودية، دون أن تحسم أمرها بشكل كامل في عملية الاتهام، تاركة مجالاً للتراجع. وبحسب التصريحات الأمريكية فإن «الصواريخ انطلقت من قواعد للحشد الشعبي أو قواعد إيرانية في العراق»، وهذا بحدّ ذاته يضع علامة استفهام كبيرة، إذ إنّ هذه المناطق نفسها تحتوي أيضاً قواعد أمريكية ضخمة قادرة على اكتشاف الصواريخ في حال انطلاقها فعلاً منها!

في المقابل، نفت إيران مسؤوليتها على لسان وزير خارجيتها، فيما دعا الروس والصينيون إلى التمهّل في الحكم وانتظار نتائج التحقيق، حيثُ قال وزير الخارجية الروسي «لافروف» في مؤتمر صحفي له: «من الأهمية أن تكون العملية موضوعية حقيقةً، لأن الاتهامات التي لا تدعمها أدلة لا طائل لها، ولا تقود سوى إلى المزيد من التوتر في المنطقة».

الهدف من الضربة

كنّا قد تحدّثنا في البداية عن أهمية «أرامكو» كأكبر شركة لتصدير النفط في العالم، وعن خطورة الدمار الذي طالها في رفع أسعار النفط، هذا يعني أنّ هنالك أحداً ما سيستفيد، وآخرين سيتضررون.

تشير الإحصاءات في عام 2017 إلى أن السعودية تصدّر حوالي 17% من نفطها إلى الصين، وأن الصين هي المستورد الأول للنفط السعودي، حيث إن 12,4% من واردات الصين من النفط تأتي من السعودية، بعد روسيا التي تزوّد الصين بـ 15,8% من وارداتها.

إضافةً إلى ذلك فقد رصدت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية في الشهر الثامن من عام 2019 الحالي، أنّ شحنات النفط السعودي تذهب بشكل متزايد إلى الصين، وذلك على حساب حصة الولايات المتحدة جزئياً. وتقول إن الإشارات التي قدمت من ناقلات النفط الشهر الماضي تُشير إلى أن السعودية تُرسل جزءاً أكبر من أي وقت مضى من نفطها الخام إلى الصين، مسببةً بذلك خسارة للولايات المتحدة، إذ ارتفعت صادرات السعودية المتجهة إلى الصين لتصل 1,74 مليون برميل يومياً في يوليو، وهو الأعلى منذ أن بدأت «بلومبيرغ» في تتبع بيانات شُحنات النقل في يناير 2017م. وفي الوقت نفسه، يبدو أن شُحنات المملكة إلى الولايات المتحدة قد انخفضت إلى 161,000 برميل يومياً، وهو الأدنى لها خلال الفترة نفسها.

وبالتالي، المتضرّر الأكبر من رفع أسعار النفط هم الصينيون، وذلك يصبّ في مصلحة عدوّهم الاقتصادي الأول، أي الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تشير بعض الدراسات إلى احتلالها مؤخراً المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج النفط «أي إنّ رفع الأسعار من مصلحتها».

ضربات بآثار عكسية

بتجميع المعطيات السابقة ينتج لدينا أنّ المستفيد الأكبر من هذه العملية، من وجهة النظر الاقتصادية المباشرة على الأقل، وبغضّ النظر عن الفاعل الحقيقي، هو الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنه وبالإضافة إلى تأثير الهجوم على أسعار النفط، فإنّ التضييق على السعودية وتكبيلها واستنزافها وابتزازها بشكل إضافي، وحتى الرمق الأخير، هو أحد أهداف السياسات الأمريكية اليوم، والتي تتبعها مع كل حلفائها التقليديين في المنطقة والعالم «هنالك أمثلة كثيرة على ذلك؛ أبرزها الضغط على تركيا»، وكذلك فإن توجيه الاتهام إلى إيران ما هو إلا وسيلة أخرى للضغط عليها أيضاً، ولإبقاء القواعد الأمريكية في المنطقة بحجة الخطر الإيراني، وهذا ما استنكره رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الاتحاد الروسي، «قسطنطين كوساتشوف» بقوله: «إن الرئيس الأمريكي كان يبحث عن ذريعة لإلغاء الانسحاب من هناك، بعد أن أعلن عنه سابقاً بأعلى صوت».

إن خوف الأمريكي اليوم من التقدم السريع الذي تحققه روسيا– بالمعنى السياسي العسكري– والصين– بالمعنى الاقتصادي– يجعل منها وحشاً يقوم بالهجوم على كل من يقترب من هذين البلدين، أو يتعاون معهما.

إنّ المستفيد الأكبر من هذه العملية من وجهة النظر الاقتصادية المباشرة على الأقل وبغضّ النظر عن الفاعل الحقيقي هو الولايات المتحدة الأمريكية

ولكن كالعادة فإنّ ما تقوم به واشنطن من محاولات توتير وإبطاء لتقدّم الطرف الآخر ينعكس عليها سلباً، ويبعد حلفاءها عنها أكثر. وهذا ما يُتوقّع حدوثه في السعودية، حيث تلقّت المملكة اقتراحاً علنياً من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بشراء منظمة «S300» أو «S400»، وذلك لحماية بنيتها التحتية، ولا سيّما بعد كشف وزارة الدفاع الروسية عن الفشل المثير للسخرية لنظام الدفاع الجوي الأمريكي في السعودية، والمكوّن من 88 منظومة باتريوت، و3 مدمرات أمريكية مزودة بأنظمة «أيجيس» للدفاع الجوي في الجزء الشمالي من السعودية فقط، ناهيك عن القسم الجنوبي!

احتمال إضافي

إذا كان احتمال تورط الأمريكي المباشر في الهجوم هو احتمال «منطقي» على الأقل من وجهة نظر من المستفيد، فإنّ احتمالاً آخر ينتمي إلى الحقل المنطقي نفسه، هو أن تكون «إسرائيل» هي من نفذت الضربات لدوافع «داخلية وخارجية» متشابكة مع مصلحة المركز الفاشي الصهيوني العالمي؛ إذ إنّ تأجيج نار العداء سيسمح بالاتكاء على ذريعة «ملموسة» لإنشاء تحالف علني بين دولة الكيان ودول خليجية في مواجهة إيران، لم تسمح كل الظروف السابقة، وكل الضغوطات السابقة له بالظهور...

أياً يكن الفاعل، فإنّ الاتجاه العام للمسألة يبقى ضمن اتجاهين عامين واضحين، إما أن تستمر السعودية في انبطاحها أمام السياسات الغربية، فاتحة الآفاق أمام خرابها وتفجيرها، أو أنها ستنتقل لاتباع «سياسات رشيدة»، تنأى بها عن حافة الهاوية التي سارت حتى الآن خطوات عديدة نحو نقطة اللاعودة باتجاه قاعها...

لينين مؤرخاً

يساوي مقال واحد أكثر من 100 كتاب في بعض الأحيان. ويستطيع هذا المقال سرد تاريخ بلد ما في مرحلة معينة. ولكن قلة من المفكرين من يستطيعون صياغة مقال بهذا الشكل والمحتوى. مثل المقال القصير الذي نشره فلاديمير لينين في صحيفة البرافدا العدد 129 بتاريخ 28 أيلول 1912 حول الحرب الاستعمارية الإيطالية في ليبيا وشمال إفريقيا:

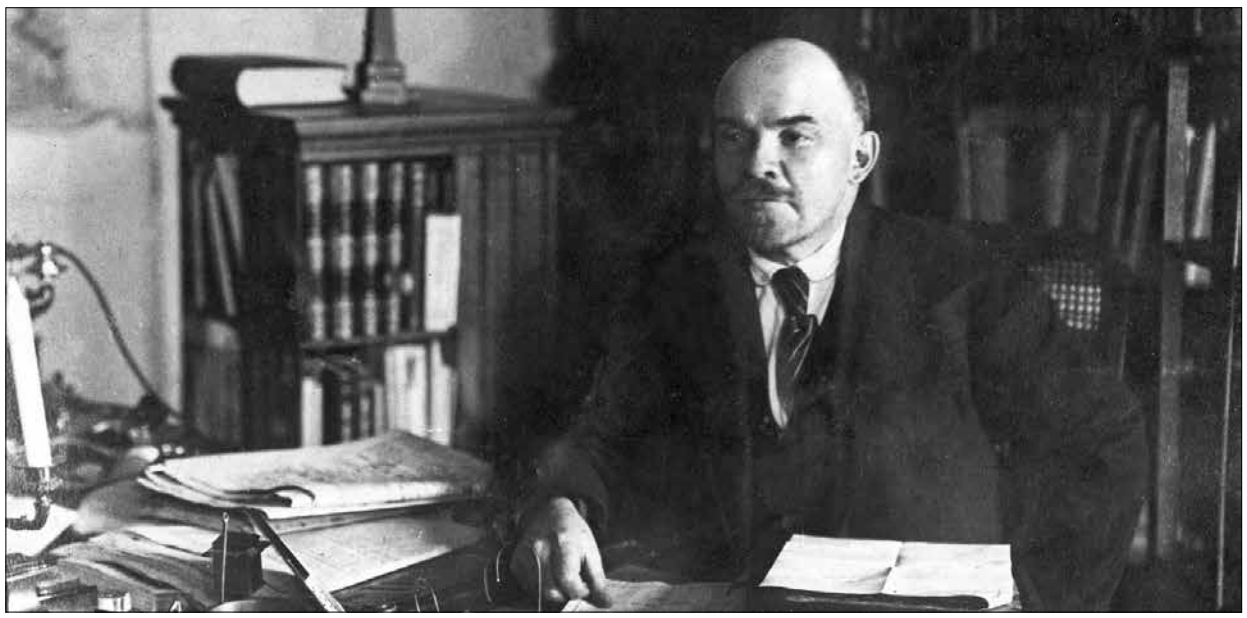

■ قاسيون

يُؤخذ من البرقيات أن مندوبي إيطاليا وتركيا قد وقّعوا شروط الصلح التمهيدية.

لقد «انتصرت» إيطاليا. لقد اندفعت منذ سنة مضت تنهب الأراضي التركية في إفريقيا. ومن الآن فصاعداً تصبح طرابلس لإيطاليا. ومن المفيد أن نلقي نظرة على هذه الحرب الاستعمارية النموذجية التي تشنها في القرن العشرين «دولة متمدنة».

ما سبب هذه الحرب؟ سببها جشع صقور المال والرأسماليين الإيطاليين الذين هم بحاجة إلى سوق جديدة، إلى نجاحات تحرزها الإمبريالية الإيطالية.

وكيف كانت هذه الحرب؟ كانت مجزرة بشرية متمدنة متقنة، كانت تقتيلاً للعرب بواسطة «أحدث» العتاد.

لقد قاوم العرب مقاومة المستميت. فحينما أنزل الأميرالات الطليان في بدء الحرب، بدون حذر، 1200 بحار، هاجمهم العرب وقتلوا منهم حوالي 600 شخص. و«عقاباً» قتلوا من العرب حوالي 3000 ونهبوا وذبحوا عائلات بأكملها وقتلوا النساء والأطفال. الطليان أمة دستورية، متمدنة. لقد علقوا على المشانق حوالي 1000 عربي.

وخسر الطليان أكثر من 20 ألف شخص، منهم 17429 مريضاً و600 مفقود و1405 قتلى. وهذه الحرب قد كلفت الطليان أكثر من 800 مليون ليرة، أي أكثر من 320 مليون روبل. وأسفرت هذه الحرب عن انتشار البطالة لحد مخيف وعن ركود الصناعة. وقد قتل من العرب حوالي 14800.

وستستمر الحرب في الواقع، بالرغم من الصلح، لأن القبائل العربية الموجودة بعيداً عن الساحل في داخل القارة الإفريقية لن ترضخ وسيستمرون زمناً طويلاً في «تمدينها» بالحراب والرصاص وحبال المشانق والنار واغتصاب النساء.

وإيطاليا ليست طبعاً بأحسن ولا بأردأ من بقية البلدان الرأسمالية. فجميع هذه البلدان تحكمها بدون استثناء برجوازية لا تحجم عن أية مجزرة في سبيل مصدر جديد للأرباح.

أخبار ثقافية

تمثال للشاعر نظامي

قررت سلطات مدينة دربند الداغستانية نصب تمثال برونزي للشاعر الأذربيجاني نظامي الكنجوي في المتنزه الذي يحمل اسمه في وسط المدينة. وسيشغل التمثال البرونزي مكان التمثال القديم المصنوع من الجبس. وحسب إدارة الفن المعماري في دربند، سيكون التمثال جاهزاً بحلول عام 2020 لينصب بعد انتهاء ترميم المتنزه بمكان التمثال القديم، وينفذ نحات داغستاني شاب من محج قلعة نحت التمثال الذي يجسد الشاعر جالساً وفي يده الريشة والقرطاس. يذكر أن نظامي الكنجوي 1141 –1209 هو الشاعر والمفكر الأذربيجاني– الفارسي الكلاسيكي. من أشهر مؤلفاته الكنوز الخمسة، والتي تتألف من خمس منظومات قصصية.

طريق العودة

افتتحت وزارة الثقافة والسياحة الصينية مع المكتب الوطني للآثار الثقافية معرضاً للآثار التي استرجعتها الصين منذ تأسيسها تحت عنوان «طريق العودة. معرض لنتائج استعادة الآثار في الذكرى السنوية الـ 70 لتأسيس «الصين الجديدة»، ويُنظم المعرض تحت إشراف المتحف الوطني الصيني ومركز تبادل الآثار الثقافية الصينية، يُذكر أن الصين تمكّنت منذ عام 1949 من إعادة أكثر من 300 مجموعة تشمل 150 ألف قطعة من الآثار الثقافية الصينية المفقودة من خلال التعاون في إنفاذ القانون والإجراءات القضائية والتفاوض. وجمع المعرض 600 قطعة أثرية من 12 مقاطعة و18 مؤسسة.

كانوا وكنا

كان الشيوعيون في عداد لجان العمال ومنظمي معارك المتاريس ضدّ الاستعمار الفرنسي في شوارع حلب، وفي عداد اللجنة الطلابية لقيادة انتفاضة الجلاء في حلب عام 1945. ويعود نشاطهم الوطني والطلابي إلى تاريخ أسبق من ذلك، وخاصة في مدرسة التجهيز الأولى. في الصورة مظاهرة طلاب مدرسة التجهيز الأولى في حلب ضد الاستعمار الفرنسي عام 1943.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/09/22» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

عن حيلة: شطب «الخطأ» من التاريخ!

من أدوات الفكر الرجعي تشويه التجارب الاشتراكية وفكرها الماركسي، وأهمها «ثورة أكتوبر العظمى». وتمرّ هذه المحاولة بمراحل تتموّه بمظاهر عدة، وتتبعّها اليوم يُعيد كشف قواعدها التاريخية، مظهراً الحجج السابقة بشكل جديد.

■ محمد المعوش

من ستالين إلى لينين: خط مباشر

بالرغم من أنّ سردية الهجوم على ستالين كـ«إجراميته وإقصائيته وشموليته» و«تشوّه شخصيته وقدراته العقلية» تجد أساسها ومنبعها في الدعاية الرأسمالية والصهيونية، بالتلاقي مع الردة الرجعية السياسية والفكرية عن منجزات الاشتراكية منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي «فكرة التعايش السلمي مع الإمبريالية، التي روّج لها المؤتمر، وأيضاً فكرة أن الاتحاد السوفييتي قد باشر بتحقيق الشيوعية!» بالترافق مع كل محاولات وعمليات الاغتيال التي طالت كوادر أساسية في الدول السوفييتية حينها، وستالين منهم. ولكن إذا كان القصد من هذه الاتهامات هو فكرة الحزم والانضباط وقمع الخصم الطبقي المعادي والعناصر الفوضوية والعميلة والمجرمة، أو ببساطة «دكتاتورية البروليتاريا»، فذلك ليس بالتهمة المطلوب الدفاع عنها. وفي هذه الحالة فإن الهجوم على ستالين، أو على السياسة العامة التي مثّلها، يجب أن يكون هجوماً على لينين، وهو ضمنياً كذلك. أخذاً بعين الاعتبار أيضاً الظروف التاريخية خلال العقود الأولى من الثورة، أي الحرب الأهلية والهجوم الإمبريالي لقتل الثورة ومحاولات التخريب الداخلي استناداً للقوى الطبقية الرجعية التي لم تختف بين ليلة وضحاها وهو ما تطلب حالة يقظة وانضباطاً عاليين وعملاً جباراً.

لينين أيضاً «ستاليني»!

ليست المسألة ببساطة ولكن للدلالة، في مجمل مؤلفاته المبكرة ما قبل الثورة، وتحديداً خلال السير المعقد والطويل والصراع مع الطبقات المستَغلة وفكرها، لا يظهر لينين شيئاً آخر علَى صعيد الممارسة غير ما يُتَّهم به ستالين، إذا ما اعتبرنا أن الهجوم يطال فكرة الحزم وعدم التهاون مع الأعداء الطبقيين والداخليين. والأمثلة لا مجال لتعدادها، ومنها حديثه عن الممارسة المطلوبة تجاه العناصر التي ستخل وتخرّب الدولة الاشتراكية التي تتأسس، فيقول: «يجب على الكومونات، على الخلايا الصغيرة في القرية وفي المدينة أن تضع بنفسها آلاف الأشكال والوسائل للحساب العملي والرقابة على الأغنياء والمحتالين والطفيليين... إن التنوع هنا هو كفالة الحيوية، وضمانة النجاح في بلوغ الهدف الواحد المشترك: تطهير الأرض الروسية من جميع الحشرات الضارة، من المحتالين، من الطفيليين– الأغنياء، وخلافه وما شابه. ففي كل مكان سيزجون في السجن بعشرة من الأغنياء، ودزينة من المحتالين، ونصف دزينة من العمال المتهربين من العمل... وفي مكان آخر سيجبرونهم على تنظيف المراحيض. في مكان ثالث، سيزودونهم لدى مغادرة السجن ببطاقات صفراء، لكي يراقبهم الشعب كله حتى صلاح نفوسهم، مراقبته لأناس مضرّين». فـ«لا رحمة لهؤلاء أعداء الشعب، أعداء الاشتراكية، أعداء الشغيلة». «من نص «كيف ننظم المباراة؟» كانون الثاني–1918». ومضافاً إلى ذلك، من هم في الحركة الثورية نفسها.

لم يكن الصراع بعد وفاة لينين مختلفاً عمّا قبله فالصراع في الحزب استمر بين المجموعات التي كانت تحارب لينين أساساً

إن فكرة القمع لا ينفيها لينين بل يدعو إليها، ولكن بالطبع قمع القوى الرجعية والطفيلية والتخريبية، ومن يقوم بالقمع هي اللجان الشعبية في الكومونات نفسها. لم يكن الصراع بعد وفاة لينين مختلفاً عمّا قبله، فالصراع في الحزب استمر بين المجموعات التي كانت تحارب لينين أساساً، وبين ستالين. أمّا في المجتمع، احتد الصراع امتداداً للصراع السياسي العام نفسه قبل وفاة لينين، مثلاً مسألة مَهمةّ تنظيم الفلاحين والصراع ضد الملّاكين العقاريين الكبار ومكننة الزراعة وجعلها واسعة. لماذا ينحصر الهجوم في هذا المجال على ستالين إذاً، وهو لم يقم بما يخالف ما مارسه وأعلنه ودعا إليه لينين «حول هذه النقطة تحديداً»؟ المقصود هنا هو فك وفصل ستالين عن لينين لـ«انفراد» بستالين وعزله لتسهيل الهجوم في هذا المجال.

«الخطأ التاريخي» للينين!

إن محاولة فك ستالين عن لينين لإظهار القبول «الشكلي» بلينين تظهر في مكان آخر هجوماً مركزاً وأعمق على لينين نفسه في قضية مركزية ذات أهمية تاريخية وفكرية وسياسية، هي: مسألة الثورة بحد ذاتها. والتهمة أن لينين أخطأ عندما نظّر وقام بخطوة الثورة «التي لم يكن مكتوباً لها النجاح منذ البداية»، هكذا يقولون! ويعلنون بسطحية أن لينين «لم ينتبه للمصاعب الموجودة أمام الثورة في بلد ضعيف التطور كروسيا»، وهكذا يصلون إلى النهاية المنطقية لطرحهم بأن «الثورة كانت ضرباً من المغامرة غير المحسوبة!» لنترك الكلام للينين نفسه: «اسمحُ لنفسي أن أشير إلى مهمة من أصعب المهام... هي مهمة طاعة العمل.. هي مهمة عالمية تاريخية. ولفهمها يجب أن نصرف النظر عن المصاعب التي لا تصدق والتي تبدو مستعصية... يجب أن نرى الأمور من عل، ونرى إلى تعاقب نماذج الاقتصاد الاجتماعي في التاريخ... وجهة النظر هذه وحدها تبين بوضوح جلال المهمة التي أخذناها على عاتقنا»، وهكذا «لن تؤخذوا بتضليل هؤلاء أذناب البورجوازية التي تنحصر مهمتهم بزرع الذعر، وبذر بذور الكآبة.. وإظهار هذا العمل عملاً لا أمل فيه.. ويتحدثون عن فشل الثورة، كأنما قامت في التاريخ يوما ثورة واحدة دون تفسخ، دون تجارب مضنية» «خطاب في المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد الوطني في عامة روسيا–أيار 1918».

ماذا لو لم تقم الثورة في روسيا؟ كيف سيكون العالم والتاريخ حينها؟ رأى لينين عظمة الخطوة بكل مصاعبها ولم يخطئ الحساب «نصوصه أكثر من أن تعدّ هنا»، بل أراد دفع التاريخ إلى الأمام وتقديم مادة ملموسة للبناء عليها. لو لم تقم الثورة، لكانت الهمجية قد وصلت مبكراً ولكان عالماً غير هذا. ولكنهم، أصحاب التهمة إياها، أصحاب «الثورة الناجحة» «ما هي هذه الثورة؟»، يريدون شطب «الخطأ» من الحسبان والوعي. حينها سيستحيل فهم العالم منذ قيام الثورة، فهي التي صنعته؟!.